



0450131

Bibliotheca Alexandrina





اهداءات ٢٠٠٤

مركز البحوث الامريكية  
القاهرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب  
بالتعاون مع  
مركز البحوث الأمريكي بمصر

## مجموعة المؤلفات الفلسفية في القرون الوسطى

شرح ابن رشد لكتب أرسطو

---

الأصول العربية  
تلخيص كتب أرسطو في المنطق

الجزء الثالث  
تلخيص كتاب العبارة

مركز البحوث الأمريكي بمصر

١٩٨١

ابن رشد

تلخيص كتاب

الغبر لا ارة

حققه المرحوم

الدكتور محمود فتاسم

راجعته واكملاه وقدم له وعنق عليه

دكتور

أحمد عبد المجيد هريدي

دكتور

نشارلس بترورث



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨١





## الإهداء

إلى اسم المرحوم الدكتور محمود محمد قاسم

( ١٩١٣ - ١٩٧٣ )



## محتويات الكتاب

صفحة	
١٣	تصدير .....
١٧	المقدمة .....
٤٩	منهج التحقيق .....
٥٣	رموز الكتاب .....

## النص

### الفصل الأول ( ١ - ٢١ ) .

#### تمهيد : .....

موضوعات الفصل (١) ، فيما تشبه الألفاظ والمعاني الحروف  
المكتوبة (٢) ، كيف تتصف الألفاظ والمعاني بالصدق  
وبالكذب وكذلك الاسم والكلمة (٣) .

#### القول في الاسم : .....

حد الاسم (٤) ، لماذا يقال في الاسم إنه بتواطؤ (٥) ،  
الاسم المحصل والغير محصل (٦) ، الاسم المصروف والغير  
مصروف (٧) ، خاتمة (٨) .

صفحة

٦١ ... : القول في الكلمة

حد الكلمة (٩) ، الكلمة المحصلة والغير محصلة (١٠) ،  
الكلمة المصرفة والغير مصرفة (١١) ، كيف تشبه الكلمة  
الاسم (١٢) ، خاتمة (١٣) .

٦٥ ... : الكلام في القول

حد القول (١٤) ، القول يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع  
(١٥) ، القصد هاهنا التكلم في القول الجازم (١٦) ، حد القول  
الجازم (١٧) ، كيف يمكن أن يكون القول الجازم واحدا  
أو كثيرا (١٨) ، القول الجازم يحتاج إلى الكلمة (١٩) ،  
الإيجاب والسلب (٢٠) ، تقابل الإيجاب والسلب (٢١) .

### الفصل الثاني ( ٢٢ - ٣٩ ) .

٧٠ ... : أصناف المعاني والمتقابلات

صنفا المعاني (٢٢) ، أصناف المتقابلات ستة (٢٣) ، أقسام  
المعاني والمتقابلات للصدق والكذب (٢٤) .

٧٤ ... : الموضوع والمحمول بحسب هذه المتقابلات

ينبغي أن تؤخذ المتقابلات مع موضوع واحد ومحمول واحد  
(٢٥) ، وإلا فليس الإيجاب ولا السلب واحدا (٢٦) ،  
ثلاثة أحوال ينبغي أن تشترط في المتقابلات (٢٧) .

٧٦ ... : الاتفاق نوع من الأمور الموجودة في المستقبل

المتقابلات في الأمور الموجودة في الآن وفيما مضى تقسم الصدق  
والكذب ضرورة (٢٨) ، أقسام المتقابلات في الأمور الموجودة

صفحة

في المستقبل (٢٩) ، الصنف الذي يقتسم الصدق والكذب  
على التحصيل (٣٠) ، لا يوجد ما هو باتفاق في هذا الصنف  
(٣١) ، ما يلزم من شك عن هذا (٣٢) ، الصنف الذي لا يقتسم  
الصدق والكذب (٣٣) ، الشناعات التي تلزم عن رفع الممكن  
(٣٤) ، مخالفة ذلك لما فطرنا عليه (٣٥) ، أصناف الممكن ثلاثة  
(٣٦) ، صنف الضرورى (٣٧) ، ما هو ضرورى وما هو ممكن  
من المتقابلات في الأشياء الموجودة (٣٨) ، خاتمة (٣٩) .

### الفصل الثالث ( ٤٠ - ٦٣ ) .

القضايا الثنائية والقضايا الثلاثية : ... .. ٨٤

عدد القضايا الثنائية (٤٠) ، عدد القضايا الثلاثية (٤١) ،  
مقابلات القضايا الثلاثية (٤٢) ، تلازم الموجبة البسيطة  
والسالبة المعدولة في الصدق (٤٣) ، تلازم السالبة البسيطة  
والموجبة المعدولة في الصدق (٤٤) ، تلازمهما في الكذب  
(٤٥) ، تلازم العدمية مع البسيطة والقضايا التي على القطر  
(٤٦) ، قانون عام في تعرف هذه المتلازمات (٤٧) ، أخذ  
موضوع القضايا باسم غير محصل ومجولها باسم محصل أو غير  
محصل (٤٨) ، حرف السلب وحرف العدل في هذا الصنف  
من القضايا الثلاثية (٤٩) ، حرف السلب وحرف العدل  
في القضايا الثنائية (٥٠) ، الموضع من القضايا الذى فيه قوة  
حرف العدل هي قوة حرف السلب (٥١) ، تفسير هذا

صفحة

الموضع (٥٢) ، الموضع الذى فيه لا تكون قوة حرف العدل  
قوة حرف السلب (٥٣) ، التقابل بين الاسم المحصل والاسم  
غير المحصل (٥٤) ، القضايا البسيطة التى موضوعها اسم  
غير محصل تلازم القضايا المعدولة التى موضوعها اسم غير  
محصل (٥٥) ، تبديل ترتيب المحمول والموضوع لا يغير  
القضايا (٥٦) .

القضايا بالجملة : ... .. ٩٧

حمل الأسماء التى تدل على معنى واحد (٥٧) ، حال هذا  
فى السؤال الجدل (٥٨) ، الفرق بين السؤال الجدل والسؤال  
على طريق التعليم (٥٩) ، الأحوال الأربعة للحمولات التى  
تعمل على موضوع واحد (٦٠) ، ليس كل ما يصدق فرادى  
يصدق مجوعا (٦١) ، متى تكون قضية واحدة مع محمولات  
كثيرة (٦٢) ، حال الأشياء التى تصدق وهى مجموعة  
ولا تصدق إذا أفردت (٦٣) .

الفصل الرابع ( ٦٤ - ٨٤ ) .

القضايا ذوات الجهات وغير ذوات الجهات (٦٤) ... .. ١٠٥

النظر فى المتقابلات من القضايا ذوات الجهات : ... .. ١٠٦

موضع حرف السلب ها هنا فى بادىء الرأى (٦٥) ، حرف  
السلب لا يوضع مع الكلمة الوجودية فى القضايا ذوات  
الجهات (٦٦) ، ولكن يجب أن يوضع مع الجهة (٦٧) ،  
السلب الحقيقى فى القضايا المتقابلة ذوات الجهات (٦٨) .

صفحة

النظر في المتلازمات من القضايا ذوات الجهات : ... .. ١٠٨

أصناف المتلازمات (٦٩) ، رسم أصنافها (٧٠) ، نقيض  
الممكن يلزم عن الممتنع وبالعكس (٧١) ، ضد النقيض يلزم عن  
الواجب (٧٢) ، السبب في هذا (٧٣) ، نقيض الواجب  
لا يلزم عن الممكن (٧٤) ، ولكن يظهر أن اللازم عنه هو ضد  
النقيض (٧٥) ، نقيض الممكن يلزم خلفا في الواجب (٧٦) ،  
وكذلك مع كل قضية واجبة إلا السالبة المعدولة وهو ضد  
النقيض (٧٧) ، شك قد يعرض في هذا البيان (٧٨) ، هذا  
الشك يحدث لأن الممكن يقال على أنحاء كثيرة (٧٩) ، ويقال  
أيضا باشتراك الاسم (٨٠) ، أى صنف من الممكن يلزم عنه  
الواجب (٨١) ، الواجب ينبغي أن يوضع مبدأ لكل هذه  
القضايا (٨٢) ، وذلك لأن ما هو واجب هو أقدم (٨٣) ،  
خاتمة (٨٤) .

## الفصل الخامس ( ٨٥ - ٩٥ ) .

الفحص في هذا الفصل عن القول الذى هو أشد تضادا (٨٥) : ... ١١٧

النظر في اعتقادات الذهن : ... .. ١١٨

التقابل الذى فى اعتقادات الذهن هو بالضد أو بالسلب  
(٨٦) ، التضاد الموجود فى الاعتقاد يشبه التضاد الموجود  
خارج النفس (٨٧) ، لكن هذا الشبه كاذب (٨٨) ،  
ذلك أنه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندهنا هو الاعتقاد  
المضاد لاعتقاد صادق (٨٩) .

صفحة

١٢١ السلب أشد تضاداً من الضد : .. .. .

السلب يقتضى دفع الاعتقاد الموجب بذاته (٩٠) ، وهو  
أعم مضادة للإيجاب من الضد (٩١) ، كما أن الإيجاب  
هو المضاد الذى فى الغاية للسلب كذلك السلب هو المضاد  
الذى فى الغاية للإيجاب (٩٢) ، لا فرق فى هذا إذا تلفظنا  
بالسور الكلى (٩٣) ، السلب الكلى هو الضد والنقيض  
للايجاب الكلى (٩٤) .

١٢٤ الاعتقادات التى قبل فيها هاهنا ليست متضادة فى الحقيقة (٩٥) ...

انتهاء الكتاب (٩٦) .

## الفهارس

## الأعلام

١٢٧ أرسطو ... .. .

١ - المواضع التى ذكر فيها أرسطو .

ب - المواضع التى أشير فيها إلى أرسطو .

ج - المواضع التى فيها إشارة إلى أقوال أرسطو .

١٢٧ سائر الأعلام ... .. .

١٢٨ الكتب الواردة بالنص .. .. .

مقابلة فقرات تلخيص كتاب العبارة لابن رشد بنصوص كتاب

١٢٩ العبارة لأرسطو .. .. .



## تصدير

هذا هو الجزء الثاني من أجزاء ثمانية هي أقسام تلخيص ابن رشد لكتب أرسطو في المنطق أي «الأورجانون» . ورغم أن تلخيص كتاب العبارة في هذه النشرة العربية المحققة هو الكتاب الثاني إلا أنه يعد الكتاب الثالث هاهنا حيث يسبقه تلخيص كتاب المقولات ، ويسبقهما تلخيص إيساغوجي لفرغريوس الذي لم يصل إلينا نصه العربي الذي ألفه ابن رشد بل وصل إلينا في ترجمة عبرية نشرت بجزء أول من تلك السلسلة ( انظر مقدمة تلخيص كتاب المقولات ) .

وتحقيقنا هذا — شأنه شأن تحقيقنا لتلخيص كتاب المقولات وهو الجزء الثاني وأيضا تلخيص كتاب الجدل وهو الجزء السادس والذين نشرنا قبل هذا — يعتمد على مخطوطة فلورنزا رقم 54, CLXXX مخطوطة جامعة ليدن رقم ٢٠٧٣ . وقد اتخذنا مخطوطة فلورنزا بوجه عام أصلا للتحقيق كما اتخذنا مخطوطة ليدن أصلا ثانيا ، وقد قارنناهما بأربع مخطوطات أخرى إضافية هي : مخطوطة دارالكتب رقم ٩ منطق ، ومخطوطة مشكوة رقم ٣٧٥ بطهران ، ومخطوطة شستر بيتي رقم ٣٧٦٩ بدلين ، ومخطوطة شوراي ملي رقم ٥٤٩٦ بطهران . وباستثناء حالات نادرة فإن تلك المخطوطات الأخيرة لم تضيف شيئا ذا قيمة للنص .

وكما سبق أن بينا في مقدمة كتاب المقولات فإن ابن رشد هناك قد ميز عبارة أرسطو بإيرادها بعد كلمة « قال » وقد وردت في قرابة ٤٢ موضعا من الكتاب ، إلا أننا نلاحظ هنا في تلخيص ابن رشد لكتاب العبارة أنه قد نحي

نص أرسطو والإشارة إليه جانباً فلم يذكره إلا في حالات نادرة جداً ، فقد أشار إلى أرسطو بصورة مباشرة في مواضع خمسة فقط ، وفي موضعين من هذه المواضع الخمسة نلاحظ أن نص أرسطو الذي أشار إليه ابن رشد لا يوجد ما يماثله في نص أرسطو لكتاب العبارة ، وأيضاً فإن ابن رشد لم يتقيد حرفياً بترتيب نص أرسطو بل سمح لنفسه باتخاذ مسار خاص من أجل أن يقدم نص أرسطو بصورة تبدو مفيدة لفهم نص أرسطو ، فنراه يفصل في مواضع أوجزها أرسطو ورأى ابن رشد ضرورة بسطها . ورغم هذا الخروج على نص أرسطو فإن ابن رشد نجح في أن يجعل نص أرسطو أسهل تناولاً للقارئ ، فهو يبسط ما أوجزه أرسطو في حديثه عن اللغة وما إذا كانت توقيفية أم اصطلاحية أو بعبارة أخرى هل هي بالتواطؤ أم بالطبع ، ورأى أن دلالة الألفاظ تكون بتواطؤ لا بالطبع ، وبالحكمة فإن ابن رشد بنهجه الجليل هذا قد بلغ هدفه الأساسي في تفسير مذهب أرسطو .

ويسرني أن أعبر عن عظيم شكري للأشخاص الكثيرين والمؤسسات التي عاونت في صدور هذا الكتاب ، وقبل كل شيء فلاني أتقدم بوافر الشكر للمعاونة الكريمة التي قدمتها لي أسرة المرحوم الدكتور محمود قاسم التي قدمت لي مشكورة صورة من مسودات عمله في تحقيق هذا الكتاب وتحقيق المقولات والقياس والبرهان . كما أود أن أنوه بالتشجيع الأدبي والعون والتوجيه الذي لقيه هذا المشروع — وهو برنامج دراسة المنطق الإسلامي في العصور الوسطى — من الأستاذ الدكتور محسن مهدي . كما يجب على أن أذكر المساعدات المادية والأدبية التي يلقاها المشروع من جانب مركز البحوث الأمريكي بمصر بفضل نشاط وتوجيه مديره الأستاذ الدكتور بول ووكر . وعلى أن أضيف أيضاً تقديري وشكري

للمعونة التي قدمت للمشروع من مؤسسة فولبرايت للأبحاث بالولايات المتحدة الأمريكية وأيضا من معهد سميثسونيان والجمعية الفلسفية الأمريكية ، وأخيرا أود أن أعبر عن خالص شكرى وتقديرى لزميلى فى العمل الأستاذ الدكتور أحمد عبد المجيد هريدى الذى شاركنى رحلة العمل فى هذا النص .

تشارلس بتروث

القاهرة فى ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠



# المقدمة

بين ابن رشد وأرسطو :

سبق أن بينا — في مقدمة كتاب المقولات — أهمية شروح ابن رشد  
لكتب أرسطو ، وبمقارنة تلخيص ابن رشد لكتاب المقولات وتلخيصه لكتاب  
العبارة يظهر جليا للفاحص بعض الاختلافات في طريقة التلخيص . وأول هذه  
الاختلافات أن ابن رشد يذكر في مقدمة كتاب المقولات « الغرض في هذا  
القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب أرسطو في صناعة المنطق . . . وذلك  
على عادتنا في سائر كتبه » بينما لا يشير إلى مثل ذلك في مقدمة كتاب العبارة .  
وثانيها هو التغير الملحوظ في طريقة العرض ، فبينما نجده في كتاب المقولات يتابع  
أرسطو في ترتيبه وتقسيماته للكتاب ، نراه في عرضه كتاب العبارة يخرج عن هذه  
المتابعة ويقدمه في صورة مغايرة تماما لترتيب وتقسيم أرسطو ، وقد يكون ذلك  
لإحساس ابن رشد أن المتابعة هنا سوف لا تمكنه من تلخيص معاني كتاب  
العبارة بصورة جيدة . لذلك فقد اختط ابن رشد لنفسه نهجا خاصا ، فأثر تقسيم  
تلخيصه إلى فصول خمسة فقط ، وقد جمع في كل فصل منها فصلا أو أكثر من  
الفصول المتناظرة في كتاب أرسطو . ثم يبدأ ابن رشد شرح الموضوع الذي تكلم  
فيه أرسطو دون أن نجد الكلمة المشهورة « قال » — التي تعني أن ما يليها هو  
كلام أرسطو — إلا نادرا ، بينما تكررت كثيرا في تلخيص كتاب المقولات .  
وقد استخدم ابن رشد عبارة « قال » خمس مرات فقط في كتاب العبارة ، وفي

أولى هذه المرات — وهي فاتحة الكتاب — نجد الكلام الذي يتبعها بعيد جدا عما قاله أرسطو . وفي مرتين أخريين لا نجد ما بعد عبارة « قال » ما يناظره في نص أرسطو لكتاب العبارة <sup>(١)</sup> .

ونجد ابن رشد لا يذكر اسم أرسطو — في هذه الحالات النادرة — إلا مرتين فقط ، بينما يشير إلى أرسطو بعبارة « قال » تسع مرات <sup>(٢)</sup> . ومقابل هذا نجد ابن رشد يتحدث بضمير المتكلم المفرد أو ضمير المتكلم الجمعي في مواضع كثيرة سواء في صيغ الحاضر أو الماضي مثل « أقول » و « أقوله » و « تقول » و « قلنا » و « ذكرنا » و « فسرنا » . وفي ثلاث مرات على الأقل يجذب ابن رشد انتباه القارئ إلى ما يريد أن يقوله بعبارة « فأقول » <sup>(٣)</sup> . وأخيرا فإن ابن رشد لا يصحب أرسطو معه إلا نادرا طوال تلخيصه هنا . فهو رغم اتباعه الإطار العام الذي سار فيه أرسطو يسرف في الخروج عن محتوى هذا الإطار ، وكثيرا ما يخرج إلى قضايا أخرى مختلفة خلال نقاشه لبعض القضايا

(١) انظر، فيما يلي ، تلخيص كتاب العبارة لأرسطو الفقرتين ٨٥ و ٩٣ وكذلك الفقرتين ٨٢ و ٨٣ ، وهذه الفقرات لا تتطابق مع نص أرسطو . وفي الفقرة ١٣ يستعمل ابن رشد الفعل قال مستندا إلى ضمير الغائب .

(٢) انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٦ ، وأيضا الفقرات ٢ ، ٨ ، ١٥ ، ٤٧ ، ٨٤ والفقرتين ٩٣ و ١٦ في مكانين .

(٣) يستعمل ابن رشد ضمير المفرد المتكلم في الفقرات ٤٨ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٢ ، كما يستعمل ضمير الجمع للتكلم في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ . وتكرر استعمال ضمير الجمع للتكلمين مرتين في كل من الفقرات ١ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٦ ، وتكرر استعماله ثلاث مرات في الفقرتين ٧١ ، ٧٨ وأربع مرات في الفقرة ٩٣ .

التي ذكرها أرسطو ، يضاف إلى ذلك أن ابن رشد ينصرف إلى مناقشات ليس لها نظائر في نص أرسطو في ما يقرب من خمس هذا الكتاب <sup>(٤)</sup> .

ولم نذكر ما تقدم من خروج ابن رشد عن نص أرسطو لنوحى بأن هذا الكتاب قد يكون تلخيص غير ابن رشد أو إلقاء الشك في نسبتة إليه بل لنعطى انطبعا عاما عنه ولنتأكد أنه ليس من الممكن — بالضرورة — أن يسير المؤلف على منهج واحد في تلخيصه ، خاصة إذا أحس أن تقيده بالمنهج يحرمه من توصيل الفائدة التي ابتغها من عمله . فلذلك كان ما فعله ابن رشد من تعديل وإعادة ترتيب لكلام أرسطو أمرا مقبولا ، وذلك لأن الكلام في المشكلة التي يقوم عليها كتاب العبارة — وهي مشكلة اللغة ودلالاتها وهل هي شيء بالطبيعة أم بالتواطؤ — يفرض على ابن رشد أن يصنع ما صنع . وأرسطو وابن رشد يتابعه في ذلك يفتحان الكتاب بالإشارة إلى الألفاظ التي ينطق بها ودلالاتها على المعاني ودلالة الحروف على الألفاظ ، وأن الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الأمم ، ولذلك كانت دلالة هذين — الألفاظ والحروف — بتواطؤ لا بالطبع ، ويريان أن اللغة وضعية . ولما كانت قضية وضعية اللغة قضية تحتاج إلى مزيد من المعالجة فقد أدرك ابن رشد الحاجة إلى أن يستبدل ما قاله أرسطو اعتمادا على اللغة اليونانية فيقدم أمثلة وقضايا تعتمد على اللغة العربية . وما فعله ابن رشد في كتاب العبارة لم يكن هناك ما يستلزمه في كتاب المقولات الذي تناقش فيه قضايا عقلية عامة في جميع اللغات وعند كل الأقوام ، ولذلك

(٤) انظر الفقرات ٢٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٠ ،

٦٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٧ ، وانظر أيضا الفقرتين ٤٠ و ٤١ .

كان اختلاف منهج كتاب العبارة الذي يناقش قضية اللغة ، فلا بد أن تكون الأمثلة والقضايا المناقشة تخضع للغة العربية وقواعدها وإمكاناتها التعبيرية<sup>(٥)</sup> .



وكما سبق أن قدمنا فإن ابن رشد قسم تلخيصه إلى فصول خمسة — الأول منها بمثابة مقدمة أو مدخل للكتاب ، وقسم هذا الفصل إلى أقوال ثلاثة ، قول في الاسم وثان في الكلمة ( أى الفعل ) وثالث في القول ( أى الجملة ) . والقولان الأولان يمهدان للقول الجازم ( أى الجملة الإخبارية ) الذي اتخذته كل من أرسطو وابن رشد غرضاً للكتاب<sup>(٦)</sup> . والغرض من هذا هو تقديم وصف عام لأجزاء القول — خصوصاً للكلمة وللإسم — وتمييز القول الجازم عن الأفاويل الغير جازمة وكذلك الأفاويل الغير تامة ، ورغم أن وصف أرسطو لهذه الأمور تتوزعه فصول ستة في ترجمة كتابه التي وصلت إلينا ، إلا أنه أوضح بجلاء في أول الكتاب أن الغرض من شرحه لها هو أن تكون تمهيداً للكتاب وأنه رغب أن يكون حديثه عنها أولاً<sup>(٧)</sup> .

والكلام في هذا التمهيد عند ابن رشد هو عن المصطلحات كما هو الحال عند أرسطو أيضاً . ويستهل كل منهما كلامه بتعريف اللفظ بأنه الجنس الذي يوجد فيه الاسم والكلمة كنوعين ، ثم ينتقلا بعد ذلك إلى شرح تفصيلي للسمات الأساسية للإسم والكلمة والقول ، وبالإضافة إلى هذه المناقشة للمصطلحات فقد جرت مناقشتان أخريتان — إحداهما عن علاقة اللغة بالتواطؤ ( أى الوضع )

(٥) انظر الفقرات ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩ ، وانظر أيضاً الفقرات ٢٤ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٥ .

(٦) انظر الفقرة ١٦ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو ( نشرة بيكر ) 17٨8 .

(٧) انظر كتاب العبارة لأرسطو 13-16٨1 .



والطبيعة ، والأخرى عن موضع الصدق والكذب في اللغة . ويبدو أن ما قاله أرسطو كذلك التشابه بين الكلمات المنطوقة والحروف المكتوبة في استهلال الكتاب دفع ابن رشد إلى تبين سبب ذلك وهو أن الألفاظ المنطوقة والحروف المكتوبة تدعى بنشوتها للتواطؤ ( أى الوضع ) أكثر من الطبيعة . ثم إن ملاحظة أرسطو التي تلت الكلام السابق والمتعلقة بالخاصية الغير متغيرة للعانى في النفس تطلبت من ابن رشد حديثاً أطول فنراه يؤكد أن هذه المعانى واحدة بعينها للجميع وكأنها خيالات في نفس الإنسان للوجودات التي توجد بالطبع<sup>(٨)</sup> . إلا أن هذه المعانى أو هذه الخيالات لا توجد هي بأعيانها في نفس الإنسان بالطبع بل تكتسب أولاً فأولاً بالتعلم والدراسة ، ولكننا نملك القوانين الخاصة بالحكم على هذه المكتسبات - وهي تحدث عن معرفتنا بالعالم الطبيعي ، وقد يتباين هذه المعرفة كل إنسان ذى ذكاء عادى .

وهنا يتابع ابن رشد أرسطو فيما فعل من قطع المناقشة وإحالة القارئ إلى كتاب النفس لمزيد من الشرح . ويبدو أنه لا أرسطو ولا ابن رشد كان راغباً في أن يناقش هنا السؤال الأكبر وهو كيف تنظر معانينا أو تصوراتنا العالم الذى نحن فيه . ويبدو أن كلا منهما كان مهتماً أكثر بمتابعة مناقشة السؤال المحدود حول نشأة اللغة ، ولذلك فإنهما يبدوان مستعدين لأن يخنيا جانباً في هذا الكتاب السؤال الأكبر عن كيفية توافق ذلك مع الواقع . وهذا السؤال الأكبر يمكن أن يجاب عليه إما بجهة تاريخية - أى بشرح كيف شكل الناس اللغة فعلاً وكيف تطورت - وإما بجهة نفسانية - أى بتعريف ذلك الوجه من النفس البشرية الذى يسمح للإنسان بأن يسمى الأشياء وبشرح كيفية تأدية

(٨) انظر الفقرة ٢ بالمقارنة مع كتاب الهارة لأرسطو 1644-9 .

هذه الوظيفة . ويدلنا إحالة كل منهما إلى كتاب النفس على تفضيلهما للاتجاه الأخير .

ومع ذلك فهذه الإشارة إلى القول في المعنى والطبيعة في كتاب النفس لا تعني أن موضوع الخاصية الوضعية للغة قد أفل . فعندما يبدأ مؤلفانا في شرح ماهو الاسم يعودان إلى ذلك الموضوع ويؤكد كل منهما أن الاسم هو لفظ له معنى يرجع إلى الوضع — أى التواطؤ — وحده . ويصر كل منهما على النشأة الوضعية للفظ لأنهما يشكران أن يكون للفظ معنى بطبيعته . ومع ذلك فإن مثل هذا القول ليس مقنعا للوهلة الأولى ، وذلك أنه يبدو أن للأصوات التى تصدر عن الحيوانات معنى ، ومثل هذه الأصوات لا يمكن أن يكون لها مصدر آخر غير الطبيعة . ويرد أرسطو هذا الاعتراض وذلك بإنكار أن تكون تلك الأصوات هي أسماء . ولكن هذا يعنى الاعتراف بأن للأصوات الصادرة عن الحيوانات معنى بالطبيعة ، ولذلك يحاول ابن رشد شرح هذه الإمكانية .

وابن رشد يؤكد أننا نستطيع تمييز الأصوات التى لها معنى بالطبيعة عند الحيوانات لأنها تأتلف من نفس المقاطع كالأصوات التى نستعملها فى الألفاظ التى ننطق بها أو لأنها تأتلف من مقاطع تقارب فى المخرج الحروف التى نستعملها<sup>(٩)</sup> . وهذا الشرح لا يوضح لنا شيئا عدا أننا نميز أن للأصوات التى نستعملها الحيوانات نوعا من المعنى ، وأيضا لا نبين لماذا يكون لها معنى فى الواقع . ولما كان الإنسان وحده هو الحائز للنطق فلا يمكن أن يكون لأصوات الحيوانات هذه معنى من أجل أن الحيوانات تقلد عن وعى أصوات الإنسان . ولا يمكن شرح

(٩) انظر القرنين ٤ و ٥ بالمقارنة مع كتاب المباشرة لأرسطو 16٥20-29 .

المعنى الذى فى تلك الأصوات بحسب تسمية الأشياء أو الأفعال بحكاية أصواتها ، لأن مثل هذه الأصوات ذات محاكاة وليست ذات مغزى ، ولأسوء الحظ لا نجد ابن رشد يذكر هنا أكثر من هذا عن مثل هذه الأصوات . ويترك ابن رشد المطلوب حتى يصل إلى قوله فى الخاصية الوضعية للقول .

ولا يقنع ابن رشد بتكرار قول أرسطو بأن للقول معنى بالتواطؤ لا بالطبع . فهو يصير على مهاجمة هؤلاء الذين يرون أن لكل معنى ولكل لفظ دلالة طبيعية ، وأن ليس لنا اختيار فى استعمالنا للألفاظ بل إننا نحتاج إلى أن نقيّد الألفاظ وتراكيبها بمعانيها الطبيعية<sup>(١٠)</sup> . ولكن ابن رشد بدلا من أن يظهر خطأ هذا الرأى يعود مرة أخرى ليقرر موقفه وهو وضعية اللغة ويعتمد فى ذلك على حد أرسطو السابق للاسم بأنه لفظ دال بتواطؤ على معنى ، وهى خطوة تتيح له أن يعود إلى قوله السابق من الشبه بين أصوات الحيوانات التى لها معنى بالطبيعة والألفاظ البشرى . ولكنه هنا يشرح ذلك التشابه بأن عبارة الصوت وعبارة اللفظ تشتركان فى الاسم فقط ، وذلك أنه لا يمكن أن يقال إن الإنسان يستعمل ألفاظا تشبه ما تستعمله الحيوانات بالطبيعة إلا باشتراك الاسم . والذى لا يذكره ابن رشد هو أن ذلك الاشتراك فى الاسم سببه فى اللغة اليونانية أنه لا توجد للعنيين أكثر من عبارة واحدة ، ولا يحدث هذا الخلط فى اللغة العربية لوجود التعبيرين فيها — وهما الصوت واللفظ . ومع أنه يتغاضى عن هذا التمايز بين اللغتين ، بالرغم من أنه يوضح ميزات أخرى فى أجزاء أخرى من تلخيصه ، فإن ابن رشد يقرر مرة ثانية رأيه بأن معنى الأقاويل أو الألفاظ — أى المعنى الذى تدل عليه عندما توضع أولا

(١٠) انظر الفقرة ١٥ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 17٥1-2 .

— هو بكامله في اختيارنا ، لأنه يعتمد على التواطؤ فقط . ولم يشرح بهذا لماذا كان للأصوات معنى بالطبيعة عند الحيوانات ، بينما التواطؤ وحده يعطيها المعنى عند البشر ، ولقد أكد فقط موقفه الوضعي ولم يبرهن عليه .

ولكن ما يلزم عن إرجاعه التشابه بين أصوات الحيوان والألفاظ البشرية إلى الاشتراك في الاسم هو إنكار الفكرة أن لأصوات الحيوان معنى بالطبع . وهذا الإنكار يتفق مع الفكرة أن النطق للإنسان فقط .

ولا يعتنق أرسطو ولا ابن رشد هذا الموقف الوضعي كي ينكروا وجود نظام طبيعي أولينكرا أنه يلغى على الإنسان أن يجتهد ليفهم هذا النظام بل يرغب كلاهما في تعيين الشروط للحكم على صدق الكلام أو كذبه . وهذا الاهتمام مرتبط ارتباطا وثيقا باعتمادهما بأنه بينما الإنسان حر في تشكيل الكلام حسبما يريد إلا أنه يجب عليه أن يجتهد لجعله مرآة لما هو موجود في الحقيقة خارج الذهن وليس لمجرد نزوة أو صورة ذهنية لديه . والألفاظ بما هي ألفاظ لا تقبل الصدق أو الكذب بل يجب أن تجتمع وتقسم قبل أن ينطبق عليها الصدق أو الكذب ، أى أنه يجب أن تستعمل حتى تعبر عن حكم . وغرض هذا الكتاب هو الكلام في القول الجازم لأنه هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب<sup>(١١)</sup> . ولذلك حالما نكون قد فهمنا الاسطقتات الأساسية للقول وأصبح لنا إدراك لما هو القول — أى ما الذى يقصد البشر التعبير عنه بواسطة القول — نكون مستعدين لأن نفحص كيف تتعلق الأقاويل إحداها بالأخرى ، وبعد ذلك يمكن أن تستعمل لإخبارنا عن العالم من حولنا . ومع أن السبيل الوحيد لإدراك كل العلاقات المختلفة الممكنة

(١١) انظر الفقرتين ١١٣ و١١٤ بالمقارنة مع كتاب المهارة لأرسطو 17٥5-8, 16٥10-19 .

للقول هو أن نتبعه في كل أحواله وأن نبحث عن ما يقابله في كل واحد من هذه الأحوال ، فإن ابن رشد يحذرنا من أن الأمثلة المستعملة في المناقشة التالية ليست بالضرورة مطابقة للواقع — وهو يهتم أكثر من أرسطو بتوضيح هذا المظهر الزائف للمناقشة ويجذب انتباهنا إليه بتطويل في مناسبتين ، بينما يعده أرسطو أمرا لا يستحق أكثر من ملاحظة عابرة <sup>(١٢)</sup> . والفرض هو أنه رغم أن الإنسان — بالفعل — يقرر كيف سيؤدى الكلام وظيفته ، وكيف سيعبر عن المعنى في ألفاظ وأقوال ، إلا أنه لا يمكنه إهمال الحدود التي يفرضها الواقع ، وذلك لأنه لا يمكنه إهمالها إلا إذا كان مستعدا لأن يهبط إلى التكلم بالتوافه . وفي العالم الحقيقي وهو عالم منظم لا يمكن للحقيقة أن تناقض الحقيقة ، أو بصورة أخرى فإن الأقوال ومقالاتها التي تفحص فيما يلى لا ينبغي أن تؤخذ على أنها مرآة للحقيقة بل على أنها أمثلة لتأليف الألفاظ .



وهذا السؤال عن العلاقة بين العالم الواقعي وأنواع الأشياء التي يمكن تخيلها يصير أكثر حدة في الفصل الثاني من تلخيص ابن رشد ، وهو فصل يقابل الفصول السابع والثامن والتاسع في كتاب أرسطو . وبدأ ابن رشد الفصل الثاني بأن حدد — بدقة — الأصناف الست المختلفة للقضايا المتقابلة التي يمكن أن تشكل بأخذ الموضوع كلياً أو جزئياً مع أو بدون حرف يدل على كلفيته . وقد تكلم أرسطو في ثلاث من هذه الأصناف فقط ولم يقل شيئاً عن الثلاث الأخرى ، وبمعنى آخر يدخل ابن رشد أصنافاً من القضايا المتقابلة لم يقدمها أرسطو . ولم يفسر ابن رشد كيف توصل إلى هذه الأصناف الإضافية بل قنع بسرد جميع تراكيبها الممكنة . وبعد ذلك السرد المفصل يعرف ابن رشد الحالات

(١٢) انظر الفقرتين ٩٥٢١ و٩٥٢٢ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 24٥6-7 .

التي يمكن فيها للمتقابلين أن تصدقا أو تكذبا ، والحالات التي يستلزم صدق الأولى من المتقابلين كذب الثانية<sup>(١٣)</sup> . وهذه المناقشة هامة جدا كمقدمة لشرح فكرة التناقض الذي هو بدوره ذو أهمية لمناقشة وجود الأمور الممكنة .

والسؤال في وجود الأمور الممكنة هو طريق إلى السؤال فيما يوجد في المستقبل - وهو هل ما يوجد في المستقبل ممكن أو ضروري الوجود ؟ ويحدث هذا الشك لأنه ظاهر أنه من كل قضيتين في الأمور الماضية أو الحاضرة يجب أن تصدق إحداها وأن تكذب الأخرى . فسقراط مثلا إما قد وجد وإما لم يوجد ، وذلك الرجل هناك ذو القبعة البيضاء إما أن يكون واقفا وإما أن يكون غير واقف ، ولا يوجد اعتراض يمكن إثارته ضد مثل هذا الفهم للقضايا في الأمور الماضية والحاضرة ، فلا يعرف حال القضايا في الأمور المستقبلية . فإذا انطبق هذا نفسه على قضيتين في أمور المستقبل - أعني أنه يجب أن تصدق إحداها وتكذب الأخرى - فلا يمكن أن يوجد شيء باتفاق . وفي هذا الموضع نجد شرح أرسطو مضطربا حتى ليكاد يستحيل تعقب خط تفكيره ، وفي مقابل هذا نجد هذه النقطة واضحة للفهم عند ابن رشد الذي يتابع بعناية كل خطوات المشكلة<sup>(١٤)</sup> .

ورغم أن ابن رشد يسلم بغرابة النتيجة وهي أنه لا شيء يوجد بالاتفاق ، إلا أنه يحاول أن يبين أن هذا الرأي أفضل من مقابله وهو أن الأشياء قد تحدث بأي سبيل وبأية حال . ومع أن الرأي بأن الأشياء يجب إما أن توجد في المستقبل بالضرورة أو لا توجد يتوقف على افتراض أن الأشياء إنما يمكن أن توجد

(١٣) انظر الفقرتين ٢٢٣ و ٢٢٤ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 17٥5-18٩7 .

(١٤) انظر الفقرات ٢٨ - ٣٨ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 18٩8-19٥4 .

على التحصيل ، فإن مثل هذا الافتراض أقل خطرا من محاولة تصور عالم تصديق فيه الأشياء وتكذب معا ، أولا تصديق ولا تكذب معا . ولكن هذه السلسلة من المناقشات فيها ما فيها من المحال ، وهو أمر يشير إليه ابن رشد ، فإنها مبينة على التجرد الكامل من الحياة العملية . ومع أن أرسطو لم يقل هذا فلا بد أنه كان قد أدرك ذات المشكلة ، لأنه كابن رشد يتوقف ليثير الشكوك على القول ضد الاتفاق وليلاحظ أنه لا يترك مجالا على الإطلاق للفكر البشري . وبالتأمل يبدو من المعقول الآن القول بأنه رغم أن شيئا واحدا من اثنين يجب بالضرورة أن يكون أو أن لا يكون فإنه يمكن التأثير على ذلك بأشياء أخرى عدة — وبالتدخل البشري قبل كل شيء . وإذا كان ذلك كذلك فإن وجود الشيء ليس ضروريا بل باتفاق . فالأشياء توجد أولا توجد بالضرورة ، ولكننا لا يمكننا أن نعرف سلفا ما إذا كان شيء ما بعينه سيحدث أم لا ، ولا حتى متى قد يحدث .

وهذا القول المأخوذ من الخبرة العملية لا يفعل أكثر من تأكيد اعتقادنا بفعالية الإرادة البشرية . فهو لا يبرهن على أن الأشياء توجد في الحقيقة تبعاً للاتفاق ، وإنما نرى أن العقل المطلق يؤدي — بلا شك — إلى نتائج في الأشياء المستقبلية لها عواقب عملية غير مقبولة ، ولذلك يجب أن نعدل نتائج العقل المطلق . وفي هذا الموضع يعطى أرسطو مثال الثوب فهو قد يتمزق قبل أن يسبق إليه البلى . ويأخذ ابن رشد نفس المثال ويتابع أرسطو في شرح أنه قبل الواقعة لا يمكننا أن نعرف أيهما سيحدث أولا — البلى أم التمزق . ومع أنه واضح أن شيئا ما سيحدث للثوب إلا أننا لا نعرف ماهو ، وهذا الشيء لا يعتمد على إرادة بشرية . كما أنه ليس بحال من الأحوال أمرا يخضع للفكرة . وبتعبير آخر هناك أمور اتفاقية تقع خارج حدود الإرادة الإنسانية .

والنتيجة المنطقية المباشرة لهذا القول هي إدراك أرسطو وابن رشد لضرورة التمييز بعناية بين الممكن والضروري . ويصبح ابن رشد أكثر حرصا على الدقة وأكثر تطويلا في القول من أرسطو ، فنراه يجهد في شرح الأصناف الثلاثة المختلفة للممكن والصنفين المختلفين للضروري ، ويشرح أيضا كل ضروب الصنفين المختلفين . ويبدو أن قلم ابن رشد قد جرى طويلا هنا لاهتمامه بالعلاقة بين هذه الأمور الاتفاقية ومسألة النبوة ، فإنه يؤكد أثناء شرحه أن ما يقال يجب أن يكون مطابقا لما هو عليه وجود الأشياء في العالم خارج النفس ، ثم يواصل حديثه ليبين لنا أنه لا محل هنا للتكهن بمحادثات المستقبل . فالأشياء الممكنة على الأكثر هي التي يمكننا أن نعلم بمحدثها قبل أن تحدث فعلا . وهذه الأفكار تقود إلى سؤال آخر لا يمكن أن يكون ابن رشد لم يلاحظه رغم سكوته عنه وهو علم الله بالجزئيات . فإذا كانت الأشياء لا توجد بالضرورة ، وإذا كانت قد توجد بجهة أو بأخرى تبعا لعوامل أخرى لا يمكن تحديدها مقدما ، فهي ليست إذن بالقضاء والقدر ، وبعبارة أخرى فإن علم الله بالجزئيات ليس يقضي من قبل لا على تكونها ولا على فسادها . ويبدو أن مثل هذه الأشياء تدخل في الصنف الثاني من الضروري كما حدده ابن رشد ، وهي الأشياء التي يكون وجودها أو عدم وجودها ضروريا في الوقت الذي فيه هي موجودة أو غير موجودة . ولكن شرحه لهذا الصنف من الضروري مجرد حتى يصعب رؤية كيف يطبق على الجزئيات ، ويبدو أن ابن رشد كان يريد تجنب التحديد فيبقى في شرحه عند مستوى الكليات — الإنسان والعقل . ولذلك فإن اسطفسات المناقشة تقترب من حواف المسائل الفلسفية دون أن تنمداها . ولعل هذا هو الصواب ، لأن الغرض الرئيسي للمناقشة



هو شرح اسطقسات الكلام المنطقي . وتطبيق الكلام المنطقي على مثل هذه المسائل المهمة هو في الحقيقة موضع فحص آخر .



والآن بعد أن عدد ابن رشد الأصناف الستة من القضايا المتقابلة وبين جهات إيجابها أو سلبها بحسب الصدق والكذب ، فقد كان من اللائق لفحص هذه القضايا بما هي قضايا وتحديد ملازمة بعضها البعض الآخر . وهذا هو موضوع الفصل الثالث لتلخيص ابن رشد وهو ما يناظر الفصلين العاشر والحادي عشر عند أرسطو ، إلا أن هذا التناظر يبدو غير مترابط . فع أن ابن رشد في فصله الثالث الذي يقابل الفصلين المشار إليهما عند أرسطو قد عرض الموضوعات التي فحّصت عند أرسطو إلا أنه يخضعها للإمكانات المتاحة في اللغة العربية دون أن يوضح لنا أنه خرج في ذلك عن طريقة أرسطو . وأيضاً فإن اعتماد ابن رشد على المفسرين المتأخرين طوال هذا القسم من التلخيص - وهو اعتماد لم يصحح به - يجعل التناظر أقل ترابطاً .

ورغم ذلك فإن استيعاب ابن رشد غير العادي جعل عرضه ناجحاً في تقديم نص أرسطو في صورة أوضح وأكثر ترتيباً . فبينما يبدأ أرسطو بوصف الحكم الإيجابي ثم ينتقل إلى تعديد كل الأنواع الأخرى الممكنة من الأحكام دون أي ترتيب أو هدف واضح فإننا نرى ابن رشد يسير وفق مخطط ثابت جداً . ففي البداية يعتمد ابن رشد على ما أقره أرسطو من أن الفعل « يوجد » في التعبير « الإنسان يوجد عادلاً » هو حد ثالث في القول ، ويتابع ابن رشد المفسرين ويميز بين القضايا الثنائية والقضايا الثلاثية . فالقضايا الثنائية هي التي المحمول

فيها فعل ، أو بتعبير مختلف هي التي محمولها غير مرتبط بالموضوع بواسطة الفعل . أما القضايا الثلاثية فهي التي محمولها وموضوعها يكونان اسمين مع الرابطة التي تربط المحمول بالموضوع . وبعد هذا التمييز يتأمل ابن رشد الأصناف المختلفة من القضايا الثنائية والثلاثية التي يمكن ائتلافها إذا تركز الإيجاب والسلب مع الأصناف الستة المختلفة من المتقابلات وكذلك عندما تركز مع الأزمنة الثلاثة المختلفة للفعل وأيضاً حالات وجودها ممكنة أو ضرورية أو ممتنعة . ومثل هذا الفهم يؤدي إلى اكتشاف أن القضايا المؤلفة من القضايا الثنائية هي مائتا قضية وست عشرة قضية ، وأن ضعف هذا العدد ينتج من القضايا الثلاثية<sup>(١٥)</sup> . ولا يحدثنا ابن رشد عن المعنى المقصود بهذا التحديد ولا يوجد أى معنى يظهر لأول وهلة لهذا التحديد لعدد القضايا اللهم إلا إذا كان الغرض منه أن يكتسب القارئ — الذي يزججه البحث عن كل إمكانات أنواع القضايا — فكرة جيدة عن كيفية ائتلاف القضايا .

والسبب في أن عدد القضايا الثلاثية ضعف القضايا الثنائية هو أن القضايا الثلاثية تسمح بوجود المحمول غير المحصل — ولذلك فإنه بينما لا يمكن ائتلاف الأقاويل التي بشكل « الإنسان لا يوجد ، لا إنسان لا يوجد » لا في القضايا الثنائية ولا في القضايا الثلاثية فإنه يمكن أن تألف أقاويل مثل « الإنسان يوجد لا عادلاً ، لا إنسان يوجد لا عادلاً » في القضايا الثلاثية . فهذه القضايا وسالبتها تسمى قضايا معدولة وهي تتميز عن القضايا البسيطة التي من ضرب « الإنسان يوجد عادلاً ، لا إنسان يوجد عادلاً » وسالبتها<sup>(١٦)</sup> . وبعد هذا التمييز يعود ابن رشد إلى شرح

(١٥) انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 19٥5-19١9، 22-23.

(١٦) انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ بالمقارنة مع الفقرتين ٤٢ و ٤٨ .

مفصل جدا للعلاقة بين القضايا البسيطة الموجبة والسالبة ، والقضايا المعدولة الموجبة والسالبة ، والقضايا العدمية الموجبة والسالبة — أى القضايا التى من ضرب « الإنسان يوجد جائرا ، الإنسان يوجد لا جائرا » . ومع أن هذا الترتيب يشيع فى أصوله بعض ما يقوله أرسطو ، فالتأنيج التى يستنبطها ابن رشد من ملازمة أو عدم ملازمة هذه القضايا بعضها لبعض لا يوجد ما يناظرها فى كتاب أرسطو<sup>(١٧)</sup> . ويبدو ابن رشد مصمما على إظهار جهة تعلق هذه القضايا بعضها ببعض بما هى قضايا وعلى أن يجذب انتباهنا إلى أنها لا يمكن أن يتعلق بعضها ببعض فى الحقيقة إلا إذا كانت نخبرنا بشيء عن العالم الخارجى . وهو دائما يتذكر التحذير الذى وضعه فى بداية تلخيصه وهو أن المعانى مرتبطة بما هى عليه الأشياء ، وللتأكيد على ألا تفوت أحدا هذه النقطة فإنه يبين صحة كل واحد من أمثله .

وقبل أن نورد مثالا أو مثالين من هذه الأمثلة المثيرة يذبح أن ننبه إلى ما قد يظهر أنه تناقض ، وذلك أنه لا يوجد خلاف بين هذه الملاحظة — وهى أن ابن رشد يفرض أن أقاويله نخبرنا بشيء ما عن العالم الخارجى — وبين بيانه السابق — وهو أن كثيرا من الأقاويل المستعملة فى التلخيص لا تعكس الواقع . فالقصد من ذلك هو أن الفحص المتقن يتطلب اختبار كل الإمكانيات ، وهذا يؤدي إلى اختلاف الأقاويل التى تسلب أقاويل بينة الصديق أو التى توجب أقاويل بينة الكذب . ومثل هذه الأقاويل المتناقضة لا علاقة لها بالواقع . وقد سردت بغرض إتقان الفحص فقط . وهى فى الواقع هذر من القول . وهناك أقاويل صادقة مطابقة للواقع وهذه هى الأقاويل الجديرة بالتفكير فيها من أجل فهم أفضل للعالم الخارجى .

وعلى سبيل المثال فمع أن القضية البسيطة الموجبة من ضرب « الإنسان يوجد عادلا » يلزم عنها بالضرورة « الإنسان ليس يوجد لا عادلا » إلا أن العكس لا يلزم . والسبب هو أن هذه القضية تصدق على الإنسان العادل وأيضا على الشخص الذى لا ينسب إليه لا العدل ولا الجور — أى على الطفل أو على الغير مدنى أعنى غير المواطن . فإذا بلفظة المنطق تكون القضية المعدولة السالبة أعم من القضية البسيطة الموجبة ، وهذا ما يشرحه ابن رشد كثيرا وبوضوح <sup>(١٨)</sup> . وبلغة الأخلاق فإننا إذا تأملنا فى هذا سنرى لما إذا يجب أن يكون الشخص مسنا بدرجة كافية كي يتمكن من التصرف بمقولية وبمسئولية حتى يكون الحكم عليه بالعدل أو بالجور لائفا . وكذلك فليس لهذه الأحكام معنى لمن لا يكون مواطنا ، لأن العدل والجور يرتبطان أساسا بالإقامة مع الآخرين فى ظل القانون . وبتمهيد آخر لا يوجد شيء مثل العدالة والجور فى حالة الوحشية . وهذه النتيجة لا تقتضى بالضرورة عدم وجود معيار طبيعى لعدل أو لحق طبيعى ، لأنه من الممكن دائما إدراك أن هذا المعيار يتطلب مستوى عاليا من المعرفة الذى يتطلب بدوره نظاما سياسيا متطورا ، ولكن متابعة هذه الأسئلة على أساس هذا الدليل الواهى يكون نوعا من التهور .

ويقول ابن رشد أيضا إنه يلزم بالضرورة عن القضية المعدولة الموجبة من ضرب « الإنسان يوجد لا عادلا » القضية البسيطة السالبة « الإنسان ليس يوجد عادلا » ولكن ليس ينمكس الأمر . ودليله هاهنا يشابه دليله فى الحالة السابقة ، وذلك أن صدق القضية البسيطة السالبة أعم من صدق القضية المعدولة

---

(١٨) انظر الفقرة ٤٣ .

الموجبة . وبعبارة أخرى تصدق القضية الأولى على الشخص الجائر وكذلك على الشخص الذى لا يوصف بالعدل ولا بالجور — وهو كما قيل الطفل أو الغير مدنى — أعنى غير المواطن — وتصدق القضية الثانية على الشخص الجائر فقط . وهنا أيضا فالهدف المنطقي وكذلك المضمون الأخلاقي واضح تماما . ويزيد ابن رشد المضمون وضوحا بأن يؤكد على أن وصف شخص ما بأنه « لا عادل » هو تعبير بطريق العدم وأن العدم الذى حد في كتاب المقولات يشير إلى فقد ما شأنه أن يوجد في شخص ما في الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه <sup>(١٩)</sup> . والمعنى في الإنسان هو مثال للعدم وكذلك الصلح . وبعبارة أخرى فإن العدل أساسى لوجود الإنسان فغيابه في الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه هو عدم كما أن فقد البصر أو الشعر عدم . ولكن لما كان العدل أو الجور ليس صفة معتادة للطفل أو للغير مدنى ، فمتى كان ينبغي أن يوجد ؟ يبدو أن ذلك مناسب للشخص العاقل والناصح الذى يعيش في ظل نظام سياسى مدبر بالفوانين . ولكن للمرة الثانية فإن التحدى في هذه التأملات يعد ابتعادا عن حدود النص .

ويقدم ابن رشد تأويلا أكثر أمانة لملاحظات أرسطو في ما تبقى من هذا الفصل . فيتخلى ابن رشد عن منهجه السابق ويتابع تفسير قول أرسطو في اختيار المحمولات الصحيحة وهو القول الذى قدمه أرسطو في الفصل الحادى عشر . وما لم تختار المحمولات الصحيحة فإن القضية الواحدة تدل على أكثر من معنى مما يؤدى إلى الارتباك . وهذا مهم جدا وعلى الأخص في السؤال والجواب الجدلبيين . ويبذل كل من أرسطو وابن رشد جهدا عظيما لبيان جهة ائتلاف

(١٩) انظر الفقرة ٤٤ ، وانظر أيضا تلخيص كتاب المقولات لأرسطو لابن رشد ، تحقيق قاسم وبتروت وهريدى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) الفقرتين ٩٢ و ٩٧ .

الأسئلة الجدلية . وفي هذا الموضع يحيل أرسطو إلى ما ذكره في كتاب الجدل — يعنى يحيل إليه وكأنه كان مكتوبا — وبزید ابن رشد إلى ذلك بلفت نظر القارئ إلى فقرة محددة في كتاب الجدل أو في تلخيصه لذلك الكتاب<sup>(٢٠)</sup> .

وأيا كان الأمر الذى يود أن يتخذه المرء فيما يتعلق بمسألة تأريخ تأليف كتب أرسطو ، فإن إشارة ابن رشد ذات مغزى بالنسبة للساؤل حول تأريخ تأليف كتبه هو أيضا . وبالرغم من أن أحد المخطوطين العربيين المعروفين لتلخيصه لكتاب الجدل يحوى تأريخا يوضح متى انتهى ابن رشد من تلخيص الجزء الثانى من كتاب الجدل ، وأن كل المخطوطين يحويان تأريخا يوضح متى انتهى من تلخيصه لكتاب الخطابة ، إلا أنه لا يعرف أكثر من ذلك عن الفترات التى ألف فيها ابن رشد كتبه أو عن ترتيب تأليفها — ولكن من المهم أن نشير إلى أن إحالات ابن رشد في تلخيصه لكتاب الجدل إلى المؤلفات الأخرى في المنطق إنما هى من جهة قول أرسطو فيها ، وعلى العكس من ذلك هنا وفي تلاخيصه للكتب الأخرى في المنطق فإنه يحيل إلى ما قد تبين في كل كتاب — يعنى أن الإحالات في تلخيص كتاب الجدل هى إلى مؤلفات أرسطو وإلى قوله فيها ، لكن في التلاخيص الأخرى ليس من المؤكد أنها إشارات إلى كتب أرسطو فقط بل ويحتمل أن تكون الإشارة أيضا إلى تلخيص ابن رشد لتلك المؤلفات ، وهذا يوحى بأن ابن رشد صنع أولا تلخيص كتاب الجدل ثم أتبعه بتلاخيصه للكتب الأخرى .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هذا الفصل عند ابن رشد يختلف عن نظيره في نص أرسطو ، فعند مناقشة ائتلاف الأسئلة الجدلية فإن أرسطو يتقدم سقراط

(٢٠) انظر الفقرتين ٥٧ و ٥٨ بالمقارنة مع كتاب المعارج لأرسطو 20b14-26 .

بصورة غير مباشرة دون الإشارة إلى اسمه وذلك بالإلحاح على أن السؤال على طريق التعليم بـ « ما هو » ليس استفهاماً جديلاً<sup>(٢١)</sup> . ويجد ابن رشد في هذا النقد دعوة للتمييز بين السؤال الجدلي والسؤال على طريق التعليم ، ويحجم مثل أرسطو عن التصريح باسم سقراط ، ولكنه في تناوله لنقد أرسطو لسقراط يدل على تقديره لما كان يحاول سقراط أن يصل إليه بصناعة الجدل . ويرى ابن رشد أن سقراط كان معلماً وله وجهة نظره الخاصة . ولذلك فهو يرى أن سقراط قد استخدم صناعة الجدل بغرض تعليمي للآخرين وليس للفحص عن الأشياء التي كان يجهلها . وبعبارة أخرى فإن ابن رشد يفهم صناعة الجدل عند سقراط على أنها التأليف التعليمي للأقوال التي كانت قد فحصت من قبل بصناعة منطقية أخرى أكثر منها آلة لفحص مجرد . ورغم أن ابن رشد لا يتابع الموضوع هاهنا بأكثر من هذا ، فإن هذه الملاحظة مهمة لأنها تتفق إلى حد بعيد مع تقديره للجدل الذي يبنه في تلخيصه لكتاب الجدل لأرسطو .



والفصل الرابع عند ابن رشد يناظر الفصلين الثاني عشر والثالث عشر عند أرسطو فهو يتناول القضايا ذوات الجهات والعلاقات الموجودة بينها . فالقضايا ذوات الجهات توجب أو تسلب وجود المحمول للموضوع من جهة الممكن أو المحتمل أو الضروري أو الممكن . والعلاقات القائمة بين هذه الأصناف من القضايا — أى ملازمة أو مقابلة هذه القضايا بعضها لبعض — كثيرة ، ويجد كلا مؤلفينا بيان هذه العلاقات محفوفا بالصعاب ، وهذا صحيح وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذوات الجهات الدالة على الممكن وتلك الدالة على الضروري . وذلك

(٢١) انظر الفقرة ٥٩ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 30-27-20٦٥ .

لأن المعاني المختلفة المرتبطة بكل تعبير، نلزم كلا من أرسطو وابن رشد بأن يضع شروحا مطولة بمجهددة لتوضيح ارتباطهما . وفي كل موضع من هذا الفصل يثابر ابن رشد بجلد لتفصيل كل خطوة من خطوات شرحه فيبتعد بذلك عن نص أرسطو إلى درجة الشروع في مناقشات لم يتعرض لها أرسطو قط .

فعل سبيل المثال في الفقرة الأولى من الفصل الرابع يذكر ابن رشد أن هناك نوعين من ألفاظ الجهات يدل الأول منهما على الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه ويدل الثاني على الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه . ثم ليؤكد على وضوح تقسيمه هذا بأن القضايا ذوات الجهات صارت جهتين يبين أن هذا التقسيم مطابق للوجود وأن الوجود قسمان إما بالقوة — وهو ما يعبر عنه ابن رشد بالممكن — وإما بالفعل — وهو ما يعبر عنه ابن رشد بالضروري . وهذا التقسيم من ابن رشد وليس له ما يناظره في نص أرسطو . وفي الجانب الآخر نجد ابن رشد قد حذف مناقشة أرسطو للقضايا ذوات الجهات المحتملة ، رغم أنه يشير بصورة عابرة إلى المحتمل بأنه يتبع الممكن كما أنه يشير إلى أن الممتنع غير موجود بالضرورة . وقد أغفل كل ذكر للقضايا ذوات الجهات المحتملة في سائر مناقشته وقصر حديثه على القضايا المتعلقة بالضروري والممتنع والممكن . وابن رشد في هذه الفقرة الأولى أيضا أدق من أرسطو في تبين ترتيب المناقشة التالية . فهو منذ البداية يؤكد على أن شرحه سيعتبر على فحص متقابلات ومتلازمات القضايا ذوات الجهات وذلك في القضايا ذوات الجهات المعدولة وفي القضايا ذوات الجهات البسيطة . فبينما يبين أرسطو متقابلات القضايا ذوات الجهات في الفصل الثاني عشر ومتلازمتها في الفصل الثالث عشر بصورة منفصلة نراه لا يشير إلى ما يدل على الارتباط الوثيق بين المطلوبين .



وبيان ابن رشد في ائتلاف متقابلات القضايا ذوات الجهات يناظر بيان أرسطو لها . وهذا الموضوع يحتاج إلى أن يعالج بإمصاب بسبب الشك الحقيقي في موضع حرف السلب في مثل هذه القضايا . فمثلا عند صياغة مقابل القضية الموجبة البسيطة ذات الجهة — أى عند صياغة قضية سالبة بسيطة ذات جهة — هل يأنفى أن يوضع حرف السلب مع اللفظة الوجودية — أى الكلمة الرابطة — أومع المحمول أو في مكان آخر ؟ وبعبارة أخرى ما هو مقابل القضية « يمكن أن يوجد الإنسان عادلا » ؟ فإذا وضعنا حرف السلب مع الكلمة الوجودية وقلنا « يمكن أن لا يوجد الإنسان عادلا » لا نكون قد أتينا بالمقابل بل إن هذه القضية ليست إلا بياناً أوفى لمعنى ما هو ممكن . فإذا كان ممكنا أن يوجد الشيء فإنه ممكن أن لا يوجد وإلا فوجوده ضرورى بدلا من أن يكون ممكنا . ومع ذلك فواضح أننا لا يمكننا وضع حرف السلب مع المحمول فنقول « يمكن أن يوجد الإنسان لا عادلا » لأن هذه القضية أيضا هي بيان أوفى لمعنى الممكن بدلا من مقابله . وهى مثال لقضية موجبة معدولة ذات جهة وليست مثالا لقضية سالبة بسيطة ذات جهة . ولذلك يكون السبيل الوحيد لصياغة مقابل القضية الموجبة ذات الجهة هو أن يوضع حرف السلب مع الجهة ذاتها . فيكون مقابل القضية التى هي « يمكن أن يوجد الإنسان عادلا » هو القضية « ليس يمكن أن يوجد الإنسان عادلا »<sup>(٢٢)</sup> . ومناقشة ابن رشد المتشابهة الطويلة لهذه النقطة التى تبدو لأول وهلة قليلة الشأن تبين بوضوح مدى الصعوبة الحقيقية التى تقف في سبيل الوصول إلى صياغة صحيحة لذات الجهة السالبة وتؤكد الصلة الوثيقة لهذه المسألة بالمناقشة التالية .

(٢٢) انظر الفقرات ٦٥ — ٦٨ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 21٩38-22٩9 .

ورغم أن ابن رشد يصل في النهاية إلى نتائج تماثل نتائج أرسطو في متلازمات القضايا ذوات الجهات إلا أن خطوات بيانه تختلف كثيرا عن أرسطو . ففي حين يسرد أرسطو أصناف المتلازمات التي تنشأ عن القضايا ذوات الجهات ثم يرتب بعد ذلك أربعا من هذه القضايا تتوازي كل واحدة منها مع ثلاث من متلازمتها في جدول مكون من أربعة أجزاء ، فإن ابن رشد يبدأ بتعريف أربعة أصناف مختلفة من القضايا ذوات الجهات وأيضا متلازمين لكل صنف ، ثم يضع هذه القضايا بعد ذلك في جدول من جزئين يتألف من ست قضايا ومقابلاتها الست . وبذلك فإن بيان أرسطو يزيد أربع قضايا عن بيان ابن رشد لأن أرسطو أدرج في بيانه القضايا المحتملة . ومع هذا فإن مناقشة ابن رشد لهذه القضايا هي أدق بكثير فنيا من مناقشة أرسطو . فهو يعرف أولا كلا من قضايا الاثنين عشر وفقا للتعبيرات التي سبق له أن وضعها في تلخيصه — أي موجبة الممكن البسيطة وسالبتها ثم موجبة الممكن المعدولة وسالبتها ثم موجبة الضروري البسيطة وسالبتها ثم موجبة الضروري المعدولة وسالبتها ثم موجبة الممتنع البسيطة وسالبتها ثم موجبة الممتنع المعدولة وسالبتها — ثم يورد بعد ذلك مثلا لكل من قضاياها . وعلى ذلك فعندما يرتب هذه القضايا على صورة جدول أو رسم تخطيطي يصبح يسيرا متابعة بيانه . ومع أن سبب اختلاف عدد وترتيب هذه القضايا عند ابن رشد وعند أرسطو واضح فإن الدافع الذي أدى به إلى ذلك لم يتضح لنا بعد<sup>(٢٣)</sup> .

وعلى أية حال فإن الاستعمال المطرد للاصطلاحات الدقيقة عند ابن رشد يسمح له بأن يبين بوضوح المطلوب الذي ينشأ في متلازمات القضايا الضرورية . وقبل أن يشير إلى هذا المطلوب يلاحظ هو وأرسطو أن المتناقضات هي

(٢٣) انظر القرنين ٦٩ ، ٧٠ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 22٨14.32 .

متلازمات القضايا الممتنعة والممكنة . وهذا يعنى أن المتلازمة لقضية موجبة ممكنة من ضرب « يمكن أن يوجد » هي قضية سالبة ممتنعة من ضرب « ليس يمتنع أن يوجد » . وكذلك المتلازمة لقضية موجبة ممتنعة من ضرب « يمتنع أن يوجد » هي قضية سالبة ممكنة من ضرب « ليس يمكن أن يوجد »<sup>(٢٤)</sup> . ولكن أرسطو وابن رشد كلاهما يلاحظ بشيء من الاهتمام أن الأمور ليست بهذه البساطة بآية حال من جهة القضايا الضرورية . وكما يوضح ابن رشد فإنه يلزم عن القضية الضرورية مقابل القضية المناقضة وليس القضية المتناقضة فقط . ويقدم كلاهما بيانا معقدا جدا لهذا الشذوذ . ولكن النقطة الهامة هي أنه من أجل الدلالات المتعددة التي تستخدم بها لفظة « ممكن » تنشأ الصعوبة عندما نحاول الكلام عن القضايا الممكنة التي تلزم عن القضايا الضرورية . والتحليل المنطقي لا يساعد في توضيح المطلوب ، بل إن ابن رشد يحدد نفسه مضطرا للاعتراف بأن جدولته قد صمم بصورة خاطئة . وفي النهاية يستنتج كلا من مؤلفينا أن بيانه يبرهن على أنه ينبغي أن تبدأ المناقشة في متلازمات القضايا ذوات الجهات مع فحص عن متلازمات القضايا الضرورية<sup>(٢٥)</sup> .

ويوشى ابن رشد المناقشة بتقديم برهان على قوله إن في الجهات الضرورية المتلازمة للقضية الموجبة الممكنة البسيطة « يمكن أن يوجد » هي القضية السالبة المعدولة الضرورية « ليس ضروريا أن لا يوجد » . ويشتمل برهانه على سرد لجميع أصناف القضايا الضرورية التي قد تلزم عن القضايا الموجبة الممكنة البسيطة — أى السالب البسيط والموجب البسيط والموجب المعدول والسالب المعدول —

(٢٤) انظر الفقرة ٧١ بالمقارنة مع كتاب الهارة لأرسطو 22٨33-37

(٢٥) انظر الفقرات ٧٢ — ٨٣ بالمقارنة مع كتاب الهارة لأرسطو 22٨38-23٨17

وفحص لكل هذه القضايا بعناية . ويحذف بعد ذلك كل شيء فيما عدا القضية السالبة المعدولة الضرورية ويبين لماذا هي متلازمة فعلا<sup>(٢٦)</sup> . وهو ينتظم المناقشة بالإشارة مرتين إلى أنه بصدد النقل عن أرسطو ، ولكن الجملة التي تعقب كلمة « قال » ليست من نص أرسطو . وأول هذين القولين غير المترمين بنص أرسطو يتبع ببساطة لابن رشد الإشارة إلى نتيجة المناقشة السابقة بأسلوب أقوى مما فعله أرسطو ، والثاني يسمح له بأن يبين أن هذه المسائل ستناقش بتفصيل أكبر في الكتاب الذي يعقب كتاب العبارة هذا ، وهو كتاب القياس .



يعتقد كل من أرسطو وابن رشد أن مشكلة تحديد الضد الصحيح لقضية معينة جدية بفصل منفرد ، وقد خصص كلاهما الفصل الأخير من كتابيهما لهذا السؤال . وعلى خلاف النهج الذي اتبعه كل منهما في فصوله السابقة نجد أرسطو يتجه هاهنا مباشرة وبإيجاز إلى حل المشكلة ، بينما ينشغل ابن رشد في مناقشات وتأملات مربكة أكثر مما هي مضيئة . وتنشأ المشكلة من حيث أنه ممكن لأي قضية تقريبا أن يقابلها إما سالها وإما قضية موجبة التي هي مضادة للقضية الأصلية . ويظهر من المثال الذي استعمله كلا من أرسطو وابن رشد أنه ممكن أن تقابل القضية « كل إنسان عدل » القضية السالبة « ولا إنسان واحد عدل » أو القضية المضادة لها « كل إنسان جائر » . وباقتراض مثل هذه القضية لا يتضح في الحال أي هذين الصنفين الأخيرين من القضايا يكون أكثر مضادة للقضية الأصلية .

ويدلل أرسطو على جدوى هذا الاستقصاء على أساس أننا لا نشكل دائما حكما عقليا يتطابق مع الحكم الذي يعبر عنه في القضية المضادة . ولو كان ممكنا

(٢٦) . انظر الفقرتين ٨٢، ٨٣ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 23<sup>a</sup>18-27 .

الوثوق من أننا سنفهم دائما مدى الدقة التي تزيل بها القضية المضادة القضية التي تقابلها ، لما كانت تنشأ مشكلة حقيقية . ولكننا نعجز أحيانا عن إدراك مغزى القضية المضادة — أى إدراك أنها مضادة للقضية الأصلية . وفي بعض الحالات فإن ما يبدو قضية مضادة لا يدل فعلا على حكم مضاد ، ولذلك فإنه رغم أن ما يقابل القضية « الموت شر » هو القضية « الحياة خير » إلا أنهما ليستا قضيتين متضادتين . وذلك أنهما قضيتان صادقتان . والقضايا المتضادة شأنها أن تصدق إحداها وتكذب الأخرى<sup>(٢٧)</sup> .

ويتأمل ابن رشد في هذه المشكلة بذاتها إلا أنه يضع المشكلة في إطار المناقشة السابقة . وبدلا من طرحها على أنها سؤال آخر ينشأ عن الفحص عن اللغة يذكر القارئ بما قد ذكره في الفصول السابقة ويعرض المشكلة بصورة نعتقد نحن أنها أشد تضادا . فهو يذكر القارئ بالمناقشة التي مرت للمقابلات ويبقى على التمييز الذي سبق أن وضعه بين القضايا المتعلقة بمعان جزئية أو شخصية وتلك المتعلقة بمعان كلية ، وذلك أن المشكلة الحالية تخص فقط أصناف المقابلات الأخيرة . وفي هذا الموضع يؤكد ابن رشد على المعتقدات التي نحتفظ بها عن القضايا المتضادة ويخلق بذلك انطبعا مؤداه أنه هو أيضا يرى أن المشكلة تنشأ أساسا بسبب أننا قد نصل إلى أحكام خاطئة عنها . إلا أنه يبدو كما لو كان غير مقتنع بذكر المشكلة بهذه الحدود فقط . فيعود إلى مراجعة بيان أرسطو على أساس احتمال أن لا تتفق أحكامنا العقلية مع معنى الأحكام التي ننطقها في الكلام . وبذلك يجعل ابن رشد نقطة الخلاف تتحول إلى البحث عن أى صنف من القضايا هو أخرى أن يقع لنا التصديق به . وهو يأخذ كمقدمة منطقية القول

(٢٧) انظر كتاب العبارة لأرسطو 23<sup>a</sup>28-23<sup>b</sup>7 .

المذكور في بداية تلخيصه من جهة الاتصال بين ألفاظنا والمعاني التي في نفوسنا ثم يفحص عن قوة اعتقادنا في مضاد قضية ما وعن قوة اعتقادنا في سلبها أيهما أقوى اعتقادا لنا . وبعبارة أخرى تعتمد المشكلة التي يفحص عنها ابن رشد على ما قيل من قبل في اسطقسات اللغة وفي ائتلافها ، وليس على التباين المحتمل بين الكلام والإدراك الذهني<sup>(٢٨)</sup> .

ولكن صياغة المشكلة هكذا هي صياغة غير صحيحة لها . وإن كان ما نعتقد أنه مضاد يشبه ماهو مضاد في الحقيقة ، فإن اعتقاداتنا كثيرة العدد حتى أنه لا يوجد اتصال بين الاعتقاد والحقيقة على الدوام . وابن رشد نفسه يعترف بهذا التباين متحدثا بضمير المتكلم دون الإشارة إلى نص أرسطو . ومثل هذا الاعتراف لا يحته على الرجوع إلى قول أرسطو في المشكلة بل يدفعه إلى الكشف عن أصول التباين وبعد ذلك إلى الشرح بما يجعلنا نقبل من غير شك قضية ما كضادة لقضية أخرى<sup>(٢٩)</sup> . وعند هذه النقطة فقط يعود قوله في التلخيص إلى السير مع قول أرسطو .

وابن رشد مثل أرسطو، يرى أن القضية السالبة تقوم بصورة أكل كضادة لقضية ما . وهولا ينكر أن كثيرا من الاعتقادات والقضايا قد تكون مضادة لقضية ما ، ولكنه يصر على أن هناك اعتقادا واحدا وقضية واحدة للذات هما المضاد بغير نزاع . والقضية السالبة هي مضاد ذاتي بين في نفسه . وهذا يعني أنه في حين يحتاج إلى المرور بمجموعة من الخطوات المنطقية حتى نفهم

(٢٨) انظر الفقرتين ٨٥ و ٨٦ بالمقارنة مع الفقرتين ٢٣، ٢٤ .

(٢٩) انظر الفقرات ٨٧ - ٨٩ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 23b8-14 .

لماذا تضاد القضية « كل إنسان يوجد جاثرا » القضية « كل إنسان يوجد عادلا » يظهر مباشرة لماذا تكون القضية « ولا إنسان واحد عدل » ضدا لها . أو كما بين ابن رشد على سبيل الإيضاح الأكثر ، فإن العدم — وهو عدم الوجود — أكثر مضادة من أى نوع آخر من أنواع التضاد مثل الوجود أو الفساد . وغير الوجود أو عدم الوجود هو أكثر مضادة لأنه لا يدخل فى الوجود البتة ، وكلا من تلك المتضادات الأخرى تدخل فيه ، وإن كان ذلك بالاتفاق فقط . وحيث أن السلب يزيل قوة القضية الموجبة تماما ، فإنه يمثل ضدا ذاتيا ، وأيضا يمكن استخدامه كمضاد فى غير ذلك من الاعتقادات والقضايا التى ليس لها مضاد<sup>(٣٠)</sup> .

ويحاول أرسطو بعد إثبات أن القضية السالبة أتم تضادا للقضية الموجبة أن يختم قوله ببيان أن انعكاس الحكم السابق صادق أيضا . والغاية هنا هى تبين أن العملية بين الإيجاب والسلب هى التضاد الأساسى . ويتابع ابن رشد بيان أرسطو فى كل تفصيلاته ، ويدعمه بعض الشيء بالتوسع فى بيان سبب عدم تضاد الأشكال الأخرى من إمكانات القضايا . وبعد ذلك ينهى كلامه المؤلفين المناقشة ببيان أن جهة المضادة لا تتأثر بأى حال إذا دل على الإيجاب بتمبيرات كلية . وابن رشد فى مرده المسهب لهذه النقطة مقتنع ببيانه السابق بصورة تجعله يعيد صياغة مصطلحاته الخاصة . فهو الآن يعرف القضية السالبة بأنها الضد المناسب الوحيد ، ويبدو أنه نسي أن هناك حالات أخرى للتضاد . وعلى ذلك فعندما يشرح صياغة السالب الكلى لقضية موجبة كلية يتكلم عن هذا السالب على أنه الضد فى ذاته وهذا يعيد المعنى الأكثر شيوعا للضد إلى طى النسيان . ووفقا للملاحظات ابن رشد فى فقرات سابقة فإن ضد القضية « كل

(٣٠) انظر الفقرتين ٩٠ و ٩١ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 32-23b15.

إنسان خير» ينبغي أن يكون « كل إنسان ليس بخير » . وذلك أن صياغة الضد تكون بتعديل محمول القضية ولكن ابن رشد يقدم هنا القضية « ولا إنسان واحد خير » على أنها هي القضية المضادة . وهو يفعل هذا رغم أنها حالة سالبة في الحقيقة<sup>(٣١)</sup> .

وبعد إثبات الغاية الأساسية المنطقية يذكر أرسطو وابن رشد القارئ بأن هذه الإشارات إلى المضادات لها حدود معينة . فمن بين حكيمين متضادين يلزم أن يصدق أحدهما وأن يكذب الآخر ، والسبب كما يقول ابن رشد :

« ليس يمكن أن يكون حق ضدا لحق ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض للفظ إذا كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق » .

وهو يواصل بعد ذلك ببيان أن المعتقدات المتضادة لا توجد إلا في القضايا التي موجباتها وسالباتها متقابلة . ورغم أن أرسطو كان قانعا بترك هذه الملاحظات النهائية مع التأكيد على أنه لا يمكن لمتضادتين أن تجتمعا معا في الموضوع الواحد ، فإن ابن رشد يشير انتباه القارئ إلى المناقشة السابقة لهذه المشكلة ويعدد بعد ذلك أصناف القضايا التي تقبل المتضادات<sup>(٣٢)</sup> . وهو بهذا لا يغير قول أرسطو أو يحرفه بأية حال ، ولكنه يجعل الغاية أكثر وضوحا بالفعل ، ويذكر القارئ بأنه سبق مناقشتها فعلا ، وعلى ذلك فابن رشد عند نهاية تلخيصه كما هو الحال في فصوله السابقة وفي هدفه وهو تلخيص معاني كتب أرسطو بصورة واضحة مع إضافة تفسيرات مفصلة لمعاني أرسطو التي وردت مقتضبة .

(٣١) انظر الفقرتين ٩٢ و ٩٣ ، وكذلك الفقرة ٩٤ بالمقارنة مع الفقرات ٧١ — ٧٣ و ٧٨

وانظر أيضا كتاب العبارة لأرسطو 23b33-24b6 .

(٣٢) انظر الفقرتين ٩٥ ، ٩٤ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 24b7-9 .





وبهذا المعنى يعد ابن رشد مفسراً كفوفاً مفيداً للنص أرسطو ، وهو يرشدنا إلى كيفية قراءة هذا المؤلف ، وينبها إلى المشاكل التي قد نهلها أولاً تنبيهه لنا على وجودها . واهتمام ابن رشد المتوالى بالتفسير المتقن يؤدي به إلى الاستفاضة في عرض المعاني المتضمنة في ملاحظات أرسطو وإلى الكشف عن ما يجمع الأجزاء المختلفة للنص . ومعرفة ابن رشد ووعيه بآراء المفسرين المتقدمين لكتاب أرسطو يتيحان له أن يطيل في تبين ملاحظات أرسطو دون أن يؤدي به ذلك إلى إساءة الفهم أو الشرح أو إلى استنباط نتائج ينكرها أرسطو . وعلى العكس من ذلك فإن طريقة عرض ابن رشد التي اختارها لتلخيص كتاب أرسطو ساهمت في تأويل أوفى وأدق للنص مع إدراك لوصف أرسطو الشامل لكيفية نادية اللغة لوظيفتها .

ومع ذلك فقد بقيت عدة مسائل في نص أرسطو لم يحلها ابن رشد بصورة مرضية تماماً . وعلى سبيل المثال فبينما كان من الواضح أن ملاحظات أرسطو عن الجهة التي تدل عليها اللغة لأي شخص يعرف اللغة اليونانية يمكن توضيحها لشخص متمكن من العربية ، لا نجد بياناً واضحاً للصلة بين اللغة والطبيعة والوضع . ونحن نلاحظ أنه يمكن الحديث عبر تقاليد لغوية عن القواعد التي تحكمها ونقبل التأكيد بأننا جميعاً ندرك نفس الموجودات الطبيعية ، مهما قمنا بالتعبير عن تلك الموجودات وعن علاقاتها بتقاليدنا اللغوية المختلفة . ولكننا لا نصادفها هنا بياناً كاملاً لحصولنا على هذه الصورة العامة . وأيضاً فإننا اتهمنا من هذا التلخيص بفهم أوضح لصياغة القضايا ووعي أكبر للعلاقات المختلفة بين قضاياها ، إلا أننا لا نفهم في الحقيقة لماذا هي صحيحة ، وقد شرح ابن رشد ما قاله أرسطو عن تلك العلاقات ، كما طور تماماً ملاحظات أرسطو ولكنه لم يدل على صحتها ولم يبين مغزاها . ورغم أن الغرض الأقصى من معرفة مقابلة القضايا بعضها لبعض وتلازمها ينبغي أن

يجعلنا قادرين على صياغة مقدمات القياسات المنطقية بوضوح أكثر فإن ابن رشد لا يكاد يذكر كيف تعدنا هذه الأمور لفهم ما سيذكر في كتاب القياس . وكذلك فيما عدا إشارات ابن رشد ها هنا للملاحظات عن العدم المشار إليها في كتاب المقولات لا نجد أية محاولة لربط تعليم ذلك الكتاب بتعليم هذا الكتاب .

وهناك بعض المسائل التي لم يذكرها أرسطو كنا ننتظر من ابن رشد أن يثيرها . فبالرغم من المشاكل الواضحة في وصف أرسطو لمبدأ التناقض فإنه يدافع عنه بأنه يجب أن يكون مبدأ ذاتيا ولا بد . ويعدل ابن رشد وصف أرسطو بصورة تكفي لمساندة وجود الأمور الممكنة المستقبلية ومساندة الصعوبات المحيطة بالعلاقات بين القضايا الممكنة والضرورية ، ولكنه يترك المبدأ سليما - وتبين سبب فعل ابن رشد ذلك يتيح لنا أن ندرك المبدأ بصورة أكثر . وأيضا إذا عرفنا لماذا يقبل ابن رشد مصطلحات المفسرين ويرتب قضايا أرسطو في صورة قضايا ثنائية وقضايا ثلاثية قد نفهم مدى استخدامه لهذه التفسيرات وتقديره لفائدتها . وأيضا كنا نحب بيان أطول يوضح لنا لماذا بعض المتقابلات ليست دائما متقابلة . ويمدنا ابن رشد بالخيط الأولى لذلك بوصفه بلهات تقابل كل صنف من أصناف هذه القضايا المتقابلة أو عدم تقابلها . ولكنه لا يتجاوز ذلك التعديد إلى البحث عن سبب حدوث ذلك .

ومع ذلك قد يكون من غير الإنصاف أن نقدر ابن رشد لتقصيره في توضيح المسائل التي تركها أرسطو غامضة أو لنفوره من إثارة مسائل لم يثرها أرسطو قط . وعلى كل حال فقد ذكر ابن رشد أن هدفه إنما هو بيان مذهب أرسطو وهو لا يدعى في أي مكان أنه يقصد إلى تنقيح ذلك المذهب . وبالإضافة إلى ذلك

فإن تلخيصه شاهد صادق على الجمع بين العمق والبساطة الذى تعودنا أن نجده فى كتب القدماء ، ويشير الكتاب من المسائل أكثر مما يحل ، وذلك لأنه يجعلنا نفكر جنباً إلى جنب مع المؤلف . وبذلك يزودنا كل من ابن رشد وأرسطو بعناصر الإجابة على السؤال حول العلاقة بين الطبيعة واللغة والوضع دون أن يزودانا فى الواقع بإجابة ما . ويبين لنا كلاهما كيف تنشأ اللغة بالوضع ويؤيدان بنا إلى التفكير فى المدى الذى تمكس فيه اللغة النظام الطبيعى . ولكن لا يصرح أى منهما كيف تدل اللغة على هذا الأمر ، لأن مثل هذا السرد يعتمد على بحث آخر فى الطبيعة وفى النفس البشرية . ومع ذلك الإغفال منهما فإن كلاهما يؤكد على أن مثل هذا البحث سوف يكشف عن العلاقة بينهما لأن كلاهما مقتنع بأن النفس البشرية يمكنها إدراك النظام الطبيعى . وهذا يعنى أن كلاهما يرى أنه يمكن للإنسان أن يفهم العالم الذى يعيش فيه ، ليس فقط لأن الإنسان له قوة عقلية على أن يفعل ذلك بل أيضاً لأن من شأن العالم أنه معلوم ومدرك . إلا أن مؤلفينا يقتصران هنا على بحث الآلات التى نستطيع بها متابعة المهمة — وهى الأقاويل ، والأسماء والكلمات التى تؤلفها ، ومتلازمتها أو متقابلاتها .



## مترج التحقيق

أعتمد هذا التحقيق الخالص بتلخيص كتاب العبارة مشله في ذلك مثل تحقيقنا للكتاب السابق وهو تلخيص كتاب المقولات على ست مخطوطات ، وبالرغم من معرفتنا بوجود تسع مخطوطات أخرى لم نتمكن حتى الآن من الحصول على مصورات لها . إلا أن هذه المخطوطات التسعة تنمى إلى أسرة من المخطوطات اعتمدنا أربعة منها في تحقيقنا هذا . وهذه المخطوطات — في رأينا — لا تؤثر كثيرا على تحقيقنا الحالى ، فهى من خلال الأوصاف المقدمة عنها في الفهارس تنمى إلى أسرة متأخرة ، بالإضافة إلى حداثة تاريخ نسخها ومشايتها لما اعتمدنا عليه من نسخ تلك الأسرة من ناحية الأخطاء ونقص بعض الفقرات . والأهم من ذلك أنها مثل المخطوطات الأربعة التى اعتمدنا عليها لا تحوى إلا تلخيصا لأربعة من الكتب الأولى فقط وهى المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وقد كتبت جميعهما بالمشرق الأسبوى . وعلى ذلك فإن الرغبة العلمية فى تقصى كل النسخ هى فقط التى تدعو إلى الأسف لعدم تمكننا من الحصول على مصورات هذه المخطوطات التسعة .

والنص المقدم هنا مبنى أساسا على استخدامنا لمخطوطتين قديمتين هما أقدم مخطوطات الكتاب فيما نعلم ، ونفى بهما مخطوطة مكتبة لورنزيانا رقم CLXXX, 54 بمدينة فلورنزا ، ومخطوطة مكتبة جامعة ليدن رقم ٢٠٧٣ بهولندا . وقد بلغت عدد حالات القراءة التى اختلفت فيها روايات المخطوطتين ٢٩٥ حالة ، فضلنا

قراءة مخطوطة فلورنزا في ٢١٩ حالة منها . والدافع إلى ذلك هو الاقتناع بأن مخطوطة فلورنزا قد قدمت في هذه الحالات رواية أفضل وضرورية لأن يستقيم النص . وهناك أسباب أخرى — سبق بيانها في مقدمة كتاب المقولات — دفعت إلى اعتبار مخطوطة فلورنزا أصلا أول في التحقيق وهي قدم مخطوطة فلورنزا الزمنى عن قرينتها مخطوطة ليدن ، وأيضا ما ثبت من الفحص الداخلى للنص حيث استبان لنا أن الأصل الذى نقلت عنه نسخة فلورنزا يمثل فترة زمنية لفكر ابن رشد أحدث مما يمثله نص مخطوطة ليدن ، يدعم ذلك أيضا دقة العبارة اللغوية المستخدمة في نسخة فلورنزا عندما يكون هناك اختلاف بين رواياتيهما .

وقد سبق لنا أن بينا في مقدمة كتاب المقولات وصفا دقيقا للنسخ لا داعى لإعادته هاهنا . ولكن سنبين فقط أين يقع تلخيص كتاب العبارة في كل من هذه المخطوطات . يقع كتاب العبارة في مخطوطة فلورنزا في ١١ ورقة ، فيبدأ في الورقة ١٢ ب وإلى الورقة ٢٢ و . ويقع في مخطوطة ليدن في ١٢ ورقة ، فيبدأ بالورقة ١٢ و ثم ينتهى بالورقة ٢٢ ظ ، مع ملاحظة أن الورقة ٢٠ قد تكرر ترقيمها . وقد أشرنا بهامش النص المطبوع إلى أرقام أوراق مخطوطتى فلورنزا وليدن اللتين اتخذناهما أصلا للتحقيق . أما مجموعة المخطوطات الأخرى والتي اتخذت أصولا مساعدة فأولاهما مخطوطة دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٩ منطق ، ويقع تلخيص العبارة بها في ٣٠ ورقة ، تبدأ في الورقة ٢٧ ظ وتنتهى في الورقة ٥٧ ظ . وقد قدمت مخطوطة القاهرة في أحد عشر حالة ( انظر الفقرة ٧ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٣٣ ملاحظة ٦ ، الفقرة ٢٤ ملاحظة ٨ وملاحظة ١٠ ، الفقرة ٣١ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٣٤ ملاحظة ١ ، الفقرة ٤٢ ملاحظة ٩ ، الفقرة ٥٦ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٧٢ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٧٥ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٨٣ ملاحظة ٤ ) قراءة أفضل

مما في مخطوطتي فلورنزا وليدن . وثانية هذه المخطوطات هي مخطوطة مشكوة رقم ٣٧٥ بطهران ويقع كتاب العبارة بها في ٢١ ورقة تبدأ في الورقة ١٨ و ثم ينتهي في الورقة ٣٧ ظ ، مع ملاحظة أنه قد سقط ترقيم ورقة بعد الورقة رقم ٣٣ . وقد قدمت مخطوطة مشكوة قراءة أفضل مما في مخطوطتي فلورنزا وليدن اتفقت مع القراءات السابقة لمخطوطة القاهرة في سبع من الحالات الأحد عشر فقط ( انظر الفقرة ٧ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٢٤ ملاحظة ٨ ، الفقرة ٤٢ ملاحظة ٩ ، الفقرة ٥٦ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٧٢ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٧٥ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٨٣ ملاحظة ٤ ) ثم قدمت في مسرة واحدة ( الفقرة ٦٦ ملاحظة ١ ) كلمة لم ترد في سائر المخطوطات . وقدمت في موضعين آخرين ( الفقرة ١١ ملاحظة ٦ ، الفقرة ٥٧ ملاحظة ٥ ) قراءة أفضل مما في مخطوطتي فلورنزا وليدن ومما في مخطوطة القاهرة . أما الفقرات الباقية في ملاحظات مخطوطة القاهرة ( وهي الفقرة ٢٣ ملاحظة ٦ ، الفقرة ٢٤ ملاحظة ١٠ ، الفقرة ٣١ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٣٤ ملاحظة ١ ) فإن مخطوطة مشكوة قد اتفقت مع مخطوطتي فلورنزا وليدن . وأما مخطوطة مكتبة شسترييتي رقم ٣٧٦٩ بديان فإن نص كتاب العبارة يقع بها في ٣١ ورقة ، تبدأ في الورقة ٢٩ ظ وتنتهي في الورقة ٦٠ و . وقد اتفقت قراءة هذه المخطوطة مع مخطوطة القاهرة في تسعة مواضع من المواضع الأحد عشر السابق الإشارة إليها ، واختلفت معها في موضعين ( الفقرة ٢٤ ملاحظة ٨ وملاحظة ١٠ ) وقدمت قراءة واحدة موافقة لقراءة مخطوطة مشكوة في الفقرة ٥٧ ملاحظة ٥ . أما المخطوطة الرابعة وهي مخطوطة مكتبة شوراي مل رقم ٥٤٩٦ بطهران ، فإن نص كتاب العبارة يقع بها في ٢٦ ورقة ، تبدأ بالورقة ٢٥ وإلى

الورقة ٥٠ و . وقد اتفقت قراءة هذه المخطوطة مع جميع القراءات السابق الإشارة إليها من مخطوطة شستريتي .

وقد قسمنا النص المقدم هنا — كما في كل تحقيقاتنا لتلاخيص كتب أرسطو في المنطق — إلى فقرات وحاولنا أن تكون كل فقرة دالة على قول أرسطو حين يذكر ابن رشد كلمة « قال » ، أو أن تكون دالة على قول لأرسطو ولم يذكر ابن رشد كلمة « قال » أو عندما يذكر ابن رشد أقوالا ليست من نص أرسطو . وفي الأحوال التي لم يشر ابن رشد فيها إلى أرسطو بكلمة « قال » كان تقسيمنا للنص إلى فقرات وما ذكرناه بهامشه من أرقام لصفحات وسطور نص أرسطو كما ورد في نشرة بيكر لكتب أرسطو ( برلين ١٨٣١ م ) خير معين لمتابعة نص أرسطو وأيضا لإبراز إبداع ابن رشد حين يتحرر من نص أرسطو ليدكر شيئا مما أغفله أرسطو ، أو ليقول ما يريد قوله مما يكون مفيدا لفهم نص أرسطو . وقد رتبنا الملاحظات في الهامش تبعا لتسلسل أرقام الفقرات وسلسلت الملاحظات الخاصة بكل فقرة على حدة ، وأشرنا أيضا في الهوامش مقترنة بنجمة إلى المصادر التي رجع إليها ابن رشد وأشار إليها سواء كتب أرسطو أو ابن رشد نفسه أو غيرها .



## رموز الكتاب

- ف : مخطوطة رقم 54, CLXXX في مكتبة لورنزiana بمدينة فلورنزا بإيطاليا .
- ل : مخطوطة رقم ٢٠٧٣ في مكتبة جامعة ليدن بهولندا .
- ق : مخطوطة رقم ٩ منطق في دار الكتب والوثائق القومية بمصر .
- م : مخطوطة رقم ٣٧٥ مشكوة في المكتبة المركزية بجامعة طهران بإيران .
- د : مخطوطة رقم ٣٧٦٩ في مكتبة شستريتي بدبلن بإيرلندا .
- ش : مخطوطة رقم ٥٤٩٦ في مكتبة شوراي ملي بطهران بإيران .
- هـ : إهمال في النقط .
- ح : في الحاشية .
- يد<sup>٢</sup> : ما كتبه يد غير يد ناسخ المخطوطة .
- + : زيادة .
- : نقص .



تلخیص  
کتاب العبارة  
لابن رشد



## بسم الله الرحمن الرحيم

«صلى الله على»<sup>(١)</sup> «مجد وآله»<sup>(٢)</sup>

### الفصل الأول

- (١) قال : وينبغي أن نقول أولاً ما هو الاسم وما هي الكلمة . ثم نقول  
بعد ذلك ما هو الإيجاب والسلب وبالجملة ما هو الحكم والقول الذي هو جنس<sup>(١)</sup>  
الإيجاب والسلب .
- (٢) فنقول : إن الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في  
النفوس ، والحروف التي تكتب هي<sup>(١)</sup> دالة أولاً على هذه الألفاظ . وكما أن  
الحروف المكتوبة — أعني الخط — ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم كذلك  
الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست<sup>(٢)</sup> واحدة بعينها عند جميع الأمم . ولذلك  
كانت دلالة هذين<sup>(٣)</sup> بتواطؤ لا بالطبع . وأما المعاني التي في النفوس ، فهي  
واحدة بعينها للجميع كما أن الموجودات التي المعاني التي في النفوس أمثلة لها ودالة  
عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع . ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي
- 
- عنوان (١) صلى... على ف ، ل : + سيدنا ل ؛ — ق ، م ، د ، ش .  
(٢) مجد وآله ف ، ل : + وسلم تسليماً كتاب العبارة ل ؛ — ق ، م ، د ، ش .  
(١) جنس ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + يمرض له (ح) ف .  
(٢) هي ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .  
(٣) ليست ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + هي ل ، ق ، م ، د ، ش .  
(٣) هذين ف ، ق ، م ، د ، ش : هاتين ل .

في النفس على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم . وقد تكلم فيه في كتاب النفس .

( ٣ ) والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان 16\*10-19

معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما

من غير أن يتصف بصدق ولا كذب . وكما أنه ربما كان المعقول / من الشيء ف ١٢ ب ط

يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف <sup>(١)</sup>

بالصدق والكذب . والصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ

الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض أو فصل بعضها من بعض . وأما متى

أخذت مفردة ، فإنه ليس تدل <sup>(٢)</sup> على صدق ولا كذب . والاسم والكلمة يشبهان

المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب ، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ١٠

ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا إنسان وبياض ، فإنه متى لم يقترن به يوجد أو

ليس يوجد فليس هو بعد لصادقا ولا كاذبا ، بل إنما يدل على الشيء المشار

إليه من غير أن يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب . ولذلك كان قولنا عزز

أيل وعنقاء مغرب ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن <sup>(٣)</sup> بذلك <sup>(٤)</sup> يوجد

أو ليس يوجد إما مطلقا وإما في زمان فتقول عزز أيل موجود عزز أيل غير موجود ١٥

أو عزز أيل يوجد أو لا يوجد .

(٣) (١) يتصف ف ، م : متصف ل ، ق ؛ متصف د ، ش .

(٢) تدل ف : يدل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) يقترن ، ف ، د : يقترن ل ، م ، ش ؛ يقترن ق .

(٤) بذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ بذلك ل ، د ، ش .

## القول فى الاسم

- ( ٤ ) والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه إذا أفرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطاً — مثل زيد أو عمرو — أو مركباً — مثل عبد الملك الذى هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذى هو اسم لرجل إذا أفرد عنه عبد أو الملك لم يدل على جزء من المعنى الذى دل عليه مجموعهما كما يدل عليه فى قولنا عبد الملك إذا أردنا أنه عبد لملك . فإن عبداً يدل هاهنا على جزء من المعنى الذى دل عليه قولنا عبد الملك ، وكذلك الملك يدل على جزء من المعنى . والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة — مثل عبد قيس وبعـل بك — أن الجزء من الاسم البسيط — وهو المقطع الواحد من المقاطع التى تتركب<sup>(١)</sup> منها الاسم — ليس يدل على شيء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض — مثل الزاى من زيد . وأما الجزء من الاسم المركب ، فليس يدل إذا أفرد إلا بالعرض — مثل أن يتفق لمن اسمه عبد الملك أن يكون عبداً لملك .

- ( ٥ ) وإنما زيد فى حد الاسم بتواطؤ من قبل أن الألفاظ التى ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع — مثل كثير من الأصوات<sup>(١)</sup> التى تنطق بها

( ٤ ) ( ١ ) تركب ف : ركب ل ، ق ، م ، د ، ن .

( ٥ ) ( ١ ) الأصوات ف ، ق ، م ، د ، ن ؛ اللفاظ ل .

الحيوانات وهى الأصوات<sup>(٢)</sup> التى لاتكتب . فإن الأصوات<sup>(٢)</sup> التى ينغم بها كثير من الحيوان مؤلفة من المقاطع التى تؤلف منها الألفاظ التى ينطق بها الإنسان أو من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها فى المخرج وهى دالة على معان فى أنفسها<sup>(٣)</sup> عند الحيوان .

- ٥ ( ٦ ) / والاسم منه محصل وغير<sup>(١)</sup> محصل . فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات — مثل إنسان وفرس . وأما غير المحصل فهو الاسم الذى يركب<sup>(٢)</sup> من اسم الملكة وحرف لافى الألسنة التى يستعمل فيها هذا النوع من الاسم — مثل قولنا لا إنسان ولاحيوان . وهذا الصنف من الأسماء إنما سمي اسما غير محصل لأنه لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق إذ كان لايدل على ملكة ولا هو أيضا قول سالب لأن دلالة الاسم المفرد وإن كان مركبا . ولذلك قد يلحقه السالب كما يلحق الاسم المحصل .

16<sup>a</sup>30-34  
ل ١٢ ظ

- ( ٧ ) والاسم أيضا إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك لم يقل فيه إنه اسم بإطلاق بل<sup>(١)</sup> اسما مصرفا<sup>(٢)</sup> . فتكون الأسماء<sup>(٢)</sup> أيضا منها<sup>(١)</sup>

16<sup>b</sup>1-5

(٢) الاصوات ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : الألفاظ (مع علامة صح ح) ف ، ل .

(٣) انقسامها ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : + اهـ ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦) (١) وغبرف : ومته غيرل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) يركب ف : (هـ) ل ، تركب ق ، د ، د ، ش ؛ يركب م .

(٧) (١) اسما مصرفا ف : اسم مصرف ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) أيضا منها ف : منها أيضا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .



مصرفة ومنها غير مصرفة . والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا ، إلا أن الفرق بين المصرف وغير المصرف — وهو المرفوع في كلام العرب — أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة — وهى التى تسمى المائلة أيضا مثل<sup>(٣)</sup> كان أو يكون أو هو الآن فقيس زيدا كان بالنصب أو زيد يكون بالخفض — لم يصدق ولم يكذب . والاسم الغير مصرف — وهو المسمى المستقيم — إذا أضيف إليه واحد من هذه ، كان صادقا أو كاذبا — مثل قولنا زيد كان أو زيد وجد بالرفع .

( ٨ ) فهذا هو ما ذكره من حد الاسم وأصنافه .

## القول فى الكلمة

- ( ٩ ) والكلمة — وهى<sup>(١)</sup> التى تسمى عند نحوي<sup>(٢)</sup> العرب الفعل — هى لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التى هى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده وذلك بالذات . وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا لا خبرا عنه ومجولا لا موضوعا . ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحمل على غيره ، وذلك إما بأن<sup>(٣)</sup> تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حيث تكون خبرا بنفسها — مثل قولك زيد يصبح وزيد<sup>(٤)</sup> يمشى — وإما أن تكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع إذا كان المحمول اسما من الأسماء — مثل قولك زيد

(٣) مثل ق ، م ، د ، ش : — ف ، ل .

(٩) (١) وهى ل ، ق ، م ، ش : — ف ، ي ، د .

(٢) نحوي ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) بأن ف ، ق ، م ، ش : ان ل ، د .

(٤) وزيد ف : زيد ل ، ق ، م ، د ، ش .

ف ١٣ ر

يوجد حيوانا . والمحمول الذى / يدل<sup>(٥)</sup> على ارتباطه بالموضوع ، إما أن يكون مما يقال فى موضوع — وذلك إذا كان عرضا فى الموضوع — وإما أن يكون مما يقال على موضوع إذا كان<sup>(٦)</sup> المحمول جزءا من الموضوع<sup>(٦)</sup> . وما زيد فى حد الكلمة من أنها تدل مع دلالتها على المعنى على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذى به تفارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا يصبح — وهو كلمة — يدل على ما يدل عليه قولنا<sup>(٧)</sup> صححة — وهو اسم — وعلى الزمان الحاضر أو المستقبل الذى فيه<sup>(٨)</sup> توجد الصيحة .

16<sup>b</sup>13-16

(١٠) والكلمة أيضا منها محصلة ومنها غير محصلة . والمحصلة هى التى تدل على المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى . والغير محصلة هى التى تدل على ما يدل عليه الاسم الغير محصل<sup>(١١)</sup> وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو هدم ما يدل عليه الاسم المحصل — أعنى العدم الذى حد فى كتاب المقولات<sup>(\*)</sup> ، مثل قولنا لاصح فإنه يدل على ما يدل عليه قولنا لا صححة وعلى زمان ذلك المعنى . والكلمة الغير محصلة هى نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة — وهو أنها أبدا إنما

(٥) يدل ل ، ق ، م ، د ، ش : تدل ف .

(٦) المحمول ... الموضوع ف ، ق ، م ، د : الموضوع جزءا من المحمول ل ؛

المحمول من الموضوع ش .

(٧) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٨) فيه ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(١٠) (١) محصل ل : المحصل ف ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر تلخيص كتاب المقولات لابن رشد ، تحقيق قاسم وبتروث وهريدى

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) (الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره إما حمل الشيء على الموضوع وإما<sup>(٢)</sup> في الموضوع . وإنما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة لأنها مشتقة من اسم غير محصل . وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل غير موجود .

- ١٠ (١١) والكلمة منها<sup>(١)</sup> المصرفة ومنها غير المصرفة — وهي التي يقال اسم الكلمة عليها بإطلاق . والكلمة الغير مصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر — وهو الزمان الماضي والمستقبل . وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب . وإنما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل — مثل قولنا يصبح ويمشي . ولذلك قال<sup>(٢)</sup> نحويو العرب<sup>(٣)</sup> ل ١٣ ر
- ١٥ منهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين أو سوف فقالوا سيصبح أو<sup>(٣)</sup> سيمشي . والزمان الحاضر هو<sup>(٤)</sup> الذي يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه — مثل قولنا هذه الساعة وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق ، إذ كان هو الأعرف عند الجمهور وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل . فإن الماضي هو المتقدم لهذا الزمان والمستقبل هو المتأخر

(٢) وأما ف : ا و ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(١١) منها ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : + الكلم ل ، د + الكلمة ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) نحويو العرب ف : نحويوهم ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) ا و ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : و ل .

(٤) ه و ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : + الزمان ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

عنه . وأما هل ما يتخيله <sup>(٥)</sup> من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيله <sup>(٦)</sup> أو ليس بموجود ، فذلك <sup>(٧)</sup> ليس مما <sup>(٧)</sup> يحتاج إليه في هذا الموضع .

(١٢) والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في أنها إذا قيلت <sup>(١)</sup> مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعنا السامع قنع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشيء بعد موجود <sup>(٢)</sup> أو غير موجود — مثل قولنا كان أو يكون — هذا إذا كانت هذه الكلم أخبارا بذاتها . وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه <sup>(٣)</sup> — كالحال في الحرف <sup>(٤)</sup> — لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة . وذلك يكون عند التصريح بها — مثل قولك زيد يوجد عالم أو ليس يوجد عالم ، فيكون الكلم صنفين <sup>(٥)</sup> صنف يفهم بذاته — وهى الكلم التى تكون بنفسها <sup>(٦)</sup> خبرا وصنف لا يفهم بذاته — وهى الكلم الروابط التى تسمى الوجودية .

16b20-26

(٥) يتخيله ف ، م ، د : يتخيله ل ؛ يتخيله ق ؛ (٥) ش .

(٦) يتخيله م ؛ يتخيلوه ف ؛ يتخيله ل ، ق ؛ (٥) د ، ش .

(٧) ليس مما ف ؛ ليس ل ، م ، د ، ش ؛ ليس بموجود ق .

(١٢) (١) قيلت ل ، م ، د ، ش ؛ قيلت ف ، ق .

(٢) موجود ف ، م ، د ؛ موجودا ل ، ق ، ش .

(٣) بنفسه ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ فى نفسه ل .

(٤) كالحال فى الحرف ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ كالحرف ف .

(٥) صنفين ف ؛ صنفان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) بنفسها ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ بذاتها ل .

(١٣) فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية ها هنا .  
وهي التي تختلف القضايا باختلافها . وأما الحسروف ، فهو يذكرها في كتاب  
الشعر<sup>(\*)</sup> .

## الكلام في القول

- ١٦<sup>b</sup>27-34 (١٤) والقول هو لفظ دال . الواحد من أجزائه الأول — أى البسيطة<sup>(١)</sup> .  
— يدل على انفراده<sup>(٢)</sup> من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب<sup>(٣)</sup> .  
— مثل قولنا الإنسان حيوان . فإن لفظ الإنسان الذي هو جزء أول من هذا القول  
يدل على شيء مفرد<sup>(٣)</sup> لا على جهة أن ذلك الشيء موجود أو غير موجود<sup>(٣)</sup>  
وكذلك لفظ الحيوان الذي هو الجزء الثاني من هذا القول . وهذا الذي أخذ  
في حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو الفصل  
الذي به يفارق القول الاسم . فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه — وهو  
المقطع — على شيء أصلا ، والاسم المركب أيضا ليس يدل الجزء منه على شيء  
إلا بالعرض — مثل أن يعرض لإنسان اسمه عبد الملك أن يكون عبدا لملك .

(١٤) (١) البسيطة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + قد ل .

(٢) من جهة ... سلب ف : على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب أو السلب ل ؛

على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب وسلب على معنى مفرد ق ؛ على جهة الفهم

والتصور لا على جهة الإيجاب والسلب على معنى مفرد م ، د ، ش .

(٣) لا ... موجود ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(\*) انظر كتاب الشعر لأرسطو ص ١٤٥٦ ب س ١٩ — ٣٥ .

(١٥) والقول إنما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق أن لكل معنى مركب لفظاً / مركباً<sup>(١)</sup> يدل عليه<sup>(٢)</sup> بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة . فإن قوماً يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم آخر<sup>(٣)</sup> يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً — لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي — وهو رأي من يرى أن هاهنا تركيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى<sup>(٤)</sup> . وقد يمكن أن يقال : إنما قال أرسطو في حد الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى . وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوتاً ، إن قيل ، أن اللفظ الذي يشترك فيه الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم ، وهذا هو الصحيح<sup>(٥)</sup> .

17 1-2  
ف ١٣ ظ

(١٦) والقول منه تام وغير تام . والتام منه الجازم ومنه غير الجازم — مثل الأمر والنهي . والقصد هاهنا إنما هو التكلم في القول الجازم . وأما ما عدها من الأقاويل التسامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة<sup>(\*)</sup> والشعر<sup>(\*\*)</sup> كما أن أصناف الأقاويل الغير تامة — وهي الحدود الرسوم — سيتكلم<sup>(١)</sup> فيها في كتاب البرهان<sup>(\*\*\*)</sup> .

17 5-8

(١٥) (١) يدل عليه ف : ويدل ل : يحاكيه ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) آخر ف : اخرون ل ، ق ، م ، ش ، د — د .

(٣) وقد ... الصحيح ف : — ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(١٦) (١) سيتكلم ف : يتكلم ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(\*) انظر كتاب الخطابة لأرسطو ص ١٣٥٥ آس ٣ — ١٨ ، ص ١٣٥٨ آس ١٠ —

٣٥ ، ص ١٣٥٩ آس ٦ — ٢٦ ، ص ١٣٩٣ آس ٢٥ إلى ص ١٣٩٧ آس

٦ ، ص ١٤١٨ آس ١ — ٢١ .

(\*\*) انظر كتاب الشعر لأرسطو ص ١٤٥٧ آس ٢٣ — ٣٠ .

(\*\*\*) انظر كتاب البرهان لأرسطو من ص ٩٠ آس ٣٥ إلى ص ١٠٠ ب س ٣ .

١٧٩-١٠ (١٧) والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب. وهو صنفان، بسيط ومركب. والبسيط هو "ماركب" من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد. وهذا نوعان، النوع الأول المتقدم الإيجاب، والثانى المتأخر السلب.

١٧٩-١٣-١٧ (١٨) "وقد يقال فى القول إنه واحد إذا كان حداً لشيء واحد — مثل قولنا فى الإنسان حيوان ناطق، إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له فى هذا الكتاب". والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد وكذلك المحمول. ويكون<sup>٢</sup> القول الجازم أيضاً<sup>٣</sup> كثيراً متى كان المحمول<sup>٣</sup> فيه يدل<sup>٤</sup> على معان كثيرة أو الموضوع أو كلاهما. والقول المركب يكون واحداً برابط يربطه ويكون كثيراً / إذا لم يكن له رابط يربطه. فلذلك كل قول إما أن يكون واحداً أو كثيراً. فإن كان واحداً، إما أن يكون واحداً من قبل أن الموضوع فيه والمحمول<sup>٤</sup> يدل كل واحد منهما<sup>٥</sup> على معنى واحد، وإما أن يكون واحداً من قبل الرابط الذى يربطها — وهى الأقاويل التى يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية. فإن الشرطية هى واحدة بالرابط الذى هو

(١٧) (١) ماركب ف : المركب ل، ق، م، د، ش.

(١٨) (١) وقد... الكتاب ف : — ل، ش، والمركب هو المركب من قولين بسيطين

ق، م، د، ش.

(٢) القول... أيضاً ف : — ل : القول الجازم ق، م، د، ش.

(٣) فيه يدل ف : يدل فيه ل، ق، م، د، ش.

(٤) يدل... منهما ف : يدلان ل، ق، م، د، ش.

الحرف الشرطي — مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإن الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين — وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود — قولاً واحداً . وأما الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط — مثل قولنا الإنسان حيوان والحيوان جسم على ما سيأتي بعد<sup>(\*)</sup> .

وإن كان القول كثيراً فإما أن يكون كثيراً من قبل أن المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلان على معان كثيرة وإما من قبل أنه ليس لها رباط يربطها .

( ١٩ ) وكل قول جازم<sup>١)</sup> فلا بد فيه من كلمة — أعني فعلاً —

17\*11-12

أوما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع . وذلك أن القول الجازم

الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة

يدل على ارتباط المحمول بالموضوع . وذلك إما بالفعل<sup>(٢)</sup> ومصرحاً به كما يوجد

الأمر فيما عدا لسان العرب وإما بالقوة ومضمراً كما يوجد الأمر في الأكثر

في<sup>(٣)</sup> لسان العرب ، فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان — موضوع ومحمول ونسبة

ترتبط بين المحمول والموضوع — وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ — لفظ

يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة . واللفظ الذي

يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي

أو المستقبل أو الحال — كقولك زيد يوجد الآن عالماً أو زيد وجد عالماً

أو زيد سيوجد عالماً — وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان . وهذا هو

( ١٩ ) ( ١ ) فلا... فعلاً ؟ فهو مركب من اسم وكلمة ل ؛ فلا بد فيه من اسم وكلمة ق ، م ، د ؛

فلا بد فيه من كلمة ش .

( ٢ ) بالفعل ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ بفعل ل .

( ٣ ) ف ، ق ، م ، د ؛ من ل ؛ — د ، ش .

(\*) انظر تلخيص كتاب القياس ، تحقيق قاسم وبتروث وهريدي ( القاهرة : الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ) الفقرة ٢٣ .



الحمل الضروري ، وذلك مثل قول القائل المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين . وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النحر من الرباط وهو موجود في سائر الألسنة . وأقرب الألفاظ شها بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ هو — في مثل قولنا زيد هو حيوان — أو موجود — في مثل قولنا زيد موجود حيوانا .

(٢٠) والاسم والكلمة ليس<sup>(١)</sup> بصدق ولا كذب . وأما القول ، فإنه الذى يصدق أو يكذب . والقول الذى يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم . والحكم البسيط يشبه الإيجاب منه جعل<sup>(٢)</sup> شئ على شئ والسلب انتزاع شئ من شئ . / والمؤلف<sup>(٣)</sup> من هذا هو القول المركب . وقد يرسم أيضا الحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشئ موجود أو غير موجود ، وذلك إما في الزمان الماضى وإما في المستقبل وإما في الحاضر وإما بإطلاق .

(٢١) وأما الإيجاب فإنه الحكم بإثبات شئ على شئ والسلب هو الحكم بنفى شئ عن شئ . ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود وعلى ما ليس هو موجودا<sup>(١)</sup> خارج النفس أنه موجود وعلى ما هو موجود أنه موجود وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود ، وذلك إما حكما مطلقا وإما في أحد الأزمنة الثلاثة — التى هى الحاضر أو الماضى أو المستقبل — فقد يمكن في كل ما أوجبه

(٢٠) (١) يصدق ولا كذب ف : تصديق ولا تكذيب ل ، يصدق ولا يكذب ق ، م ، د ، ش .

(٢) جعل ف ، ش : جعل ل ، ق ، م ، د .

(٣) المؤلف ف ، ق ، م ، د ، ش : المركب ل .

(٢١) (١) خارج النفس ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

- موجب أن يسلبه سالب وفي كل ما سلبه<sup>١</sup> سالب أن يوجبته موجب . وإذا كان ذلك كذلك ، فلكل إيجاب سلب يقابله ولكل سلب إيجاب يقابله . وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس ، فإنه ليس يوجد لأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للأشياء المسلوقة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها . لكن النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس . والسلب والإيجاب إنما يكونان / متقابلين بالحقيقة<sup>(٣)</sup> متى كان المعنى<sup>(٤)</sup> المحمول فيهما واحدا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع . وأما متى لم يكن واحدا إما من قبل اشتراك الاسم أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب السفسطة<sup>(\*)</sup> فليس<sup>(٥)</sup> بإيجاب ولا سلب متقابلين .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

١٠

- (٢٢) والمعاني صنفان إما كلية وإما جزئية — أى شخصية . وأعنى بالكلية الذى من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد — مثل حمل الحيوان على الإنسان والفرس وسائر أنواع الحيوان — وبالجزئى ما ليس ذلك من شأنه —<sup>١١</sup> أعنى أن يحمل على أكثر من واحد<sup>(١)</sup> ، مثل زيد وعمر والمشار إليه . وإذا كان الأمر

17<sup>a</sup>39 - 17<sup>b</sup>2

- (٢) سلبه ف ، م ، د ، ش : يسلبه ل ، سالبه ق .  
(٣) بالحقيقة ف : فى الحقيقة ل ، ق ، م ، د ، ش .  
(٤) المعنى ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .  
(٥) فليس ل ، ق ، م ، د : فليس ف ، وليس ش .  
عنوان (١) الفصل الثانى ف ، م ، ش : فصل بل ، — ق ، (مكانه باض) د .  
(٢٢) (١) أعنى واحد ف — ل ، ق ، م ، د ، ش .  
(\*) انظر كتاب السفسطة لأرسطو ص ١٧٥ آ ١ إلى ص ١٨٢ آ ٣٦ مع ص ١٦٥ ب ١٢ إلى ص ١٧٤ ب ٤٠ .

كذلك فواجب ضرورة متى حكمتنا بالإيجاب أو سلب<sup>(٢)</sup> لشيء أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعانى الشخصية وإما لمعنى من المعانى الكلية . ثم إذا كان لمعنى من المعانى الكلية ، فلا بد من أن يكون إما مأخوذاً بغير سور أو مأخوذاً بسور — وأصنى بالسور لفظ كل وبعض . ثم إذا كان مأخوذاً بسور ، فلا يخلو أن يكون مأخوذاً بسور كلّى أو جزئى .

17b5-23

(٢٣) فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التى موضوعها معنى من المعانى الشخصية تسمى الشخصية — مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق . والمتقابلات التى موضوعها معنى كلّى مأخوذ بغير سور —<sup>(١)</sup> أى ليس يحمل على ذلك المعنى الكلى ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقاً<sup>(٢)</sup> تسمى المهملة — مثل قولنا الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض . والمتقابلة التى موضوعها معنى كلّى مأخوذ مع سور هى ثلاثة ، إما أن يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كلّى ، وإما أن يكون كل واحد منهما يقرن به سور جزئى ، وإما أن يكون يقرن بأحدهما سور جزئى<sup>(٢)</sup> وبالأخر كلّى<sup>(٣)</sup> . أما التى يقرن بكل واحد منهما سور كلّى فتسمى المتضادة — مثل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض . وأما التى يقرن بأحدهما سور كلّى وبالأخر سور جزئى ، فتسمى المتناقضة . وهذه صنفان ، إما أن يكون الكلى مقروناً بالإيجاب والجزئى مقروناً بالسلب — مثل قولنا كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض أو بعض الناس ليس بأبيض فإن السالب الجزئى

(٢) سلب ف ، د : سلب ل ، ق ، م ، ش .

(٢٣) (١) أى . . . مطلقاً ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٢) جزئى ف ، ق ، م ، د ، ش : كلّى ل .

(٣) كلّى ف : سور جزئى ل ، سور كلّى ق ، م ، د ، ش .

- يعبر عنه بهاتين العبارتين — وإما أن يكون عكس هذا — أعني أن يقرن السور الكل بالسلب والجزئ بالإيجاب مثل قول الفائل إنسان ما أبيض ولا إنسان واحد أبيض . وأما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئ ، فتسمى <sup>(٤)</sup> ماتحت المتضادة — مثل قولنا إنسان ما أبيض إنسان ما ليس بأبيض . فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة — شخصية ، ومهملة ، ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وماتحت المتضادة . وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول <sup>(٥)</sup> ماعدا هذه الأقسام <sup>(٥)</sup> لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا وإما فضلا . أما الكذب ففي مثل قولنا كل إنسان هو <sup>(٦)</sup> كل حيوان . وأما الفضل فمثل قولنا كل إنسان هو بعض الحيوان <sup>(٧)</sup> أو كل إنسان هو كل ضحاك <sup>(٧)</sup> .
- ١٠ (٢٤) وإذا تقرر أن أصناف القضايا ، فنقول : أما الشخصية فإنها تنقسم  
الصدق والكذب دائما — أعني أنه متى كذبت إحداها صدقت الأخرى ومتى  
صدقت إحداها كذبت الأخرى — وليس يمكن أن يجتمعا معا لا على صدق  
ولا على كذب — مثل قولك زيد خرج زيد لم يخرج / — وذلك بين بنفسه  
عند التأمل <sup>(١)</sup> . وكذلك المتناقضات تنقسم الصدق والكذب في جميع المواد . وأما

17<sup>b</sup>24- 18<sup>a</sup>4

ف ١٤ ظ

(٤) تنقسم ل ، م ، د ، ش : فيسمى ف ، ق .

(٥) ما ... الأقسام ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٦) هو ق ، د ، ش : — ف ، ل ، م .

(٧) أو ... ضحاك ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٢٤) (١) التأمل ف : الصفح ل ، ق ، م ، ش ؛ + أي التبع (ح يد ٢) ش .

المتضادة<sup>(٢)</sup> "فلا يمكن"<sup>(٣)</sup> أن يصدق معا<sup>(٤)</sup> . وأما ما تحت المتضادة<sup>(٥)</sup> فيمكن  
فيهما الصدق معا<sup>(٥)</sup> . وأما المهملات فقد يمكن فيها<sup>(٦)</sup> أن يكون حكمها حكم  
المتضادة<sup>(٧)</sup> وحكم ما تحت المتضادة<sup>(٧)</sup> ، والسبب في ذلك أن الألف واللام وما قام  
مقامهما في سائر الألسنة مرة تدل<sup>(٨)</sup> على ما تدل / عليه الأسوار الكلية ومرة تدل  
على ما تدل عليه الأسوار الجزئية . فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت  
قوتها قوة المتضادة ، ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية كانت قوتها  
قوة ما تحت المتضادة ، وذلك أنه قد يمكن أن يصدق معا<sup>(٩)</sup> — كقولنا<sup>(١٠)</sup>  
الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض — متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو

- 
- (٢) المتضادة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + فتقتسم الصدق والكذب في الضروري  
والمتنع وتكذبان معا في الممكنة ل ، ق ، م ، د ، ش .
- (٣) فلا يمكن ف : وليس يمكن فيهما ل ، د ، ش ؛ وليس يمكن فيما ق ، م .
- (٤) معا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + بل متى صدقت إحداهما كذبت الأخرى ل ،  
ق ، م ، د ، ش .
- (٥) فيمكن هـ . معا ف : فتقتسمان الصدق والكذب أيضا في الضرورية والمتنعة وتصدقان  
معا في الممكنة ومتى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ضرورة مثال كذب المتضادتين  
معا في الممكنة قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض ومثال صدق ما تحت  
المتضادتين قولنا إنسان ما أبيض إنسان ما ليس بأبيض ل ، ق ، م ، د ، ش .
- (٦) فيها ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + إن تصدق معا في المادة الممكنة وقد يمكن فيما  
ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ فيها إن تصدق معا في المادة الممكنة وقد يمكن فيهما د .
- (٧) وحكم ... المتضادة ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .
- (٨) تدل ق ، م : يدل ف ، د ، ش ؛ (هـ) ل .
- (٩) يصدقا ل ، ق ، م ، د ، ش : يصدق ف ، د .
- (١٠) كقولنا في : قولنا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش .

ما يدل عليه البعض . وقد يمكن أن يكونا معا كاذبين متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلى .

18a12-14

- (٢٥) وإنما يمكن أن توجد أصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائماً وصدق بعضها معاً وكذب بعضها معاً متى تحفظ فيها بأن يؤخذ للإيجاب الواحد منها سلب واحد وللـسلب الواحد إيجاب واحد مع سائر الشروط<sup>(١)</sup> التي قيلت ، لا متى أخذ للإيجاب الواحد أكثر من سلب واحد — مثل أن يؤخذ للوجب الكلى سلب كلى وسلب جزئى مثل أن يؤخذ<sup>(٢)</sup> مقابل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض وليس كل إنسان أبيض — أو يؤخذ للسلب الكلى موجب جزئى وموجب كلى — مثل أن يؤخذ<sup>(٣)</sup> مقابل قولنا ولا إنسان واحد أبيض لإنسان ما أبيض كل إنسان أبيض . وإنما كان ذلك كذلك لأن السلب الواحد إنما يكون سلباً لإيجاب واحد ، وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو لإيجاب سلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذى أوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذى أوجبه له الموجب سواء كان ذلك الموضوع من المعانى الشخصية<sup>(٤)</sup> أو من المعانى الكلية<sup>(٥)</sup> قرن به سور كلى أو سور جزئى . فإنه إن كان المحمول فى الإيجاب غير المحمول فى السلب أو الموضوع فيه غير الموضوع فى السلب كان لذلك الإيجاب سلب آخر ولذلك السلب إيجاب آخر .

(٢٥) (١) الشروط : الشرايط ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) يؤخذ ل ، ق ، م ، د ، ش : ناخذ ل .

(٣) الشخصية ل ، الكلية ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) الكلية ل ، الشخصية ل ، ق ، م ، د ، ش .

والإيجاب أو السلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع  
فيهما معنى واحدا سواء كان الموضوع معنى جزئيا أو كلياً قرن بالمعنى الكلى  
سور كلى<sup>(٥)</sup> أو لم يقرن به — مثل قولنا :

كل إنسان أبيض . ليس كل إنسان أبيض

الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض

إذا وضعنا أن الإنسان والأبيض يدلان على معنى واحد .

18\*18-28

(٢٦) فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى

واحد فليس الإيجاب واحدا ولا السلب واحدا . مثال ذلك إن وضع واضح

للإنسان والفرس اسما واحدا — وهو ثوب مثلا — فقال الثوب أبيض الثوب

ليس بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجابا واحدا ولا هذا السلب سلبي واحد ،

وذلك أن قولنا حينئذ الثوب أبيض يدل على إيجابين لأنه يدل على ما يدل عليه

قولنا الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان لا واحدة . وكذلك قولنا

الثوب ليس بأبيض يدل على سلبيين — وهو قولنا الفرس ليس بأبيض والإنسان

ليس بأبيض . وإنما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذى هو قولنا

الثوب<sup>(١)</sup> . وكذلك<sup>(٢)</sup> القضية التى يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما اسما

مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة مدتها على عدة المعانى التى يدل عليها الاسم

المشترك . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتقابلات التى تكون من أمثال هذا القضيا

(٥) كلى ف ، م ، د ، ش : — ل ؛ الكلى ق .

(٢٦) (١) الثوب ف ، ق ؛ ثوب ل ، م ، د ، ش .

(٢) كذلك ف ؛ لذلك ل ، ق ، م ، د ، ش .

المشتركة الأسماء — أعنى المتناقضة والشخصية — ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا . وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو مجموعها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا تكون <sup>(\*)</sup> .

- ل ١٥ ر (٢٧) / فيها هنا إذن ثلاثة أحوال ينبغي أن تسترط في المتقابلات وحينئذ تؤخذ <sup>(١)</sup> في التقابل على ما وصفنا . أحدها أن يكون <sup>(٢)</sup> المحمول والموضوع <sup>(٣)</sup> فيهما واحدا من جميع الجهات لا أن يكون <sup>(٣)</sup> في أحدهما مأخوذا <sup>(٣)</sup> بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة . والثاني أن يكون الإيجاب فيهما واحدا والسلب واحدا . والثالث أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلبيًا واحدا . فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة وتم أصناف المتقابلات وكيف أحوالها في التقابل .

- ١٠ (٢٨) ونقول : إن ما يقسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائما 18١29-30  
ف ١٥ ر في جميع المواد هي الشخصية / والمتناقضة . أما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجودا الآن أو غير موجود من البين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب سواء ١٥  
تحصل لنا الصادق من <sup>(١)</sup> الكاذب أو لم يحصل لنا ، إذ هو يحصل الوجود في

(٢٧) (١) موزع : موجد ل ، ق ، م ، يوجد د ، ش .

(٢) المحمول والموضوع ف ، ق ، م ، د ، ش : الموضوع والمحمول ل .

(٣) في أحدهما مأخوذا ، مأخوذا في أحدهما ل ، ق ، م ، د ، ش ،

(٢٨) (١) من ف : عن ل ، م ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٥٧ .





لأنه غير أبيض وكان صادقا فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ، وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض فواجب أن يكون القول الصادق فيه لأنه أبيض والكاذب لأنه ليس بأبيض ، وإن كان خارج النفس غير أبيض فالقول الصادق فيه هو أنه ليس بأبيض والكاذب لأنه أبيض .

- (٣١) فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية على أن أحدهما يحصل الوجود في نفسه ، فالأمور المستقبلية ضرورية في وجودها وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق ومن غير سبب يحصل ، ولا يوجد شيء يقال فيه إنه <sup>(١)</sup> ممكن أن يكون وأن لا يكون ، بل يكون كون الشيء أولا كونه ضرورة . وذلك واجب لكون الصدق والكذب في أحد المتقابلين محصلا في نفسه ، وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منهما <sup>(٢)</sup> إلى الوجود غير الصادق من إيجاب كان أو <sup>(٣)</sup> سلب لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في أحد المتقابلين محصلا الوجود في نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصلا الوجود في نفسه ، كان إمكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد كما أنه إذا كان إمكان كون الشيء أولا كونه على مثال واحد لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين / المقولين عليه محصلا الوجود في نفسه ، ولا كان الشيء بالإيجاب أولى <sup>(٤)</sup> منه بالسلب ولا بالسلب <sup>(٥)</sup> أولى منه <sup>(٥)</sup> بالإيجاب ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أو جبه أوسالبا سلبه .

18b6-9

ل ١٥ ظ

(٣١) (١) انه ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٢) منهما ف ، ق ، م : مثال ، د ، ش .

(٣) ا ر ف ، ل ، ق ، م ، ش : + من ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .

(٤) أولى ل ، ق ، م ، د ، ش : ا ر ل ف .

(٥) أولى منه ق ، م ، د ، ش : منه أولى ؛ اولا منه ل .

18b10-17

(٣٢) ويجب على هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض في وقت من الأوقات أن يكون القول فيه من قبل أن يصير أبيض إنه سيصير أبيض قولاً صادقاً وضرورياً . وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل أن يتكون بأنه سيكون قولاً صادقاً ، كما كان فيه في حين تكونه حتى يكون صدق القول بأنه موجود في الموجود الحاضر كصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل . فإذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن — الذي هو غير موجود الآن ويقال فيه إنه سيوجد — أن لا يوجد . وما كان لا يمكن أن لا يوجد فمن المحال أن لا يوجد . والشيء الذي من المحال أن لا يوجد فواجب أن يوجد . وما هو واجب فهو ضروري الوجود . بجميع الأشياء إذن ضرورة الوجود . وإذا كان ذلك كذلك فليس هاهنا شيء يحدث بالاتفاق<sup>(١)</sup> ولا شيء هو معد أن يكون وأن لا يكون . وذلك أن ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة — أعني أن كونه ليس واجبا ضرورة — كما أن ما كونه أولا كونه واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق .

18b18-25

ف ١٥ ظ

(٣٣) وأيضا فإنه ليس يجوز أن نقول<sup>(١)</sup> إن السلب والإيجاب / يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معا ولا يرتفعان عنها<sup>(٢)</sup> حتى يكونا كاذبين معا — مثل أن يكون قولنا في الشيء إنه يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون صادقين معا أو كاذبين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا لزم عنه أن لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد ، وذلك شيء قد تبين خلافه

(٣٢) (١) بالاتفاق ف : باتفاق ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣٣) (١) نقول ف ، م ؛ نقول ل ؛ يقول ق ، ش ؛ (م) د .

(٢) عنال ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ عنها ف .

وكذلك يلزم<sup>(٣)</sup> أن كانا صادقين معا<sup>(\*)</sup> . وأيضا فإنه يلزم أن كانا صادقين معا أن يكون الشيء موجودا معدوما معا ، وذلك محال مع أنه<sup>(٤)</sup> ترتفع أيضا<sup>(٥)</sup> طبيعة الممكن ، وإن كانا كاذبين لزم<sup>(٥)</sup> أن يكون الشيء لاموجودا ولا معدوما .

18b26-19 7

(٣٤) فهذا ما يلزم من المحال إن فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها على التحصيل في الأمور المستقبلية أو لا تقتسمها بأن يصدقا معا أو يكذبا معا . وهو ظاهرا أنه يلزم<sup>(١)</sup> شذاعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وإنزالنا أن الأمور المستقبلية كلها ضرورية . أولا أنها تبطل الروية والاستعداد لدفع شر<sup>(٢)</sup> يتوقع أو التأهب لخير يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب كان ما يجب وإن لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب<sup>(٣)</sup> أمرا باطلا واعتقادا فاسدا<sup>(٤)</sup> — حتى إنه يلزم هذا من الشبهة أنه<sup>(٥)</sup> لوروى<sup>(٦)</sup> إنسان ما في حادث ما وقطع<sup>(٧)</sup> على أنه يحدث في<sup>(٨)</sup> عشرة آلاف سنة منسلا وأخذ في إعداد الأسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لوعمرها إنسان وروى آخر في هذه المسدة بعينها في منع حدوثه ونظر<sup>(٩)</sup> في إعداد الأسباب التي تمنع حدوثه ، لكان

(٣) يلزم ف ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ يلزمه ل .

(٤) ترتفع أيضا ف ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ أيضا ترتفع ل .

(٥) لزم ف ، م ؛ ل ، ق ، د ، د ، ش .

(١) يلزم ق ، د ، ش ؛ (م) ف ؛ يلزم ل ، م . (٣٤)

(٢) شر (ح يد ٢) ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ شئ ف ، ل .

(٣) أمرا . . . فاسدا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ أمر باطل واعتقاد فاسد .

(٤) لوروى ف ؛ ان روال ؛ ان روى ق ، م ، ش ؛ — د .

(٥) على ... ف ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ — ف .

(٦) نظرف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ + في جميع هذا الزمان ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٢٤ والفقرة ٢٨ .

فعل كل واحد منهما باطلا وعيبا ورويته ساقطة لامتني لها . وذلك أن الصادق  
منهما في نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روى أحدهما في إبطاله  
والآخر في وجوده أو لم يرو واحد منهما في ذلك . فانه يجب على هذا أن لا تكون  
الإرادة سببا لحدوث شيء من الأشياء بل تكون جميع الأشياء تجري مجراها<sup>(٧)</sup> بالطبع  
وعلى ما لها من أحد المتناقضين وإن لم يرو مرو في إيجاد شيء من ذلك أو منع  
وجوده . ويكون حكم من روى في الشيء عشرة آلاف سنة مثل<sup>(٨)</sup> حكم من  
روى فيه زمانا يسيرا — أى زمان كان — بل يكون حكمه حكم من لم يرو  
فيه أصلا .

(٣٥) وهذه الأشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه . وذلك  
أنا نرى أن هاهنا أشياء مبدأ حدوثها الروية وأخذ الأبهة لها . وقد يظهر أيضا  
في الأمور التي لا<sup>(١)</sup> تفعل أن فيها أشياء هي بطبعها معدة لأن يكون عنها الشيء  
ومقابلته على السواء — أعني أنها ممكنة / أن يكون عنها الشيء أو لا يكون على  
السواء<sup>(٢)</sup> . ومثال ذلك أن التوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه البلى  
وقد يمكن فيه أن لا يتمزق بل يبلى . وذلك أن إمكان هذين المعنيين في التوب هو

(٧) مجراها ف : مجاريها ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨) مثل ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣٥) (١) لاف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) السواء ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + وذلك من جهة الفاعل والقابل معال ،

ق ، م ، ش ؛ وذلك من جهة القابل والفاعل معا د .

على السواء . وكذلك يجرى الأمر في جميع الأمور المتكونة في هذه المادة التي فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

- ( ٣٦ ) وإذا كان هذا هكذا فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية بل يظهر أن الأشياء صنفان ، إما ضرورية وإما ممكنة ، وأن<sup>(١)</sup> الممكنة ثلاثة أصناف . إما ممكنة على التساوي ، وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء أخرى من عدمه ولا عدمه أخرى من وجوده . وإما ممكنة على الأكثر ، وهي التي يكون فيها أحد المتقابلين أخرى من الثاني بالوجود ويكون حدوث الثاني على الأقل . وفي هذا المجلس يوجد النوعان جميعا من الممكن — أعنى الذى على الأكثر والذى على الأقل .
- 19\*18-23

- ( ٣٧ ) وأما الضرورية فنحن ضرورية بإطلاق ، وهي الأشياء التي وجودها دائما أو عدمها دائما . ومنها ضرورية لا بإطلاق ، وهي الأشياء التي وجودها ضرورى في الوقت الذي هي فيه موجودة أو أشياء عدمها ضرورى في الوقت الذي هي فيه معدومة . وهذه ضربان ، إما أشياء محولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها مادامت موضوعاتها موجودة — مثل وجود النطق للإنسان ما<sup>(١)</sup> إذا وجد ذلك الإنسان — أو أشياء معدومة مادامت موضوعاتها غير موجودة ، وإما أشياء موجودة مادامت هي موجودة — مثل وجود الإنسان مادام موجودا .
- 19\*24-28

(٣) السواء ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + من جهة الفاعل والقابل ل ، ق ،

م ، د ، ش .

(٣٦) (١) وان ف ، م ، د ، ش : فان ل ؛ — ق .

(٣٧) (١) مال ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

- 19<sup>a</sup>28-19<sup>b</sup>4 (٣٨) وإذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود وكان واجبا أن تكون جهة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود<sup>(١)</sup> خارج النفس، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور الضرورية على التحصيل في نفسه — أعني على أن الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه — خارج النفس •
- ف ١٦ ر وإن لم تحصل<sup>(٢)</sup> / لنا معرفته وجهلنا كيف الأمر فيه<sup>(٣)</sup> . وأما في المادة الممكنة في الأمور المستقبلية<sup>(٤)</sup> ، فإنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب . وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل لكن لا على التحصيل في أنفسهما بل على أنهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا . ولذلك لا يمكن أن يحصل في هذا الجنس معرفة ، إذ كان الأمر في نفسه مجهولا . لكن ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فإن أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الثاني ، إذا كان وجوده أخرى من لا وجوده . وفي هذا الجنس يمكن أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه — أعني بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر — فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما<sup>(٥)</sup> الصدق والكذب أنها يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية في المادة الممكنة لا على التحصيل . لكن ١٥ أما في الممكن الذي على التساوي فليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من

(٣٨) (١) الموجود ف : الوجود ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) تحصل ف ، م : (هـ) ل ، ش ؛ يتحصل ق ، د .

(٣) وأما ... المستقبل ل ، ق ، م ، د ، ش : في الأمور المستقبلية وأما في المادة

الممكنة ف .

(٤) يقتسم ل ، ق ، م ، د ، ش : يقتسم ف .

الآخر . وأما في المحسنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيها <sup>(٥)</sup> أخرى بالصدق من الآخر . وأما في الممكن على الأقل فإن كذب أحد المتقابلين فيها <sup>(٦)</sup> أخرى بالكذب من الثاني .

- (٣٩) فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور . وذلك فيما شأنه منهما أن يقتسم الصدق والكذب دائماً وهي المتناقضات والشخصيات .

## ”الفصل الثالث“

- (٤٠) ولما كانت القضايا منها ثنائية — وهي التي محولها كلمة —  
ومنها ثلاثية — وهي التي محولها اسم — وإنما سميت التي محولها كلمة ثنائية  
لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط وسميت التي محولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة  
من موضوع وكلمة رابطة ومحمول، وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منهما <sup>(١)</sup> القضايا  
إما إن يكونا محصلين أو غير محصلين ، فظاهر أن كل قضية ثنائية هي مؤلفة  
إما من اسم محصل وكلمة محصلة — مثل قولنا / الإنسان يوجد — وإما من اسم غير  
محصل وكلمة غير محصلة — مثل قولنا لا إنسان لا يوجد — وإما من اسم محصل  
وكلمة غير محصلة — مثل قولنا الإنسان لا يوجد — وإما من اسم غير محصل

19<sup>b</sup>5-19

ل ١٦ ظ

(٥) فيال ، م : فيه ف ، ق ، د ؛ فيما ش .

(٦) فيال ، ق ، م ، د ، ش : فيما ف .

عنوان (١) الفصل الثالث ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤٠) (١) منها ل ، م ، د : منها ف ، ق ، ش .



وكلمة محصلة - مثل قولنا لا إنسان يوجد - لكن الكلمة الغير محصلة لم تخرج  
 العادة باستعمالها في أمثال هذه القضايا - أعني الثنائية . وذلك أنه ليس يتميز  
 فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها  
 هو بعينه موضع حرف العدل . فلذلك ليس توجد<sup>(٢)</sup> في الألسنة التي تستعمل<sup>(٣)</sup>  
 فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة . ولذلك يسقط من أصناف  
 هذه القضايا الأربع<sup>(٤)</sup> صنفان - الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ،  
 والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل - ويبقى صنفان . فتكون  
 المتقابلات التي فيها اثنين<sup>(٥)</sup> والمقدمات أربعا<sup>(٦)</sup> . فإذا ضربنا هذين الزوجين  
 من المتقابلات في الستة الأزواج من المتقابلات<sup>(٧)</sup> التي تقدمت<sup>(٨)</sup> تكون  
 المتقابلة في القضايا الثنائية<sup>(٩)</sup> اثني عشر<sup>(١٠)</sup> والقضايا<sup>(١١)</sup> أربعا وعشرين<sup>(١٢)</sup> . ولأن  
 كل واحدة من القضايا الثنائية إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر  
 وإما أن تكون دالة على الزمان المستقبل وإما أن تكون دالة على الزمان الماضي  
 فإذا ضربنا هذه الثلاثة<sup>(١٣)</sup> في الأربع وعشرين<sup>(١٤)</sup> قضية ، تكون القضايا

(٢) توجد ، م : يوجد ، ق ، د ، ش .

(٣) تستعمل ، م : يستعمل ، ق ، د ، ش ؛ (٨) ف .

(٤) الأربع ف : الأربعة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) اثنين ف ، ق ، م ، د ، ش : اثنين ل ، (ح يد) ش .

(٦) أربعا ف : أربع ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) التي تقدمت ف : المتقدمة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨) اثني عشر ف : اثني عشرة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٩) أربعا وعشرين ل ، ق ، م ، د ، ش : أربع وعشرون ف .

(١٠) الثلاثة ف ، ق : الثلاث ل ، م ، د ، ش .

(١١) عشرين ف : العشرين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٢٣ .

الموجودة في هذا الجنس اثني<sup>(١٢)</sup> وسبعين قضية وستا وثلاثين مقابلة . فإن ضربناها في المواد الثلاث - الذي هو الممكن والضروري والممتنع - كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي قضية وست عشرة قضية .

19b20-26

- (١١) وأما القضايا الثلاثية فإنها ضعف القضايا الثنائية ، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها . وذلك أنه تتأق فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات -
- أعنى الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالهسيطة مثل قولنا الإنسان يوجد عدلا الإنسان ليس يوجد عدلا ، والصنف الذي يكون فيه أسماءهما غير محصلين مثل قولنا لا إنسان يوجد لا عدلا لا إنسان ليس يوجد لا عدلا ، والصنفان الباقيان أعنى الذي يكون أحدهما محصلا والآخر غير محصل وذلك إما<sup>(١)</sup> المحمول وإما الموضوع<sup>(٢)</sup> ومقابلاتها .
- ١٠

- (١٢) والقضايا الثلاثية التي موضوعها<sup>(١)</sup> اسم محصل ومحمولها إما اسم محصل وإما اسم غير محصل إذا وضعت مع مقابلاتها في شكل ذي أربعة أضلاع ووضعت المتقابلات<sup>(٢)</sup> على الضلعين اللذين في عرض الصفح والغير متقابلة<sup>(٣)</sup> على الضلعين اللذين في طول الصفح على أن تكون الموجبة من الهسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من / الهسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع الهسيطة في التلازم كحال
- ١٥

ف ١٦ ظ

(١٢) اثني ف ، م : اثني ل ، ق ، د ، ش .

(١١) (١) المحمول وإما الموضوع ف : الموضوع وإما المحمول ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٢) (١) موضوعها ل ، ق ، م ، د ، ش : موضوعها ف .

(٢) المتقابلات ف : المتقابلة منها ل ، المقابلة منها ق ، م ، د ، ش .

(٣) مقابلة ف : المتقابلة ل ، د ، ش : المقابلة ق ، م .

القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم أيضا<sup>(\*)</sup> ، وليس توجد<sup>(٤)</sup> حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك في جميع أصناف المتقابلات الستة<sup>(٥)</sup> . وأعني بالقضايا العدمية هاهنا القضايا التي يدل اسم مجموعها إما على العدم الذي تقدم رسمه<sup>(\*\*)</sup> — مثل قولنا الإنسان جاهل — وإما على أحسن الضدين — مثل قولنا الإنسان جائر . فلننظر من ذلك أولا في المهملات ولنضعها في شكل ذي أربعة أضلاع على ما شرطنا ونضع أيضا العدميات تحت المعدولة على مثل ما<sup>(٦)</sup> وضعنا المعدولة مع البسيطة ، وذلك بأن نضيف إلى الشكل ذي الأربعة الأضلاع شكلا آخر يشارك الشكل الأول في أحد أضلاعه . مثال ذلك أنا نضع شكل آ ب ج د ، ونضع الشكل المتصل<sup>(٧)</sup> به شكل<sup>(٨)</sup> ج د ه ز . ونضع على ضلع<sup>(٩)</sup> آ ب الموجبة البسيطة ومقابلتها — وهي / الإنسان يوجد عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا — وعلى ضلع ج د السالبة المعدولة ومقابلتها — وهي الإنسان ليس يوجد لا عادلا الإنسان يوجد لا عادلا — وعلى ضلع ه ز السالبة العدمية

ل ١٧ ر

١٥

(٤) توجد ف : يوجد ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) الستة ف : الست ل ، ق ، م ، ش ؛ السلب د .

(٦) ما ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

(٧) المتصل ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

(٨) ج د ه ز ل ؛ ج د ه ز د ف ، م ؛ ه ز ق ؛ ه د د ؛ ه ر د ش .

(٩) ضلع ق ، م ، د ، ش ؛ — ف ؛ ضلع ل .

(\*) يظهر أن الشكل الذي يصفه ابن رشد هو هكذا :

الإنسان يوجد عادلا      الإنسان ليس يوجد عادلا

الإنسان ليس يوجد لا عادلا      الإنسان يوجد لا عادلا

(\*\*) انظر تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

ومقابلتها — وهى الإنسان ليس يوجد جائرا الإنسان يوجد جائرا فإذا تؤولت هذه القضايا على هذا الوضع<sup>(\*)</sup> :

ب الإنسان ليس يوجد عادلا		آ الإنسان يوجد عادلا
د الإنسان يوجد لا عادلا		ج الإنسان ليس يوجد لا عادلا
ز الإنسان يوجد جائرا		ه الإنسان ليس يوجد جائرا

وجدت التى على الأضلاع منها فى عرض الصفح لا تتلازم لأنها متقابلة . وقد عرفت<sup>(١٠)</sup> فيما تقدم حالها فى التقابل<sup>(\*\*)</sup> .

- (٣) وإذا تأملت<sup>(١)</sup> التى على الضلع منها فى طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم فى الصديق عن<sup>(٢)</sup> الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها . وذلك أنه إذا صدق قولنا الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا . وليس يلزم إذا صدق قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا أن يصدق قولنا الإنسان يوجد عادلا ، لأن قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا يصدق على الإنسان العادل وعلى الإنسان الذى لا يتصف بالعدل ولا بالجور — وهو الصغير — وعلى الإنسان الذى ليس بمدنى . فإذا كانت السالبة المعدولة أعم صدقا من الموجبة البسيطة ، لأنها تصدق على ثلاثة والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ، ليس يلزم أن يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك

(١٠) عرفت ف ، ق ، م ، د : عرف ل ؛ — ش .

(١٣) (١) تأملت ف ، م ، د ، ش : تؤولت ل ؛ — ق .

(٢) عن ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

(٥) يوجد الشكل فى نسخة ف .

(٥٥) انظر الفقرة ٢٣ .

الحيوان والإنسان ، فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

(٤٤) وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فإنها توجد في المصدق بعكس هذا — أعني أن السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس . وذلك أن السالبة البسيطة أعم صدقا من الموجبة المعدولة ، إذ كان قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا يصدق على الإنسان الجائر وعلى الإنسان الذى ليس بجائر ولا عادل — وهو الغير مدنى — وعلى الطفل . وقولنا الإنسان يوجد لا عادلا إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه على ما حدد قبل (\*) . فالموجبة المعدولة تصدق على واحد والسالبة البسيطة على ثلاثة .

(٤٥) وأما إذا نظر تلازمها في الكذب فيوجد الأمر بعكس هذا — أعني أن الموجبة البسيطة تلزم عن السالبة المعدولة . وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذبا من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا الإنسان يوجد عادلا يكذب على الجائر وعلى الإنسان الذى ليس بعادل ولا جائر ، وقولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا إنما يكذب على الجائر فقط . وكذلك يفتى<sup>١</sup> الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها في المصدق — أعني أن اللازم فيها يعود ملازوما عنه .

(٤٦) وإذا تؤملت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد حالها في المصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة<sup>١١</sup> . وأما التى على القطر منها — وهو

(٤٥) (١) يفتى ف ، تلفى ل ، م ، تلفى ق ، ش ؛ (٥) د .

(٤٦) (١) البسيطة ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ البسيط ف .

(\*) انظر تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

(\*)

قطر آد - فهي متضادة من جهة المواد . وستعرف حالها فيما يستقبل .

(٤٧) وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها

19b31-23

في التلازم حالا واحدة<sup>(١)</sup> - أعني المتناقضات والشخصيات / والمتضادة وما تحت

ف ١٧ ر

المتضادة . وأما حال ما كان منها على الأقطار في صنف صنف فيختلف ، وذلك أن

منها ما يمكن أن يصدق معا ومنها ما يمكن أن يكذب معا . وأرسطو لم يذكر من

هذه إلا التي ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس<sup>(\*\*)</sup> . والقانون

ل ١٧ ظ

العام في تعرف / هذه المتلازمات أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا في الكمية - وهو

السور - واختلفتا في الكيفية - وهو الساب والإيجاب<sup>(٢)</sup> والعدل وعدم العدل<sup>(٣)</sup>

- فهي متلازمة - أعني أن الأعم منها يلزم الأخص . وأما التي لا تتلازم فهي

المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل<sup>(\*\*\*)</sup> .

١٠

(٤٨) والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها مرة

19b33-20\*3

باسم محصل ومرة باسم غير<sup>(١)</sup> محصل حدث في هذا المجلس بسائط ومعدولات

موجبات وسوالب غير التي سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان محمولها اسما

محصلا - كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط - والمعدولات التي

محمولها اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية في كونها بسيطة أو معدولة هو

١٥

من جهة المحمول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة في هذا المجلس

(٤٧) (١) واحدة ل ، ق ، م ، د ، ش : واحد ف .

(٢) والعدل ... العدل ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤٨) (١) غير ف ، ق ، م ، د ، ش : (مرتين) ل .

(\*) انظر الفقرة ٤٧ .

(\*\*) انظر تلخيص كتاب القياس ، النشرة المذكورة ، الفقرات ٣٣٧ - ٣٤٢ بالمقارنة

مع كتاب القياس لأرسطو ص ٦٣ ب ص ٣١ إلى ص ٦٣ ب ص ٢٧ .

(\*\*\*) انظر الفقرة ٤٦ والفقرة ٤٢ .

مثل قولنا لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها لا إنسان ليس يوجد عادلا وتكون<sup>(٢)</sup>  
معدولتها الموجبة قولنا لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها لا إنسان ليس يوجد  
لا عادلا . وهو بين أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا الجلس من الثلاثية —  
أعني التي موضوعها اسم غير محصل — غير المتقابلتين اللتين تحدثان<sup>(٣)</sup> في الصنف  
من القضايا التي موضوعها اسم محصل ، فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك .  
وقد نلخصت أصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير محصل<sup>(٤)</sup> في غير هذا الموضع<sup>(\*)</sup> .

(٩٤) وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف  
السلب مقام حرف العدل فيها ولا يجزى أحدهما عن صاحبه ، بل ينبغي أن يرتب  
حرف السلب فيها . أما في ذوات الأسوار رفع السور كالحال في الصنف الأول  
من القضايا الثلاثية ، وأما في المهملات والشخصية فع الكلمة الوجودية . وأما  
حرف العدل ، فيرتب فيها أبدا مع الموضوع حتى يكون أما في القضايا البسيطة  
السالبة من هذا المجلس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين — وذلك مع السور في  
القضايا المسورة ومع الموضوع ، ومع الكلمة الوجودية ومع الموضوع في المهملات  
والشخصيات . وأما في المعدولة فتلاث مرات ، مرة مع السور أو الكلمة الوجودية<sup>(١)</sup>  
وثانية مع الموضوع وثالثة مع المحمول . وليس يجزى أحد حرفي السلب فيها عن  
الأخر —<sup>(٢)</sup> أعني ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب في الحقيقة — وإن

(٢) تكون ل ، م : يكون ق ، ش ؛ (هـ) ف ، د .

(٣) تحدثان ف ، ق : تحدث ل ، يحدث م ، د ، ش .

(٤) محصل ف : المحصل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١) الوجودية ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) أعني ... كذب ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٩ والفقرة ١٠ وكذلك تلخيص كتاب المقولات ، النشرة الميكروية

الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

- كان كلاهما سلباً ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا يكذب  
وحرف السلب إذا قرن بموضوعه صدق أو كذب<sup>(٢)</sup> . مثال ذلك أن سلب قولنا  
كل إنسان يوجد عادلاً قولنا ليس كل لا إنسان يوجد عادلاً لا قولنا ليس كل  
إنسان يوجد<sup>(٣)</sup> عادلاً . وسلب قولنا كل لا إنسان يوجد لا عادلاً قولنا ليس كل  
لا إنسان يوجد لا عادلاً ، وذلك بأن تأتي بحرف السلب في ثلاثة مواضع لا بأن  
تأتي به في موضعين — مثل<sup>(٥)</sup> أن نقول ليس كل إنسان يوجد لا عادلاً .

204-23

- (٥٠) وكذلك الحال في الثنائية التي في هذا الجنس — أعني في البسيطة  
منها ، لأنه قد قلنا إنه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة<sup>(\*)</sup> .  
فإن حرف السلب<sup>(١)</sup> في هذه أيضاً ينبغي أن يرتب فيها مرتين ، مرة مع  
الموضوع ، ومرة مع السور في ذوات<sup>(٢)</sup> السور أو مع الكلمة نفسها في الشخصية  
والمهملات ولا يكتفى بأحدهما أيضاً دون الثاني . مثال ذلك أنه كما أن سلب  
قولنا كل إنسان يمشى — وهي التي موضوعها اسم محصل — هو قولنا ليس كل  
إنسان يمشى كذلك سلب قولنا كل لا إنسان يمشى قولنا ليس كل لا  
إنسان يمشى ، لا قولنا ليس كل إنسان يمشى ولا ليس كل إنسان لا يمشى . فإن  
حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه ، إذ كل  
واحد منهما يرفع عن القضية شيئاً غير الذي يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب

(٣) يوجد ، ق ، م ، د ؛ يوجد ش ؛ — ف .

(٤) تأتي ف ؛ تأتي في ذلك ل ، م ؛ تأتي في ق ؛ تأتي في ذلك د ؛ تأتي في ذلك ش .

(٥) مثل ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ مثال ل .

(٥٠) (١) السلب ، ق ، م ، د ، ش ؛ السالب ل .

(٢) ذوات ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ ذات ف .

(\*) انظر الفقرة ٤٠ .



ل ١٨ ر  
ف ١٧ ظ

في ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي أو الحكم الجزئي الذي تضمنه السور / الجزئي . وأما حرف العدل فإنما يرفع / الموضوع الكلي<sup>(٣)</sup> أو المحمول الكلي<sup>(٤)</sup> لا الحكم الكلي . وذلك أن السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلي فيكون رفعه رفعاً للمعنى الكلي الموضوع ، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلي كلي . وذلك بين في المهملات ، فإنه ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعاني الموضوعية فيها كلية إذ كانت دلالات<sup>(٥)</sup> الألفاظ عليها دلالة كلية — مثل قولنا الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل ، فإن لفظ الإنسان يدل على معنى كلي وإن لم يقرن به لفظ كلي . ولو كانت لفظه كلي هي التي تدل على أن المعنى كلي ، لكانت لفظه الإنسان لا تدل على معنى كلي إلا إذا قرن بها كلي . ولذلك ما يجب أن يقرن بحرف السلب في القضايا المسودة التي موضوعاتها أسماء غير محصلة — متلازمة كانت أو متعانة<sup>(٥)</sup> — مع السور ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع . فإن كانت معدولة أعيد ثالثة مع المحمول . وإن كانت غير معدولة اكتفى بإعادته مع الموضوع . وقد تأتي مواضع في المسادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب<sup>(٦)</sup> في جميع المواد وتأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها .

(٥١) فأما الموضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب ، فهي القضايا الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة<sup>(١)</sup> في الوقت الذي من شأنها

- (٢) ارمحمول الكل ف ، ق ، م ، د ؛ — ل ؛ ارمحمول الكل ش .  
(٤) دلالات ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ دلالة ف .  
(٥) متعانة ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ متباينة ل .  
(٦) والكذب ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .  
(٥١) (١) موجودة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + ر ل .

20\*23-26

أن تتصرف بالملكية أو العدم المقابل لها . مثال <sup>(٢)</sup> ذلك إذا <sup>(٣)</sup> سأل سائل <sup>(٤)</sup> عن سقراط هل هو عدل أو ليس بعدل فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل فأجاب السائل مكان قوله <sup>(٥)</sup> إنه ليس بعدل إنه لا عدل . فإن قوة قولنا هاهنا لا عدل هو قوة قولنا ليس بعدل ، إذ كان قولنا سقراط عدل أو لا عدل إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا سقراط عدل أو ليس بعدل .

(٥٢) وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المفسرون إذا كان قصد السائل أن يتسلم من المحيى مقدمة موجبة فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع بها إذا وضعها من القياس في الموضع الذى إنما ينتفع فيه بالموجبة لا بالسالبة — مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم ينتفع بها في الإنتاج على ما سيدين في كتاب القياس <sup>(\*)</sup> . وقد ينتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتج عن السالب شيئا مناقضا . لكن ما فسرنا نحن به الموضع هو أليق بفرض هذا الكتاب .

(٥٣) وأما الموضع الذى لا يكون فيه قوة حرف العدل إذا قرن مع الملكية <sup>(١)</sup> قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب ، فهمى القضايا الكلية في هذه

20\*26-31

(٢) ذلك إذا ف : ذلك انه ان ل ؛ ذلك انه اذا ق ، م ، د ، ش .

(٣) عن ... هوف : هل سقراط ل ، ق ، م ، د ؛ هل سقراط وا ش .

(٤) قوله ف : قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥٣) (١) الملكية ، ل : الكلمة (ح يد) ل ، ق ، م ، د ؛ الكلية ش .

(\*) انظر تلخيص كتاب القياس لابن رشد ، النشرة المذكورة ، الفقره ٣٣ وكذلك الفقرة

٤١ والفقرة ٤٣ .

المادة — مثل أن يسأل سائل هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيمًا فيجب المحيى بدل قوله ليس كل إنسان حكيمًا كل إنسان لالحكيم . وذلك أن الذى يقابل قولنا كل إنسان حكيم مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائما بها هو قولنا ليس كل إنسان حكيمًا لا قولنا كل إنسان لالحكيم ، إذ كان قولنا حكيم ولالحكيم قوته قوة المتضادين — وهو قولنا كل إنسان حكيم ولا إنسان واحد حكيم . والمتضادان قد<sup>(٢)</sup> يكذبان معا فى هذه المادة كما تبين قبل<sup>(\*)</sup> .

20\*32-37

(٥٤) والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل والكلمة المحصلة والغير محصلة<sup>(١)</sup> ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب<sup>(٢)</sup> . فإنه ليس قولنا لا إنسان يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدل عليه قولنا ليس بإنسان . فإن قولنا ليس بإنسان يدل على موضوع سلب عنه الإنسانية وإن لم يصرح به فى هذا القول ، فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليه قولنا ليس بصحيح . وأما قولنا لا إنسان ولاصح ، فإنه لا يدل دلالة السلب إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنما يدل قولنا لا إنسان على عدم الإنسانية وقولنا لاصح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد الذى يدل عليه قولنا مرض . ويظهر أنه ليس دلالتها دلالة السلب من أن / السلب ل ١٨ ظ عليه قولنا ليس بصادق ولا كاذب ، فليس هو لصادقا ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنا إنسان ليس بصادق ولا كاذب مالم يقرن به خبر مع أنه يدل

١٠

١٥

(٢) قد ف ، م : ل ، ق ، د ، ش .

(٥٤) (١) محصلة ف : المحصلة ل ، م ، د ، ش : — ق .

(٢) للسلب ف : والسلب ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٤٧ .

على ملكة ومصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا لا إنسان لا يدل على صدق أو كذب إذ كان ليس يدل على وجود محصل وإنما يدل على وجود غير محصل .

(٥٥) والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل توجد حال البسيطة منها 20\*37-40

والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم

محصل . وذلك أن قولنا كل لا إنسان يوجد لاعادلا — وهي "الموجبة

/ المعدولة<sup>(١)</sup> في هذا المجلس — تدل على ما يدل عليه قولنا ليس يوجد شيء مما هو ف ١٨ ر

لا إنسان عادلا — وهي السالبة البسيطة . وليس بين هذا الصنف من القضايا —

أعني التي موضوعها اسم غير محصل — وبين الصنف من القضايا التي موضوعها

اسم محصل تلازم ولا تقابل .

(٥٦) وإذا تبدل ترتيب اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في 20b1-13

القضايا الثلاثية أو اسم الموضوع أو المحمول — أعني الكلمة — في الثنائية

— أعني "مثل أن يقدم منها ما شأنه أن يؤتى به أخيرا أو يؤتى أولا بما شأنه

منها أن يؤتى به ثانيا أو يؤتى متأخرا بما شأنه منها أن يؤتى به متقدما وبالجملة أن

يغير ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولا ولا الموضوع موضوعا — فإن القضية تبقى

واحدة بعينها محفوظة الصدق إن كانت صادقة، أو الكذب إن كانت كاذبة . ١٥

ومثال ذلك قولنا يوجد الإنسان عادلا يوجد عدلا الإنسان ، فإن هذه القضية هي

واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قام وقام زيد . فإنه لو لم تكن القضايا التي

(٥٥) (١) الموجبة المعدولة ، ق ، م ، د ، ش : المعدولة الموجبة ف .

(٥٦) (١) أعني ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) أرف : أعني أن ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .

لا تختلف إلا في ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة ، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سالب واحد ، وقد تبين أنه ليس للوجوب الواحد إلا سالب واحد <sup>(\*)</sup> ، وذلك أنه إن لم يكن قولنا يوجد الإنسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الإنسان قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى ، وكان سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا قولنا ليس يوجد الإنسان عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا ليس يوجد عدلا الإنسان بين أنه سلب لقولنا يوجد الإنسان عدلا للزم <sup>(٣)</sup> أن يوجد لقولنا يوجد الإنسان عدلا سلبان ، أحدهما قولنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر ليس يوجد عدلا الإنسان — وهو سلب القضية التي وضعنا أنها مغايرة في المعنى لقولنا يوجد الإنسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الإنسان . <sup>(٤)</sup> فإنه أعرف أن هذين السلبين هو سلب واحد <sup>(٥)</sup> من أن هاتين الموجبتين موجبة واحدة <sup>(٥)</sup> . فقد بان أن الأسماء والكلم التي هي أجزاء القضايا متى ربيها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان — أعني عن الترتيب الذي هو الأنصح — وبقي المحمول محولا والموضوع موضوعا <sup>(٦)</sup> ، أنها تبقى تلك القضية بعينها .

٥١٥ (٥٧) وإذا أوجب اسم واحد لأسماء كثيرة أو أوجبت <sup>(١)</sup> أسماء كثيرة لاسم واحد أو سلب اسم واحد عن أسماء كثيرة أو سلبت أسماء كثيرة عن اسم

(٣) للزم ف د ل م ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) فانه . . . واحد ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٥) من . . . واحدة ق ، م ، د ، ش : — ف ، ل .

(٦) موضوعا ل ، ق م ، د : — ف ، ش .

(٥٧) (١) أوجبت ل ، ق ، م ، د ، ش : اجبت ف .

نظر الفقرة ٢٥ .

- واحد ، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجابا واحدا ولا ذلك السلب سلبا واحدا ، كما أنه إذا أوجب اسم واحد لاسم واحد أو <sup>(٢)</sup> سلب عنه لا يكون إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا — على ما قيل فيما سلف — إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد <sup>(\*)</sup> .
- وذلك إما بأن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة — وهى التى يدل كل واحد منهما على معنى واحد — أو يكون ما تدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء حد أو رسم لشيء واحد — مثل قولنا الإنسان حيوان والإنسان ناطق ، فإن المجتمع من هذين المحمولين هو حد للإنسان <sup>(٣)</sup> ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضا رسما له — مثل قولنا إن <sup>(٤)</sup> الإنسان حيوان والإنسان ذورجلين — فإن المجتمع هو رسم للإنسان وهو أنه حيوان ذورجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا . فأما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا فليس الإيجاب / لها إيجابا واحدا ولا السلب لها سلبا واحدا . وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا . ومثال ذلك حملنا على الإنسان أنه أبيض وأنه يمشى ، فإن هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان فليل الإنسان أبيض يمشى لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض . والحال فى هذه كالحال فى المحمول الذى هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذى هو لفظ مشترك

ل ١٩٨

(٢) اوف ، ق ، م ، د ، ش : و ل .

(٣) للإنسان ف : الإنسان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) ان ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٢٦ والفقرة ٢٧ .

إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد — أعنى أنه كما أن القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية التي توجب فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد أو التي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحدا .

- ٢٥٢٣-٢٦ (٥٨) والقضايا التي محمولها أو موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة لم يكن ينبغي / أن يكون السؤال الجدل عن سؤالا واحدا ولا الجواب الجدل جوابا واحدا ، وإن <sup>(١)</sup> كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول تصدق <sup>(٢)</sup> على الموضوع الواحد <sup>(٣)</sup> ، أو كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد <sup>(٤)</sup> منهما على معان كثيرة إلا أن جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما تبين <sup>(٥)</sup>

(٥) توجب م ، د ، ش : يوجب ل ، ق ؛ (٥) ف .

(٥٨) (١) وان ف ، ق ، م ، د ، ش : ان ل .

(٢) تصدق ف : يصدق ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) الواحد ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + وكانت المعاني الكثيرة هي المحمول

(مع علامة الاغفال) ل ؛ سواء كانت المعاني الكثيرة هي الموضوع (ح يد ٢ بحروف

عبرية) ل ؛ اذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول ق ، د ؛ او كانت المعاني الكثيرة

هي المحمول م ، ش .

(٤) واحد ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٥) تبين ف ، ق ، م ، د ، ش : يبين ل ؛ يبين د ؛

في كتاب الجدل<sup>(\*)</sup>، فإن المجيب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك، إذ كان المجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيهما يتناظران. وإنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المجيب أحد جزئي النقيض الذي يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب. فتنى سأل السائل<sup>(١)</sup> المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم له المجيب أحد جزئي النقيض فوضع السائل من أحد تلك المعاني مقدمة يروم أن ينتج منها ما قصد إبطاله على المجيب، كان للمجيب حينئذ أن يقول لم أسلم هذا المعنى وإنما الذي سلمت معنى كذا وكذا، فلا ينتفع السائل حينئذ بتسليم المجيب له أحد جزئي النقيض.

١٠. (٥٩) وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم إصلاح<sup>(١)</sup> السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه. ولذلك لم يكن هذا السؤال سؤالاً جدلياً لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك — مثل أن يسأل سائل ما هو العين، فإن المجيب له يقول إنه يدل على معان شتى، على الجارحة وعلى عين الماء وعلى عين الشمس وغير ذلك. وأما السؤال الجدلي فلما كان إنما يسأل السائل فيه بجزئي النقيض ليسلم له أحدهما — مثل أن يسأل هل كذا كذا أو ليس بكذا — فقد ينبغي أن يكون

-30

(١) السائل، ق، م، د، ش : — ف.

(٥٩) (١) إصلاح ف : أن يصلح ل، ق، م، ش ؛ — د.

(٢) وعلى ف : حل، ق، م، د، ش.

(\*) انظر تلخيص كتاب الجدل لابن رشد، تحقيق بترود وهريدي (القاهرة :

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩) الفقرة ٣٣٥.



السؤال محدودا ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا ، وذلك إنما يكون <sup>(٣)</sup> إذا كان السؤال <sup>(٣)</sup> بالاسم المتواطئ .

(٦٠) ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة أحوال — إما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة <sup>(\*)</sup> ، وإما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت صدقت إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالعرض ، وإما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا ، وإما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت كذبت — فقد ينبغى أن نعطى القانون الذى به تبين <sup>(١)</sup> هذه المحمولات بعضها من بعض بعد أن نبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير أن ينطوى فى ذلك كذب ولا فضل .

(٦١) فنقول : إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التى تصدق فرادى تصدق مجموعة من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا . وذلك بين من قبل المواد / ومما يلحق هذا الوضع إن سلمناه من الشناعة . أما من قبل المواد ، فإنه قد يصدق على زيد أنه طيب ويصدق عليه أنه بصير — أى حاذق — وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا حتى نقول فيه إنه طيب بصير . وأما الشناعة إلى تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذرا ، فأحدها أنه إن كان قولنا فى زيد إنه إنسان حقا وإنه أبيض حقا فيجب

(٣) إذا كان السؤال ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦٠) تبين ف ، د ؛ تبين ل ؛ يتبين ق ؛ يتبين م ؛ يتبين ش .

(\*) انظر الفقرة ٥٧ .

20<sup>b</sup>31-21<sup>a</sup>8

ل ١٩ ط

٢٥

- أن يكون القول بإجماعهما<sup>(١)</sup> حقا — أعني أن يكون زيد إنسانا أبيض . وإن كان حملنا عليه أيضا أنه إنسان أبيض وأنه أبيض على أنهما محمولان مفردان ، فقد يجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض أبيض . وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد ، صدق عليه أنه<sup>(٢)</sup> إنسان أبيض إنسان أبيض أبيض من غير أن يكون في الكلام هذر ولا فضل . وإن مر الأمر إلى غير نهاية ، وذلك شنيع . وأيضا فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم أن تصدق<sup>(٣)</sup> عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المفردات — أعني إذا ركب بعضها إلى بعض — وهي غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية — مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان وأنه أبيض وأنه يمشي فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشي وأنه إنسان إنسان أبيض يمشي وأنه إنسان إنسان أبيض يمشي . وكذلك أنه أبيض أبيض ويمشي يمشي ، فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية . فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا على ما كان يرى كثير من القدماء .

- (٦٢) وإذا قد تبين هذا فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى / واحد ومن<sup>(١)</sup> المعنى الواحد الذي يحمل على معان كثيرة قضية واحدة — وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا وصادقا — ومتى لا يكون . فنقول : لأنه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا

21a9-19-

ف ١٩

(٦١) (١) بإجماعهما ف : بمجموعهما ل ، ق ، م ، د ؛ بمجموعهما ش .

(٢) أنه ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٣) تصدق ف : يصدق ل ، ق ، م ، د ، ( ه ) ش .

(٦٢) (١) ومن ل ، ق ، م ، د ، ش : ومن ف .

بالعرض ولا كان أحدهما منطويا في الآخر ومنحصرا فيه — أعني أن يكون الشرط منحصرا في <sup>(٢)</sup> "ذى الشرط" وأخرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن نقول إن زيدا الأبيض أبيض ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد — فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدا . فأما متى كان حملها بالعرض — مثل قولنا <sup>(٣)</sup> "في زيد إنه أبيض وإنه يمشي" — فإنه ليس المجموع منها معنى واحدا ، وكذلك متى كان الثاني محصورا في الأول لأن الكلام حينئذ يكون فضلا — مثل قولنا في زيد إنه إنسان حتى على جهة تقييد <sup>(٤)</sup> "الإنسان بالحى" ، فإن لفظ الإنسان قد انطوى فيه الحى ولذلك كان تقييدنا إياه بالحى هذرا بخلاف تقييد الجنس بالفصل . فمتى عريت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين — أعني من الحمل الذى بالعرض ومن أن يكون أحدهما منحصرا في الآخر — فالقضية تكون واحدة — مثل قولنا في الإنسان إنه حيوان وإنه ذورجلين .

(٦٣) وأما الأشياء التى تصدق مجموعة في الحمل على شىء ما إذا قيد بعضها ببعض ، فمنها ما تصدق إذا أفردت ومنها ما ليس يصدق <sup>(١)</sup> . والصادقة منها هى التى يجتمع فيها شيئان . أحدهما أن لا ينحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل للشىء <sup>(٢)</sup> الذى اشترط فيه وقيد به ، وذلك بأى نحو اتفق من أنحاء التقابل

(٢) "ذى الشرط" : المشترط ، م ؛ المشروط فيه د ؛ بالشرط فيه ش ؛ — ق .

(٣) قولنا "ق ، م ، د ، ش" : قولك ل .

(٤) تقييد "ق ، م ، د" : تفسير ل ؛ تقرير ش .

(٦٣) (١) "صدق" ، ق ، م ، د ، ش ؛ تصديق ل .

(٢) للشىء "الشىء" ، ق ، م ، د ، ش .

- الأربعة<sup>(\*)</sup> ، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه — مثل قولنا  
 بحيوان ميت ، فإن الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم  
 الحيوان — أو كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحد  
 أو الرسم — مثل قولنا لإنسان ميت ، فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل للميت من جهة  
 حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق . فتمت انحصار التقابل فى أمثال هذه المقيدات  
 كذبت إذا أفردت ، فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت وليس يصدق عليه  
 أنه إنسان . والشرط الثانى أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض — أى  
 من أجل غيره — / بل بالذات — أى<sup>(٣)</sup> من أجل ذاته فإنه إذا كان محمولا بالعرض  
 على هذه الجهة كذب إذا أفرد — مثل قولنا امرؤ القيس موجود شاعرا أو موجود  
 متوهما ، فإنه إذا أفرد هذا فقليل امرؤ القيس موجود كان كذبا إذ هو الآن  
 معدوم . والسبب فى ذلك أن لفظ قولنا موجود هو محمول على امرئ القيس من  
 جهة أنه متوهم أو شاعر لا حملا أولا من أجل ذاته — أى بإطلاق — وقولنا  
 فيه إنه موجود من جهة ما هو فى الذهن متوهما هو قول صادق . ولذلك أمكن  
 فيها إذا أخذت بهذه الجهة لفظة الموجود أن تصدق على المعدوم ، كما أن لفظة  
 غير الموجود إذا حملت على الشيء من أجل غيره صدقت على الشيء الموجود وليس  
 تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله — مثل قولنا فى زيد المشار إليه إنه غير  
 موجود حائكا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود بإطلاق كما ليس يصدق  
 على المعدوم أنه موجود بإطلاق . فإذا لم ينحصر فى الشرط أو القيد مقابل

د ٢٠٢ ر

١٠

١٥

(٣) اى ل ، ق ، م ، ش : — ف ، د .

(\*) انظر تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٨٩ .

للشيء<sup>(٤)</sup> المقيد متى دل على الشيء المقيد بمجده أو اسمه ولا كان هنالك<sup>(٥)</sup> محمولا من أجل غيره فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه في الحمل أن تصدق فرادى كما صدقت بمجموعة .

## “الفصل الرابع”

(٦٤) ولما كانت القضايا منها ذوات جهات ومنها ما هي غير ذوات جهات ، والجهة هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع — مثل قولنا الإنسان واجب أن يكون حيوانا أو ممكن أن يكون فيلسوفا — وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين ، إحداهما الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعمد معه وهو الواجب والامتنع الذي هو أيضا أحد قسميه إذ كان الضروري إما ضروري الوجود وإما ضروري العدم وهو الامتنع ، والثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعمد معه — مثل قولنا محتمل — فقد ينبغي أن ننظر في المتقابلات في هذا الجنس أي هي وفي المتلازمة أيضا منها . وذلك في المعدولة منها أيضا والبسيطة . وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود ، والموجود قسمان إما بالقوة وإما بالفعل ، والضروري يقال على ما بالفعل ، والممكن يقال على ما بالقوة . فلننظر<sup>(١)</sup> في المتقابلة منها أولا ، ثم في المتلازمة .

(٤) للشيء ف : الشيء ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) هنالك ل ، ق ، م : — ف ؛ هناك د ، ش .

عنوان (١) الفصل الرابع ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : فصل ل ؛ + ج (ح يد ٢) ل .

(٦٤) (١) فلننظر ل ، ق ، م : فلينظر ف ، د ، د ، ش .

(٦٥) فنقول : إنه قد يظهر في بادئ الرأي أن حرف السلب ينبغي

21<sup>a</sup>38-21<sup>b</sup>6

أن يوضع في أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة  
لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات ، وذلك أن سلب  
قولنا الإنسان يوجد عدلا هو قولنا الإنسان ليس يوجد عدلا لا قولنا  
الإنسان يوجد لا عدلا . وذلك أنه لما كان الإيجاب / والسلب يقتسمان

ف ١٩ ظ

الصدق والكذب على جميع الأشياء ، فإن وضعنا أن سالب قولنا  
"يوجد الإنسان" عدلا قولنا "يوجد الإنسان" لا عدلا وجب مثلا في هذين  
القولين أن يقتسما الصدق والكذب على جميع الأشياء حتى يجب إن كان قولنا في  
الخشب مثلا إنها توجد إنسانا<sup>(٢)</sup> عدلا كاذبا<sup>(٣)</sup> أن يكون<sup>(٤)</sup> الصادق عليها أنها  
توجد إنسانا<sup>(٥)</sup> لا عدلا<sup>(٥)</sup> .

١٠

(٦٦) وإذا كان حرف السلب إنما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية

21<sup>b</sup>7-23

مع الكلمة الوجودية<sup>(١)</sup> فقد يظن أن الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه

(٦٥) (١) يوجد الإنسان ف : الإنسان يوجد ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) إنسانا : إنسان ف ؛ ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) أن يكون ف : يكون ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٤) إنسانا : إنسان ف ؛ ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) عدلا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق

والكذب على الإنسان فقد يجب أن كان الصادق أن الخشب توجد لا عدلا أن يصدق

عليها أن الخشب إنسان لا عدلا وذلك في غاية الاستعجال ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦٦) (١) الوجودية م ؛ ف ، ل ، ق ، د ، د ، ش .

الحال ، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء إنه يمكن أن يوجد قولنا<sup>(٢)</sup> إنه يمكن أن لا يوجد . غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشيء بعينه أن يقال فيه إنه يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد . ومثال ذلك أن ما<sup>(٣)</sup> هو ممكن<sup>(٤)</sup> أن ينقطع فهو ممكن<sup>(٥)</sup> أن لا ينقطع وما هو ممكن أن يمشی فهو ممكن<sup>(٥)</sup> أن لا يمشی ، وذلك أن الممكن هو ما ليس بضروري الوجود . ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وأن لا يوجد ، ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد فبين أنه ليس سلب قولنا يمكن أن يوجد قولنا يمكن أن لا يوجد .

21b24-32

ل ٢٠ آذ

(٦٧) فإذا قد تبين أن حرف السلب في هذه القضايا — أعني ذوات الجهات — لا ينبغي أن يوضع / لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية ، فقد يجب أن يوضع مع الجهة . فيكون سلب قولنا في الشيء إنه يمكن أن يوجد قولنا إنه ليس يمكن أن يوجد . وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها ، وذلك واجب . فإنه كما أن في القضايا التي ليست بذات جهة إنما كنا نقرن حرف السلب بالشيء الذي يتنزل في الحمل منزلة الصورة — وهي الكلمة الوجودية — لا بالشيء الذي يتنزل منزلة المادة — وهو المحمول — كذلك هاهنا إنما يوضع حرف السلب في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول — وهي الجهة . وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال

(٢) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٣) هو ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) ممكن ف ، ق : يمكن ل ، م ، د ، ش .

(٥) ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

- المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية — وذلك أنها<sup>(١)</sup> تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع — كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة . وإذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الجهة .

- (٦٨) وبالجملـة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا يمكن أن يوجد قولنا ليس يمكن أن يوجد ، إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما . وأما قولنا يمكن أن يوجد وأن لا يوجد ، فليست متناقضات بل متلازمات . وكذلك سلب قولنا يمكن أن لا يوجد — وهي المعدولة الممكنة — هو قولنا ليس يمكن أن لا يوجد . وسلب قولنا واجب أن يوجد قولنا ليس واجبا أن يوجد . وسلب قولنا واجب أن لا يوجد — وهي المعدولة الواجبة — قولنا ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنا ممتنع أن يوجد قولنا ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا ممتنع أن لا يوجد قولنا<sup>(١)</sup> لا ممتنع<sup>(٢)</sup> أن لا يوجد فهذه هي القضايا المتقابلة<sup>(٢)</sup> في هذا المجلس .

١٥

- (٦٩) وأما المتلازمة فعل ما أقوله : أما الموجبة الممكنة البسيطة — وهي قولنا يمكن<sup>(١)</sup> أن يوجد — فإنه يلزمها اثنتان<sup>(٢)</sup> ، السالبة الممتنعة — مثل قولنا

22a14-39

(٦٧) (١) انهاف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + قدل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦٨) (١) لا ممتنع ف : لا ممتنع ل ، د ، ش : ليس ممتنع ق ، م ، ش .

(٢) المتقابلة ل ، ق ، م ، د ، ش : المتقابلات ف .

(٦٩) (١) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) اثنتان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنتان ف .



ليس ممتنعاً<sup>(٣)</sup> - وسالبة الواجب - وهي قولنا ليس واجباً أن يوجد .  
 وأما الموجبة الممكنة المعدولة - مثل قولنا ممكن<sup>(٤)</sup> أن لا يوجد - فإنه  
 يلزمها بحسب الأشهر والأعرف اثنان<sup>(٥)</sup> أحدهما<sup>(٦)</sup> سالبة الواجب المعدولة -  
 وهو قولنا ليس واجباً أن لا يوجد - والثانية سالبة الممتنع المعدولة - وهي  
 قولنا ليس ممتنعاً أن لا يوجد . وأما سالبة الممكن البسيطة - وهي قولنا ليس  
 يمكن أن يوجد - فإنه يلزمها اثنان<sup>(٧)</sup> أيضاً ، أحدهما<sup>(٨)</sup> موجبة الواجب  
 المعدولة - وهو قولنا واجب أن لا يوجد - والثانية موجبة الممتنع البسيطة -  
 وهو قولنا ممتنع أن يوجد . وأما سالبة الممكن المعدولة - مثل قولنا ليس  
 يمكن أن لا يوجد - فإنه يلزمها اثنان<sup>(٩)</sup> ، أحدهما<sup>(١٠)</sup> موجبة الواجب  
 البسيطة - وهي قولنا واجب أن يوجد - والثانية موجبة الممتنع المعدولة -  
 وهي قولنا ممتنع أن لا يوجد .

22٨24-32

( ٧٠ ) فلنضع المنقابات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت

بعض فيأتي ذلك على هذا الرسم :

- (٣) ممتنع ل ، م ، د ، ش : ممتنع ف ، ممتنع ق .
- (٤) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .
- (٥) اثنان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .
- (٦) أحدهما ل ، ق : أحدهما ف ؛ أحدهما م ، د ؛ ش .
- (٧) اثنان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .
- (٨) أحدهما ل ، ق : أحدهما ف ، د ؛ أحدهما م ، ش .
- (٩) اثنان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .
- (١٠) أحدهما ل ، ق : أحدهما ف ؛ أحدهما م ، د ، ش .

- ممکن أن يوجد      ليس ممكناً<sup>(١)</sup> أن يوجد  
 ليس واجباً أن يوجد      واجب أن لا يوجد  
 ليس ممتنعاً أن يوجد      ممتنع أن يوجد  
 ممکن أن لا يوجد      ليس ممكناً أن لا يوجد  
 ليس واجباً أن لا يوجد      واجب أن يوجد  
 ليس ممتنعاً أن لا يوجد      ممتنع أن لا يوجد

- (٧١) فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه / وجدنا قولنا ممتنع وقولنا  
 ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن - أعنى أن النقيض منها يلزم  
 النقيض ، أى الموجب فيها يلزم السالب - إلا أن ذلك على القلب - أعنى أن  
 السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالب من  
 الممكن .

- (٧٢) فأما القضايا الواجبة ، فإن اللازمة / منها للممكنة ليس هو النقيض  
 بل الضد - أعنى ضد الموجبة الواجبة التى تناقض السالبة الواجبة ،<sup>(١)</sup> وهى  
 قولنا واجب أن لا يوجد<sup>(١)</sup> - وذلك أنه ليس سلب<sup>(٢)</sup> هذه المقدمة<sup>(٢)</sup> - التى هى<sup>(٣)</sup>  
 قولنا واجب أن لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكناً أن يوجد - قولنا ليس  
 واجباً أن يوجد - الذى هو لازم عن قولنا ممكن أن يوجد<sup>(٤)</sup> على ما وضع<sup>(\*)</sup> .

(٧٠) (١) ممكناً ل : يمكن ف ؛ يمكن ق ، م ؛ - د ، ش .

(٧٢) (١) وهى ٠٠٠ يوجد ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٢) هذه المقدمة ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٣) التى هى ق ، م ، د ، ش ؛ : هوف ؛ - ل .

(٤) على ما وضع ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(\*) انظر الفقرة ٦٩ والفقرة ٧٠ .

وذلك أنهما قد يمكن أن يصدقا على شيء واحد بعينه ، فإن ماهو واجب أن لا يوجد يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد . بل قولنا واجب أن لا يوجد ضد قولنا واجب أن يوجد — الذى هو نقيض قولنا ليس واجبا<sup>(٥)</sup> أن يوجد .<sup>(٦)</sup> وإذا كان هذا هكذا فلم يلزم هاهنا النقيض للنقيض . وإنما لزم النقيض ضد النقيض — أعنى أنه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التى هى نقيض سالبة الواجب التى<sup>(٧)</sup> وضعناها لازمة لموجبة الممكن . وإنما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة — وهى قولنا واجب أن لا يوجد<sup>(٨)</sup> .

22b2-11

(٧٣) . والسبب فى أن لزم الممكنة السالبة البسيطة<sup>(١)</sup> موجبة الواجب<sup>(٢)</sup> المعدولة ولزم سالبة الممكن المعدولة موجبة الواجب البسيطة أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ، وإن كانت قوتها فى الضرورية<sup>(٣)</sup> قوة واحدة فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة<sup>(٣)</sup> الموجبة البسيطة<sup>(٤)</sup> وكانت الممتنعة<sup>(٣)</sup> الموجبة البسيطة<sup>(٣)</sup> ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، لزم ضرورة أن يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة — وهى الموجبة الواجبة المعدولة . ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة تلزمها<sup>(٤)</sup> الممتنعة المعدولة الموجبة<sup>(٥)</sup> وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة<sup>(٥)</sup> ضد الواجبة المعدولة الموجبة<sup>(٥)</sup> وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة<sup>(٥)</sup> — وهى الواجبة البسيطة الموجبة<sup>(٥)</sup> .

- (٥) واجبا ل ، ق ، م ، د ، ش : واجب ف .  
 (٦) وإذا . . . يوجد ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .  
 (٧) التى : الذى ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .  
 (٧٣) (١) موجبة الواجب ل ، ق ، م ، د ، ش : الواجبة ف .  
 (٢) الضرورية ف : الضرورة ل ، ق ، م ، د ، ش .  
 (٣) الموجبة البسيطة ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .  
 (٤) تلزمها ف : يلزمها ل ، ق ، م ، د ، ش .  
 (٥) الموجبة ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

22b12-21

- (٧٤) لكن إذا تعقب هذا فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع - أعني أن النقيض منها يلزم النقيض لكن على طبر الجهة الأولى التي تبين وهما . فيكون اللازم عن قولنا يمكن أن يوجد قولنا ليس واجبا أن لا يوجد - الذي هو نقيض قولنا واجب أن لا يوجد اللازم عن قولنا ليس يمكن أن يوجد - لا قولنا ليس واجبا أن يوجد . ويكون اللازم عن قولنا ممكن أن لا يوجد من الواجب قولنا ليس واجبا أن يوجد لا قولنا ليس واجبا أن لا يوجد كما فرضناه في الوضع الأول<sup>(\*)</sup> .

22b21-28

- (٧٥) فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا ممكن أن يوجد قولنا ليس بواجب أن لا يوجد لا قولنا ليس بواجب أن يوجد ، فإنه يترتب على بيان أن قولنا ممكن أن يوجد هو لازم عن قولنا واجب أن يوجد . فأما كيف يتبين هذا<sup>(١)</sup> فما أقوله<sup>(٢)</sup> : وذلك أن قولنا واجب أن يوجد إما أن يصدق عليه قولنا ممكن أن يوجد أو قولنا ليس ممكنا<sup>(٣)</sup> أن يوجد لأن قولنا ممكن أن يوجد وليس ممكنا أن يوجد متناقضان والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء . فإن لم يصدق عليه قولنا ممكن أن يوجد فسيصدق عليه قولنا ليس بممكنا أن يوجد ، لكن إن صدق عليه قولنا ليس بممكنا أن يوجد صدق عليه قولنا ممتنع أن يوجد إذا كان هذا يلزم قولنا ليس يمكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا ممتنع أن يوجد لزم عن ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ممتنعا<sup>(٤)</sup> أن يوجد ، وذلك

(٧٥) (١) فما أقوله ف : فما أقوله ل ، م ، د ، د ؛ فما أقوله ق ، فما أقوله ش .

(٢) ممكنا ل ، د ، ش : ممكن ف ؛ يمكن ق ، م .

(٣) ممتنعا ق ، م ، د ، ش : ممتنع ف ، ل .

(\*) انظر الفقرة ٦٩ .

خلف لا يمكن . فإذا صدق على قولنا واجب أن يوجد قولنا ممكن أن يوجد ،  
لأنه إذا كذب أحد النقيضين صدق الآخر .

22b29-35

(٧٦) وإذا تقرر أن قولنا ممكن أن يوجد يلزم قولنا واجب أن يوجد ،  
فأقول : إن اللازم عن قولنا ممكن أن يوجد من مقدمات الواجب هي السالبة  
المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا أن لا يوجد . برهان ذلك أنه لا يخلو أن يكون  
اللازم عن ذلك — أعني عن الممكنة البسيطة الموجبة — سالبة الواجب البسيطة  
أو موجبة الواجب<sup>(١)</sup> البسيطة أو موجبة الواجب<sup>(٢)</sup> المعدولة أو سالبة الواجب  
المعدولة . فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا — وهي قولنا ليس  
بواجب أن يوجد<sup>(\*)</sup> — وقد كانت الموجبة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة  
البسيطة ، لم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها — وهي السالبة البسيطة —  
لأنه يأتي القول هكذا ما كان واجبا أن يوجد فممكن أن يوجد وما هو ممكن أن  
يوجد فليس واجبا أن يوجد . فإذا ما كان واجبا أن يوجد فليس واجبا أن يوجد ،  
هذا خلف لا يمكن . فإن النقيضين / لا يمكن فيهما أن يصدقا .

ف ٢٠ ظ

ل ٢٠ ب ظ

(٧٧) وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنها  
إلا موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب<sup>(١)</sup> المعدولة . لكن  
موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة ليس تصديق واحدة منهما<sup>(٢)</sup> مع الموجبة

(٧٦) (١) الواجب ف ، ق ، م : الواجبة ل ؛ — د ، ش .

(٢) الواجب ف ، ق : الواجبة ل ؛ — م ، د ، ش .

(٧٧) (١) الواجب ل ، ق ، م ، د ، ش : الموجب ف .

(٢) منها ل ، م : منها ف ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٦٩ .

الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد .  
وما هو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد فليس هو واجباً<sup>(٣)</sup> أن يوجد ولا واجب أن  
لا يوجد . وذلك بين بنفسه فإذا كان واجبا أن يلزم واحد من قضايها الواجب  
الأربعة الممكنة البسيطة وقد تبين أن الثلاثة منها ليس تلزمها<sup>(٤)</sup> ، فلم يبق أن  
تكون اللازمة لها إلا قولنا ليس بواجب أن لا يوجد — وهي سالبة الواجب  
المعدولة . وذلك واجب أيضا لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من  
وضعنا أن غير الممكن يلزم الواجب<sup>(\*)</sup> ، فإنه قد يلزم قولنا واجب أن يوجد  
قولنا ليس واجبا أن لا يوجد إذ كانا<sup>(٥)</sup> يصدقان معا على شيء واحد .

(٧٨) لكن قد يعرض شك فيما بيننا أن قولنا ممكن أن يوجد يلزم عن  
قولنا واجب أن يوجد<sup>(\*\*)</sup> . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه .  
ونقيضه إما أن يكون قولنا ليس ممكنا أن يوجد وإما قولنا يمكن أن لا يوجد .  
لكن إن لزمه قولنا ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من  
ذكره<sup>(\*\*\*)</sup> ، وإن لزمه قولنا ممكن<sup>(١)</sup> أن لا يوجد لزم أن يكون ما هو واجب أن  
يوجد يمكن أن لا يوجد ، وذلك خلف لا يمكن . فهذا القول يجب عنه أن يكون

(٣) واجبال ، ق ، م : واجب ف ، د ؛ واجبان ش .

(٤) تلزمها ف ، ق : يلزمها ؛ ل ، م ، ه ، ش .

(٥) كانا ف ، ق ، م ، د ، ش : كان ل .

(٧٨) (١) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٧٥ .

(\*\*) انظر الفقرة ٧٥ .

(\*\*\*) انظر الفقرة ٧٥ .

اللازم عن قولنا واجب أن يوجد قولنا<sup>(٢)</sup> ممكن<sup>(٣)</sup> أن يوجد ، لكن إذا فرضنا أن اللازم عنه قولنا ممكن أن يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه أن يوجد يمكن فيه أن لا يوجد فقد يلزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد يمكن أن يوجد وأن لا يوجد ، وذلك خلف لا يمكن . وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم عن قولنا واجب أن يوجد قولنا ممكن أن يوجد والثاني يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فبين أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني .

(٧٩) فاليمكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد ، وذلك أيضا بين بالاستقراء . فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال إنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل ففيه قوة على أن لا يفعل وعلى أن يفعل . وذلك أن الأشياء التي نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضريين ، إما قوى مقرونة بنطق — وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة — وإما قوى ليست مقرونة بنطق — مثل تسخين النار وتبريد الثلج . فأما القوى المقرونة بالنطق ، فإن فيها قوة على أن تفعل الأضداد — أعني أن تفعل وأن لا تفعل ، ومثال ذلك المشي ، فإن في الإنسان قوة على<sup>(١)</sup> أن يمشي وأن لا يمشي على السواء . وأما القوى التي ليست مقرونة بنطق ، فإن<sup>(٢)</sup> ما فيها هو<sup>(٣)</sup> قوة على أحد الأضداد فقط . ومثال ذلك النار ، فإنها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط لا على أن لا تسخن إلا بالعرض ، وذلك إما عندما لا تجتمع موضوعا

(٢) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٣) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧٩) (١) على ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) ما فيها هوف : في هال ، ق ، م ، د ، ش .

يقبل السخونة وإما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع<sup>(٣)</sup>. وقد يوجد في القوى المنفعلة الغير ناطقة<sup>(٤)</sup> ما يقبل المتقابلين على السواء، وإذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة.

(٨٠) ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعا واحدا، بل اسم

23a7-17

- الممكن مما يقال باشتراك الاسم. وذلك أنا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه إنه ممكن إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له وإلا لم يكن ليقبلها. وهذا قد يقال وإن لم يتقدم الإمكان فيه الفعل، بالزمان، إن وجد شيء بهذه الصفة. ومنه ما يقال فيه إنه ممكن بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل. وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحركة وبعدها فاسدة كانت أو غير فاسدة، إلا أنه ما كان منه في الأشياء الغير فاسدة<sup>(١)</sup> ١٠ فحدوثه واجب — مثل طلوع الشمس غدا — وما كان منه في الأشياء الفاسدة فليس كونه واجبا.

(٨١) وأما الصنف الثاني من الممكن، فهو يوجد في الأشياء الغير

متحركة<sup>(١)</sup>. وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب. وأما الصنف

ل ٢١ ر

- الأول، فليس يلزم الواجب وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة. لكن قد يشبه أن يقال إن الممكن إذ كان أعم من الواجب، وذلك أنه يقع على الواجب وغير الواجب، فمقد يجب أن يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص — أعنى على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان.

(٣) الموضوع، ق، م، د، ش: الموضوع ل.

(٤) ناطقة، ف: الناطقة ل، ق، م، د، ش.

(٨٠) (١) فاسدة، ف: الفاسدة ل، ق، م، د، ش.

(٨١) (١) متحركة، ف: المتحركة ل، م، د، ش، الحركة ق.



- 23\*18-21 (٨٢) قال : وإذا قد تبليت أنحاء الممكن فقد يجب أن نضع الأول الذى تقع إليه المقايضة في هذا اللزوم قولنا واجب أن يوجد ليس واجبا أن يوجد ، إذ كان<sup>(١)</sup> هو المبدأ / لهذه كلها ، ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية .
- ف ٢١ ر 23\*22-27 (٨ ) قال : وهذا شيء قد فعل في كتاب القياس ، فلنرجع<sup>(١)</sup> الأمر إلى ذلك الموضع<sup>(\*)</sup> . وإنما كان الواجب هو المبدأ لهذه لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية الموجودة بالفعل على ما تبين في العلوم الفكرية<sup>(٢)</sup> . ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم ، وجب أن تكون الأشياء التي هي بالفعل أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة . ولذلك بعض الموجودات توجد<sup>(٣)</sup> بالفعل دون القوة — مثل الموجود الأول — وبعضها بالفعل تارة وبالقوة<sup>(٤)</sup> تارة — وهي الأشياء الكائنة الفاسدة — وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن تفارقها — مثل الحركة وبالجملة وجود الغير متناه<sup>(٥)</sup> من جهة ما هو غير متناه على ما تبين<sup>(٦)</sup> أيضا في العلم الطبيعى .

(٨٤) فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ذوات الجهات .

## ”الفصل الخامس“

- 23\*28-31 (٨٥) قال : ولما كانت الأقاويل المتقابلة إما متقابلة بالإيجاب والسلب وإما متقابلة بأن موادها متضادة — وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة —

- (٨٢) (١) كان ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + هـ ، ذ ، ق ، م ، د ، د .
- (٨٣) (١) فلنرجع ف ، ش : فارجال ، فارحق ، فارحق م ، فلنرجع د .
- (٢) الفكرية ف : النظرية ل ، ق ، م ، د ، ش .
- (٣) تجد ف ، ش : يوجد ق ، م ، د ، د (هـ) ل .
- (٤) بالقوة ق ، م ، د ، د ، ش : القوة ف ، ل .
- (٥) متناه ف : المتناهي ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .
- (٦) تبين ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : بين ل .
- عنوان (١) الفصل الخامس ف ، م ، د ، ش : فصل ل ، + د (ح يد ٢) ل (مكانه بياض) ق .
- (\*) انظر تلخيص كتاب القياس ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٢٠ إلى الفقرة ٢٣ .

- وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الإيجاب والسلب التي<sup>(١)</sup> تقدم القول فيها<sup>(\*)</sup> ، فقد يجب أن ننظر هاهنا أي هذه الأقاويل أشد تضادا وأبعد تباينا في الاعتقاد، هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد . مثال ذلك أن قولنا كل إنسان عدل يقابله قولان ، أحدهما ولا إنسان واحد عدل — وهو المقابل على جهة السلب — والثاني قولنا كل إنسان جائر — وهو المقابل على جهة الضدية . فأى هذين هو أشد مضادة لقولنا كل إنسان عدل ، هل قولنا ولا إنسان واحد عدل أو قولنا كل إنسان جائر .

- (٨٦) فنقول : إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعاني القائمة بالنفس وكان قد يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه ، فيبين أنه إنما يقال في القول إنه ضد للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس إما باعتقاد الضد أو باعتقاد السلب . وإذا كان الأمر كذلك فقد ينبغي أن ننظر أي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والمباينة<sup>(١)</sup> للاعتقاد الصادق أو الكاذب ، هل اعتقاد ضده أو اعتقاد سلبه . ومثال ذلك إذا اعتقدنا في شيء ما أنه خير وكان ذلك عقدا صادقا — مثل اعتقادنا في الحياة أنها خير — فيكون إذن هاهنا عقدان كاذبان مقابلان له ، أحدهما أنها شر والآخر أنها ليست بخير . فأى من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذي

23<sup>a</sup>33-23<sup>b</sup>2

(٨٥) (١) التي ل ، ق ، م ، د ، ش ، الذي ق .

(٨٦) - (١) المباينة في التباين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٢٣ .

هو في غاية المضادة في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحياة خير ، هل اعتقادنا أنها شر أو اعتقادنا أنها ليست بخير .

(٨٧) فنقول : إن التضاد الموجود في الاعتقاد — أعني الذي في غاية التباين فيه — يشبه<sup>(١)</sup> التضاد الموجود خارج النفس في المواد . فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس هو أشد تضادا في الاعتقاد<sup>(٢)</sup> .

23b3-7 (٨٨) فنقول : إنه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادا في الاعتقاد من الشيطان اللذين يتضادان بمضادة واحدة وكانا<sup>(١)</sup> مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل أكثر ذلك هما متلازمان — مثل اعتقادنا أن الحياة خير والموت شر ، فإن هذين القولين متضادان<sup>(٢)</sup> بالمحمول والموضوع خارج النفس — فبين أنه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس إذ لو كان سببه لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أخرى أن يكون مضادا في الاعتقاد<sup>(٣)</sup> / وإذا كان ذلك كذلك<sup>(٤)</sup> فما كان مضادته في الاعتقاد من قبل المواد فهو أخرى أن لا يكون هو المضاد بإطلاق في الاعتقاد . وأما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب ، فليس ذلك موجودا فيه من قبل غيره ، بل من قبل ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في

ل ٢١ ظ

(٨٧) (١) يشبه ف ، م ، د ، د ش : سببه ل ؛ تشبه ق .

(٢) الاعتقاد ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ش : + ا م ل ل ، ق ، م ، د ، د ش .

(٨٨) (١) وكانا ف : ا ر كانا ل ، د ، د ش ؛ ان كانا ق ؛ ا ذ كانا م .

(٢) متضادان ل ، ق ، م ، د ، د ش : متضادين ف .

(٣) وإذا ... كذلك ف ، ق ، م ، د ، د ش : - ل .

..

١٠

١٥

الذهن . فالذي<sup>(٤)</sup> التضاد فيه من قبل ذاته أخرى بأن<sup>(٥)</sup> يكون مضادا من الذي التضاد فيه من قبل غيره .

(٨٩) وأيضا فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء أنه خير وكان عقدا صادقا ، فإنه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق — مثل أن يكون عندنا فيه أنه شيء آخر مما ليس هو موجودا<sup>(١)</sup> له أو أنه ليس بشيء آخر مما هو موجود له — فإن الاعتقادات هي بغير<sup>(٢)</sup> نهاية . وإنما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد — وهو الاعتقاد الذي نرى أنه يقتسم الصدق والكذب دائما مع الاعتقاد الأول . وهذان هما الاعتقادان يفرضان جزئى نقيض / في المطلوب ، ثم تقع<sup>(٣)</sup> بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة — أى منهما هو الصادق وأى منهما هو الكاذب . وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع الواحد بعينه أو يصدقا معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ولا يجعلان جزئى نقيض في المطلوب على أن الحق في أحدهما محصل الوجود في نفسه وإن لم يكن عندنا محصلا .<sup>(٤)</sup> وأيضا فيبين<sup>(٤)</sup> أن الاعتقاد الذي يقابل الوجود<sup>(٥)</sup> بالحقيقة هو الاعتقاد الذي

23b8-14

ف ٢٩ ظ

١٠

(٤) فالذى ف : والذى ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .

(٥) بأن ف ، ق ، م ، د : من أن ل ؛ أن ش .

(٨٩) (١) موجودا ل ، ق ، م ، د ، ش : موجود ف .

(٢) بغير ف ، ق ، م ، د ، ش : لغير ل .

(٣) تقع ف ، ق ، م ، يقع ل ، د ، ش .

(٤) وأيضا فيبين ف : وبين ل ، د ، ش ؛ وبين ايضا ق ، م .

(٥) الوجود ف ، ق ، م ، د ، ش : الموجود ل .

يكون في الشيء الذي منه يكون الكون — وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

23b15-27

( ٩٠ ) وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة — وهو التغير<sup>(١)</sup> الذي يكون من الأضداد — فهو أقل ضدية في الاعتقاد، إذا كان العدم أشد مقابلةً للوجود من الضد للضد لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض . وأيضاً فإن العقد الذي يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب بذاته ، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذي هو محال<sup>(٢)</sup> للشيء الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول ، فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب إذ كان ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضى بجوهره رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع — أعني أن يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثاني أو بالعرض . وذلك أن الارتفاع هاهنا إنما هو حادث من وجود الارتفاع في السلب إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذي<sup>(٣)</sup> يلزم عنه<sup>(٤)</sup> ارتفاع الإيجاب بالذات هو أخرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض أو بالقصد الثاني، وهو أتم مضادة وأشد . فإن كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف وكانت المضادة

(٩٠) (١) التغير ل ، ق ، م ، د ، ش : التغير ف .

(٢) محال ل ، ق ، م ، د ، ش : محال ك ي ف ، محال د .

(٣) والذي ف ، ق ، م ، د ، ش : والذي ل .

(٤) جهة ف : جهة ل ، ق ، م ، د ، ش .

التي في الذهن للشيء الموجب من قبل النقيض أشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس ، فمن البين أن اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق وأيضا فإن الاعتقاد في الشيء الذي هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد آخر — وهو أنه ليس بخير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر — أعني أنه شر . ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضاد في الأشياء التي ليس لها ضد .

( ٩١ ) فإذا اعتقاد السلب هو أعم مضادة للإيجاب من اعتقاد الضد ، وهو المضاد بذاته إذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد والتي ليس لها ضد ، فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للإيجاب هو الاعتقاد الموجود مضادا في كل موضع لا في موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع ، إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك — أعني إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد في كل موضع هو السلب — أعني الذي في الغاية .

23b28-32

ل ٢٢ ر

( ٩٢ ) وأيضا فإن العقد فيما هو خير أنه خير والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير هما اعتقادان صادقان ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير أو فيما هو خير أنه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان . فأى عقد — ليت شعري — هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير — الذي هو عقد صادق — فإنه لا يخلو ذلك من ثلاثة أحوال ، أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده — وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر . والثاني أن يكون المضاد سلبا للضد — وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه

23b33-24a3

٢٠

- ليس بشر<sup>(١)</sup> . والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه خير . فأما اعتقاد ضده ، فليس بضده في الاعتقاد . وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا ، فإن كثيرا من الأشياء مما ليست بخير هي شر . وأما اعتقاد سلب ضده ، فليس أيضا باعتقاد مضاد له إذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد — فإن الخط يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر ، وبالجملة ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين . وإذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير . وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه / أنه خير ، فإذا المضاد الذي<sup>(٢)</sup> في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر ، لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب أن يكون منه في غاية البعد . وإذا كان ذلك كذلك وكان الضد إنمأ له ضد واحد ، فالمضاد للإيجاب الذي في الغاية هو السلب .
- (٩٣) قال : ولا فرق في هذه المثالات التي استعملناها هنا من القضايا المتضادة من جهة السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معروفا بالألف واللام أو يلفظ به مسورا بالسور الكلى ، فإن الألف واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلى<sup>(\*)</sup> . فلا فرق على هذا المفهوم أن نقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه ليس بخير أو نقول إن ضد العقد في كل ما هو خير أنه ولا واحد منه خير . وذلك أن الإيجاب والسلب — الذي هو الاعتقاد المضاد — إنمأ يوجد في النفس للعنى الكلى .

24a4-9

١٥

(٩٢) (١) بشر ، ق ، م ، د ، ش : بخير .  
(٢) المضاد الذي ل ، ق ، م ، د ، ش : المضادة التي ف .  
(٥) انظر الفقرة ٢٤ .

(٩٤) فإن كان ما يخرج باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقادين المضادين ، فمن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الإيجاب إذا دل على ذلك المعنى الكلي في الإيجاب والسلب باللفظ الكلي — وهو السور . ومثال ذلك أن ضد قولنا كل إنسان خير قولنا ولا إنسان واحد خير ، ونقيضه ليس كل إنسان خيرا<sup>(١)</sup> .

24b1-6

(٩٥) وهويين أن الاعتقادات التي قيل فيها هاهنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادقة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضدا لحق ولا<sup>(١)</sup> اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض للفظ إذا<sup>(٢)</sup> كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق ، بل الاعتقادات المتضادة إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب ومن تلك في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية . وذلك أن كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيها — كما قيل<sup>(\*)</sup> — أن تصدقا<sup>(٣)</sup> معا — وهي المهملات وما تحت المتضادين . وأما المتضادة ، فليس يمكن فيهما<sup>(٤)</sup> أن يصدقا<sup>(٥)</sup> معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيهما أن يكذبا معا في المادة الضرورية / إذ كان لا يتعري الموضوع منهما<sup>(٦)</sup> .

24b7-9

ل ٢٢ ظ

(٩٤) (١) خيال ، ق ، م ، د ، ش : خيرف

(٩٥) (١) ولا ف ، ق ، م ، ش ، لا ل ، د ، ر .

(٢) إذا ف : اذك ، ق ، م ، ه ، ش .

(٣) تصدقال : يصدفاف ، م ، يصدق ق ، (هـ) د ، — ش .

(٤) فيمال ، ق ، م ، د ، ش : فيما ف .

(٥) يصدفاف ، ق ، م ، د ، ش : تصدقال .

(٦) مبال : مبال ، ق ، م ، د ، ش .

(\*) انظر الفقرة ٢٤



(٩٦) وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب<sup>(١)</sup> .

(٩٦) (١) الكتاب ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + والحمد لله على ذلك كثيرا ف ؛ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما يتلوه تلخيص كتاب انا لوطيق الاول وهو كتاب القياس انشا الله تعالى وهو المعين لارب سواه ل ؛ يتلوه كتاب انا لوطيق وهو كتاب القياس ق ؛ ويتلوه كتاب انا لوطيق وهو كتاب القياس م ، د ؛ يتلوه كتاب انا لوطيق هو كتاب قياس ش .



## فهارس الكتاب<sup>(\*)</sup>

### الأعلام

#### ١ - أرسطو

١ - المواضع التي ذكر فيها أرسطو:	ج - المواضع التي فيها إشارة إلى
٠ ٤٧٠ ١٥	أقوال أرسطو : ١٣٠ ٨٠ ٢٠
ب - المواضع التي أشير فيها إلى	٠ ٨٤٠ ٤٧٠ (٢) ١٦٠ ١٥
أرسطو :	
قال : ٠ ٨٣٠ ٨٢٠ ١٣٠ ١٠	
٠ ٩٣٠ ٨٥	

#### ٢ - سائر الأعلام

الجمهور : ١١٠	القدمات : ٦١٠
العرب : ١٠٠ ٩٠ ٦٧٠ (٢) ١١٠	المفسرون : ٥٢٠
٠ (٣) ١٩٠ (٤)	نحويو العرب : ١١٠ ٩٠

(\*) الإحالات في هذه الفهارس إلى أرقام فقرات كتاب الميابة ، والرقم الذي بين قوسين يحدد

عدد مرات التكرار في الفقرة .

## الكتب الواردة بالنص

### ب - ابن رشد

- كتاب المقولات : ١٠ ، ٤٨
- كتاب العبارة : ١٨ ( ٢ ) ، ٤٢
- ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧
- ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٥ ( ٢ ) ، ٩٦
- ( ٢ )
- كتاب القياس : ٥٢ ، ٨٣
- كتاب الجدل : ٥٨

### ١ - أرسطو

- كتاب القياس : ٤٧ ، ٨٣
- كتاب البرهان : ١٦
- كتاب السفسطة : ٢١
- كتاب الخطابة : ١٦
- كتاب الشعر : ١٣ ، ١٦
- كتاب النفس : ٢

## فهرس مقابلة فقرات تلخيص كتاب العبارة لابن رشد بنصوص كتاب العبارة لأرسطو

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
17 <sup>b</sup> 5-23	(٢٣)	16 <sup>a</sup> 1-3	(١)
17 <sup>b</sup> 24-18 <sup>a</sup> 7	(٢٤)	16 <sup>a</sup> 4-9	(٢)
18 <sup>a</sup> 12-17	(٢٥)	16 <sup>a</sup> 10-19	(٣)
18 <sup>a</sup> 18-28	(٢٦)	16 <sup>a</sup> 20-27	(٤)
	(٢٧)	16 <sup>a</sup> 28-29	(٥)
18 <sup>a</sup> 29-30	(٢٨)	16 <sup>a</sup> 30-34	(٦)
18 <sup>a</sup> 33-34	(٢٩)	16 <sup>b</sup> 1-5	(٧)
18 <sup>a</sup> 35-18 <sup>b</sup> 5	(٣٠)		(٨)
18 <sup>b</sup> 6-9	(٣١)	16 <sup>b</sup> 6-12	(٩)
18 <sup>b</sup> 10-17	(٣٢)	16 <sup>b</sup> 13-16	(١٠)
18 <sup>b</sup> 18-25	(٣٣)	16 <sup>b</sup> 17-19	(١١)
18 <sup>b</sup> 26-19 <sup>a</sup> 7	(٣٤)	16 <sup>b</sup> 20-26	(١٢)
19 <sup>a</sup> 8-17	(٣٥)		(١٣)
19 <sup>a</sup> 18-23	(٣٦)	16 <sup>b</sup> 27-34	(١٤)
19 <sup>a</sup> 24-28	(٣٧)	17 <sup>a</sup> 1-2	(١٥)
19 <sup>a</sup> 28-19 <sup>b</sup> 4	(٣٨)	17 <sup>a</sup> 5-8	(١٦)
	(٣٩)	17 <sup>a</sup> 9-10	(١٧)
19 <sup>b</sup> 5-19	(٤٠)	17 <sup>a</sup> 13-17	(١٨)
19 <sup>b</sup> 20-26	(٤١)	17 <sup>a</sup> 11-12	(١٩)
	(٤٢)	17 <sup>a</sup> 18-24	(٢٠)
	(٤٣)	17 <sup>a</sup> 25-38	(٢١)
	(٤٤)	17 <sup>a</sup> 39-17 <sup>b</sup> 2	(٢٢)

فهارس الكتاب

١٣٥

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
22 <sup>a</sup> 33-37	(٧١)		(٤٥)
22 <sup>a</sup> 38-22 <sup>b</sup> 1	(٧٢)		(٤٦)
22 <sup>b</sup> 2-11	(٧٣)	19 <sup>b</sup> 31-32	(٤٧)
22 <sup>b</sup> 12-21	(٧٤)	19 <sup>b</sup> 33-20 <sup>a</sup> 3	(٤٨)
22 <sup>b</sup> 21-28	(٧٥)		(٤٩)
22 <sup>b</sup> 29-35	(٧٦)	20 <sup>a</sup> 4-23	(٥٠)
	(٧٧)	20 <sup>a</sup> 23-26	(٥١)
	(٧٨)		(٥٢)
22 <sup>b</sup> 36-23 <sup>a</sup> 6	(٧٩)	20 <sup>a</sup> 26-31	(٥٣)
23 <sup>a</sup> 7-17	(٨٠)	20 <sup>a</sup> 32-37	(٥٤)
	(٨١)	20 <sup>a</sup> 37-40	(٥٥)
23 <sup>a</sup> 18-21	(٨٢)	20 <sup>b</sup> 1-13	(٥٦)
23 <sup>a</sup> 22-27	(٨٣)	20 <sup>b</sup> 14-22	(٥٧)
	(٨٤)	20 <sup>b</sup> 23-26	(٥٨)
23 <sup>a</sup> 28-31	(٨٥)	20 <sup>b</sup> 27-30	(٥٩)
23 <sup>a</sup> 33-23 <sup>b</sup> 2	(٨٦)		(٦٠)
	(٨٧)	20 <sup>b</sup> 31-21 <sup>a</sup> 8	(٦١)
23 <sup>b</sup> 3-7	(٨٨)	21 <sup>a</sup> 9-19	(٦٢)
23 <sup>b</sup> 8-14	(٨٩)	21 <sup>a</sup> 19-33	(٦٣)
23 <sup>b</sup> 15-27	(٩٠)		(٦٤)
23 <sup>b</sup> 28-32	(٩١)	21 <sup>a</sup> 38-21 <sup>b</sup> 6	(٦٥)
23 <sup>a</sup> 34-24 <sup>a</sup> 3	(٩٢)	21 <sup>b</sup> 7-23	(٦٦)
24 <sup>a</sup> 4-9	(٩٣)	21 <sup>b</sup> 24-32	(٦٧)
24 <sup>b</sup> 1-6	(٩٤)	21 <sup>b</sup> 33-22 <sup>a</sup> 9	(٦٨)
24 <sup>b</sup> 7-9	(٩٥)	22 <sup>a</sup> 14-23	(٦٩)
	(٩٦)	22 <sup>a</sup> 24-32	(٧٠)

## تصويبات

صفحة	سطر	
٢١	٢	أرسطو من أن التشابه
٥٩	٢ هامش	16 <sup>a</sup> 20-27
٦٣	١٠ هامش	ل ١٣ و
٦٦	١٠ هامش	17 <sup>a</sup> 5-8
٦٨	٢٣	للكتاب ، تحت الطبع
٦٩	١٦	الأزمنة
٧٤	٣ هامش	18 <sup>a</sup> 12-17
٩٠	٢ هامش	19 <sup>b</sup> 31-32
١٠٨	١٦ هامش	22 <sup>a</sup> 14 - 23
١١٠	٧ هامش	23 <sup>a</sup> 33 - 37
١١٦	٧	الفعل
١٢٠	١٩	م: يقع

---

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٢٧ لسنة ١٩٨١

---

الترقيم الدولي ISBN 977-201-990-6

---

---

مطبعة دار الكتب ٦٠١ / ١٩٨٠ / ٣٣٠٠

---



The necessary ought to be taken as the principle for all of these statements ( para. 82 )	
That is because what is necessary is prior ( para. 83 )	
Conclusion ( para. 84 ) : . . . . .	117
CHAPTER FIVE ( paras. 85 - 95 )	
This chapter will seek to determine which kind of argument is most contrary ( para. 85 ) : . . . .	117
Examination of the beliefs in the mind : . . . .	118
The kinds of opposites existing among the beliefs of the mind are either the contrary or the negative ( para. 86 )	
The contrary existing in belief resembles that which actually exists ( para. 87 )	
Yet this similarity is false ( para. 88 )	
Because not every one of our false beliefs in contrary to a true belief ( para. 89 )	
The negation is more contrary than the contrary : . . .	121
By its very essence, the negation necessitates the removal of the affirmative belief ( para. 90 )	
It is a more general contrary of the affirma- tion than the contrary ( para. 91 )	
Just as the affirmation is the greatest contrary of the negation, so, too, is the negation the greatest contrary of the affirmation ( para. 92 )	
Even if the universal attribute is joined to it, this fact does not change ( para. 93 )	
The universal negation is the contrary and the con- tradiction of the universal affirmation ( para. 94 )	
The Beliefs discussed here are not True Contraries (para 95 ) : . . . . .	124
THE CONCLUSION OF THE BOOK ( para. 96 ) .	
INDEX : . . . . .	127

Examination of Opposite Statements having Modal Inflections: . . . . .	106
The position of the negative particle in these statements according to unexamined opinion ( para. 65 )	
The negative particle is not put with the existential verb in modal statements ( para. 66 )	
Here, it must be put with the modal inflection ( para. 67 )	
The true negation in opposite statements having modal inflections ( para. 68 )	
Examination of Consequential Statements having Modal Inflections: . . . . .	108
The different sorts of consequential statements ( para. 69 )	
A diagram of their different sorts ( para. 70 )	
The contradictory of the possible is a consequence of the impossible and vice versa ( para. 71 )	
Yet the contrary of the contradictory is a consequence of the necessary ( para. 72 )	
The Reason for this ( para. 73 )	
The contradictory of the necessary is not a consequence of the possible ( para. 74 )	
Yet it appears that its consequence is the contrary of the contradictory ( para. 75 )	
The contradictory of the possible leads to an impossible consequence with respect to the necessary ( para. 76 )	
The same is true with every necessary statement except for the retractive, which is the contrary of the contradictory ( para. 77 )	
This explanation may occasion doubt ( para. 78 )	
This doubt arises because possible is said in many ways ( para. 79 )	
It is also said in an ambiguous manner ( para. 80 )	
The kind of possible which gives rise to the necessary ( para. 81 )	

predicate ( para. 48 )	
The negative and retractive particles with respect to this kind of statements ( para. 49 )	
The negative and retractive particles in secondary statements ( para. 50 )	
Those statements in which the retractive particle has the same force as the negative particle (para. 51 )	
An explanation of this ( para. 52 )	
Those in which the retractive particle does not have the same force as the negative particle (para. 53 )	
How the determinate and indeterminate noun are opposed ( para. 54 )	
Simple statements having an indeterminate subject necessarily give rise to retractive statements which also have an indeterminate subject ( para. 55 )	
Switching the order of the predicate and of the subject does not change the statement (para. 56 )	
Statements in general: . . . . .	97
Nouns having one meaning ought to be selected as predicates ( para. 57 )	
How this works in dialectical questioning ( para. 58 )	
The difference between dialectical and didactic questioning ( para. 59 )	
The four cases of predicates applying to one subject ( para. 60 )	
Not everything that can be asserted singly can be asserted compositely ( para. 61 )	
What happens when a single statement has several predicates ( para. 62 )	
Things which can be asserted compositely but not singly ( para. 63 )	
CHAPTER FOUR ( paras. 64 - 84 )	
Some statements have Modal Inflections and others do not ( para. 64 ): . . . . .	105

Chance does not occur with respect to this class ( para. 31 )

The doubt which results from that (para. 32)

Concerning that which is not divided into truth and falsehood ( para. 33 )

The absurdities which result from a denial of the possible ( para. 34 )

All of this runs counter to what we have come to expect ( para. 35 )

There are three kinds of possible things ( para. 36 )

There are two kinds of necessary things ( para. 37 )

The necessary and the possible opposites about existing things ( para. 38 )

Conclusion to the Chapter ( para. 39 ): . . . . .

### CHAPTER THREE ( paras. 40 -'63 )

Secondary and Tertiary Statements: . . . . . 84

The number of secondary statements ( para. 40 )

. . . . The number of tertiary statements (para. 41)

The opposites with respect to tertiary statements ( para. 42 )

The assertions that follow from simple affirmative and retractive negative statements ( para. 43 )

The assertions that follow from simple negative and retractive affirmative statements ( para. 44 )

The denials that follow from them (para. 45)

What necessarily follows from combining privative statements with simple statements and from combining the statements on the diagonal ( para. 46 )

A general rule for recognizing these consequences ( para. 47 )

. . . The statements having an indeterminate subject and a determinate or indeterminate

The sentence has meaning because of conventional agreements, not by nature ( para. 15 )

The goal here is to discuss the definite sentence ( para. 16 )

Definition of the definite sentence (para. 17)

How the definite sentence can be single or multiple ( para. 18 )

The definite sentence must have a verb (para. 19 )

Affirmation and denial ( para. 20 )

The opposition between affirmation and denial ( para. 21 ) . . . . .

## CHAPTER TWO ( paras. 22 - 39 )

The Kinds of Concepts and Opposites: . . . . . 70

There are two kinds of concepts ( para. 22 )

There are six kinds of opposites ( para. 23 )

How these are divided into truth and falsehood ( para. 24 )

The Subject and Predicate with respect to Opposites: . . . . . 74

They ought to be formulated with a single subject and a single predicate ( para. 25 )

Otherwise, neither the affirmation nor the denial will be single ( para. 26 )

Three conditions which ought to be stipulated about opposites ( para. 27 )

Chance occurs only with respect to things existing in the Future: . . . . . 76

Opposites concerning present and past matters are necessarily divided into truth and falsehood ( para. 28 )

The divisions of the opposites about future matters ( para. 29 )

Concerning that which is determinately divided into truth and falsehood ( para. 30 )

## TABLE OF CONTENTS

	Page
<b>INTRODUCTION</b>	
The Teaching of the Text . . . . .	17
The Edition . . . . .	49
<b>THE TEXT</b>	
<b>CHAPTER ONE ( paras. 1 - 21 )</b>	
Introduction: . . . . .	57
The subjects to be discussed ( para. 1 )	
How words and concepts resemble written letters ( para. 2 )	
How words and concepts, as well as the noun and the verb, receive the attribute of truth and falsehood ( para. 3 )	
The Discussion of the Noun: . . . . .	59
Definition of the noun ( para. 4 )	
Why the noun is said to be "by convention" ( para. 5 )	
The determinate and indeterminate noun ( para. 6 )	
The inflected and un - inflected noun ( para. 7 )	
Conclusion ( para. 8 )	
The Discussion of the Verb: . . . . .	61
Definition of the verb ( para. 9 )	
The determinate and indeterminate verb (para. 10 )	
The inflected and un - inflected verb ( para. 11 )	
How the verb resembles the noun (para. 12)	
Conclusion ( para. 13 )	
The Discussion of the Sentence: . . . . .	65
Definition of the sentence ( para. 14 )	



— 9 —

ally indebted to Professor Muhsin Mahdi for his assistance and excellent advice at all stages of this task. Finally, I would like to thank Ahmad Abd al-Magid Haridi, who has brought his rich knowledge of Arabic and long experience with manuscripts to this complicated text and who has been an excellent colleague throughout all our months of toil.

C. E. B.

CAIRO

December, 1980



Cairo Dār al-Kutub Maṭṭiq 9, the Teheran Mishkat 375, the Dublin Chester Beatty 3769, and the Teheran Shūrāye Mellī 5496. Except in rare instances, the readings of these latter four manuscripts have added nothing to our text.

Generally speaking, Averroes has taken remarkable liberties with Aristotle's text throughout his commentary. He mentions Aristotle very rarely and quotes him directly only five times. Moreover, in two of these five instances, his quotations have no parallel in Aristotle's text. And he frequently breaks away from Aristotle's explanations in order to explore different issues at greater length than Aristotle apparently considered necessary. Yet despite this tendency to follow his own path more than Aristotle's, Averroes succeeds in making Aristotle's text much more accessible to the reader. The basic problem of the conventional nature of language, as well as the whole issue of the way different kinds of sentences imply or contradict one another, are explained far more thoroughly by Averroes than by Aristotle. In sum, despite his novel approach to this text, Averroes accomplishes his basic goal of explaining Aristotle's teaching.

It is a pleasure to acknowledge the many persons and institutions who have contributed to the appearance of this volume. Above all, I am grateful for the generous assistance offered by the family of Professor Kassem and for their willingness to allow me to go through his papers in order to find materials relevant to the edition. The primary sponsors of this project, otherwise known as the Project in Medieval Islamic Logic, have been the American Research Center in Egypt and the Smithsonian Institution. I am especially grateful for the encouragement, helpfulness, and generosity shown me by the persons involved with these two organizations. The American Philosophical Society has also sponsored part of the research connected with this project. And I am especi-

## PREFACE

This is the second in a series of volumes containing critical editions of the Arabic text of Averroes' Middle Commentaries on Aristotle's logical works. The other volumes present Averroes' Middle Commentaries on Aristotle's *Categories*, *Prior Analytics*, *Posterior Analytics*, *Topics*, *Sophistals*, *Rhetoric*, and *Poetics*. Although the second of Averroes' Middle Commentaries on Aristotle's logical works, this volume is numbered the third because Averroes' Middle Commentary on Porphyry's *Isagoge*, which to our knowledge has not survived in the Arabic original, represents the introduction to these works and is designated as the first volume of the series. The Hebrew version of that work has survived, however, and has been edited as the first volume. Averroes' Middle Commentary on Aristotle's *Categories* and his Middle Commentary on Aristotle's *Topics* have been published as volumes two and six, respectively.

Publication of these works has been undertaken in order to complete and extend the ambitious project begun by Professor Mahmoud Kassem a few years before his death. Thus their publication is meant to stand as a scholarly testimonial to the esteem and affection with which he is remembered by students and colleagues throughout the world.

This edition, like our edition of Averroes' Middle Commentary on Aristotle's *Categories*, is primarily based on two manuscripts—the Florence Laurenziano CLXXX, 54 and the University of Leiden 2073. And here, too, we have generally preferred the readings of the Florence manuscript to those of the Leiden manuscript. We have also collated four additional manuscripts: the



**Dedicated to the Memory**  
**of**  
**Professor Mahmoud Muhammad Kassem**  
**(July 8, 1913 - August 29, 1973)**

**ISBN: 0-936770-05-8**

AVERROIS CORDUBENSIS  
IN LIBRUM ARISTOTELIS  
DE INTERPRETATIONE

DISCARDED

RECENSUM TEXTIS ARABICIS INITIAVIT

Mahmoud M. Kassem

COMPLEVIT, REVIDIT, ET ADNOTATIONIBUS  
ILLUSTRAVIT

Charles E. Butterworth

adjuvante

Ahmad Abd al-Magid Haridi

The General Egyptian Book Organization  
Cairo  
1981

CORPVS  
COMMENTARIORVM AVERROIS  
IN ARISTOTELEM

Versionum Arabicarum  
VOLVMEN 1, a (3)  
COMMENTARIUM MEDIUM  
IN LIBRUM ARISTOTELIS DE  
INTERPRETATIONE

THE AMERICAN RESEARCH CENTER IN EGYPT  
CAIRO  
1981

THE AMERICAN RESEARCH CENTER IN EGYPT  
PUBLICATION NO.

CORPVS PHILOSOPHORUM MEDII AEVI  
CORPVS COMMENTARIORUM  
AVERROIS IN ARISTOTELEM









